

المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي - تيسمسيلت -
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية وعلوم التسيير



الموضوع:

الإنفاق الحكومي بين جدلية التشغيل والضغوطات التضخمية

دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2001-2018)

مذكرة تخرج تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية
والمحاسبة.

تخصص: مالية المؤسسة

إشراف الأستاذ:

د. روشو عبد القادر

إعداد الطالبة:

- شقعي مباركة

لجنة المناقشة:

الدكتور: بوساحة لخضر رئيسا

الدكتور روشو عبد القادر مقرا

الدكتور معزوز فتح الله ممتحنا

الدكتور خيثر الهواري ممتحنا

السنة الجامعية 2018/2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة شكر و عرفان

" اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك و عظيم سلطانك "

و عرفانا مني بالجميل أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف
الدكتور: روشو عبد القادر
الذي قبل دون تكلف الإشراف على هذا العمل،

كما أتقدم بالشكر لكل من قدم لي يد العون سواء من بعيد أو قريب
في سبيل إخراج هذا العمل إلى الوجود.



الإهداء

إلى الوالدين الغاليين أطل الله في عمرهما، و رزقني الله برهما، و
حسن صحبتهما، و رد شيء من جميل عطائهما
و استغفر الله للتقصير في حقهما.

إلى إختوتي الأعزاء
إلى سفيان ابن أخي حفظه الله

إلى كل أفراد عائلتي الكريمة و الأصدقاء.

مباركة

الملخص:

تعكس سياسة الإنفاق الحكومي تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، فتطور حجم نفقاتها كان نتيجة تطور دورها، لذا تأتي أهمية دراسة أثر الإنفاق الحكومي على البطالة والتضخم باعتبار كل دول العالم على غرار الجزائر تعمل على معالجة ظاهرة البطالة و الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار، باعتبارهما يمثلان مؤشرا أساسيان في أي دولة كانت، حيث تم تحليل أثر الإنفاق الحكومي على البطالة و التضخم في الجزائر للفترة (2001-2018)، وذلك من خلال استعراض الإطار النظري الخاص بالإنفاق الحكومي وعلاقته بالبطالة والتضخم، مع عرض واقع تطور المتغيرات خلال فترة الدراسة في الجزائر، وقد توصلنا في الأخير إلى وجود العلاقة العكسية بين البطالة والإنفاق الحكومي، في حين تكاد تكون العلاقة متذبذبة بين النفقات الحكومية ومعدل التضخم.

كلمات مفتاحية:

الإنفاق الحكومي، البطالة، التضخم، الكتلة النقدية، التضخم المستهدف.

Résumé:

La politique de dépenses du gouvernement reflète les différents rôles joués par l'État, dont l'évolution a été fonction de l'évolution de son rôle. Il est donc important d'étudier l'effet des dépenses publiques sur le chômage et l'inflation, étant donné que tous les pays du monde, comme l'Algérie, s'attaquent au phénomène du chômage et maintiennent la stabilité du niveau général des prix, L'analyse de l'effet des dépenses publiques sur le chômage et l'inflation en Algérie pour la période 2001-2018 a été analysée en examinant le cadre théorique relatif aux dépenses publiques et son rapport avec le chômage et l'inflation, tout en présentant la réalité de l'évolution des variables au cours de la période considérée en Algérie, Le Enfin, nous avons constaté une relation opposée entre le chômage et les dépenses publiques, tandis que la relation entre les dépenses publiques et le taux d'inflation est quasi inexistante.

Mots-clés:

Dépenses du gouvernement, chômage, inflation, masse monétaire, politique de cible d'inflation.

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	الإهداء
	الشكر
IV	الملخص
V	فهرس المحتويات
VIII	قائمة الأشكال
IX	قائمة الجداول
X	قائمة الملاحق
أ - و	مقدمة
الفصل الأول:	
الإطار النظري للإنفاق الحكومي وآثاره الاقتصادية	
8	تمهيد
9	المبحث الأول: أسس ومفاهيم حول الإنفاق الحكومي
9	المطلب الأول: مفهوم النفقات الحكومية
10	المطلب الثاني: مبررات اللجوء إلى الإنفاق الحكومي
13	المطلب الثالث: أركان الإنفاق الحكومي وأشكاله
16	المبحث الثاني: تقسيم النفقات الحكومية وحدودها
16	المطلب الأول: التقسيمات النظرية للإنفاق الحكومي
20	المطلب الثاني: التقسيمات الوظيفية للإنفاق الحكومي
26	المطلب الثالث: حدود الإنفاق الحكومي.
29	المبحث الثالث: ظاهرة تزايد النفقات الحكومية وآثارها الاقتصادية
29	المطلب الأول: ظاهرة تزايد الدراسة النفقات الحكومية
36	المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات الحكومية
39	المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية الغير مباشرة للنفقات الحكومية
44	خلاصة:

الفصل الثاني:

البطالة والتضخم العلاقة بينهما

46	تمهيد
47	المبحث الأول: الإطار النظري للتضخم.
47	المطلب الأول: مفهوم التضخم وأسبابه.
50	المطلب الثاني: أنواع التضخم وقياسه.
59	المطلب الثالث: مكافحة التضخم وأثاره الاقتصادية
64	المبحث الثاني: البطالة وفق النظريات الاقتصادية.
64	المطلب الأول: مفهوم البطالة وقياسها.
68	المطلب الثاني: أنواع البطالة والنظريات المفسرة لها
72	المطلب الثالث: الآثار المترتبة عن البطالة وسياسة علاجها.
77	المبحث الثالث: العلاقة بين الإنفاق الحكومي، التضخم والبطالة.
77	المطلب الأول: العلاقة بين التضخم والبطالة
80	المطلب الثاني: العلاقة بين الإنفاق الحكومي والبطالة
84	المطلب الثالث: العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتضخم
86	الخلاصة:

الفصل الثالث:

دراسة تحليلية لأثر الإنفاق الحكومي على البطالة والتضخم في الجزائر

88	تمهيد:
89	المبحث الأول: البطالة في الجزائر
89	المطلب الأول: البطالة وأسباب ظهورها في الجزائر
90	المطلب الثاني: خصائص البطالة في الجزائر وآليات علاجها
96	المطلب الثالث: تحليل تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001_2018)
88	المبحث الثاني: تحليل المعطيات الخاصة بمعدل التضخم خلال الفترة (2001_2018)

98	المطلب الأول: تطور الكتلة النقدية.
101	المطلب الثاني: إستراتيجية استهداف التضخم في الجزائر
107	المبحث الثالث: تقييم وتحليل أثر الإنفاق الحكومي على البطالة والتضخم حالة الجزائر للفترة (2001-2018)
107	المطلب الأول: سياسة الإنفاق الحكومي بالجزائر في ظل المخططات التنموية للفترة 2001-2018.
116	المطلب الثاني: تطور النفقات الحكومية في الجزائر للفترة (2001_2018)
120	المطلب الثالث: تحليل أثر سياسة الإنفاق الحكومي على الاستقرار الاقتصادي الكلي للفترة 2001_2018.
125	خلاصة
127	خاتمة
130	قائمة المصادر والمراجع
	الملاحق

A decorative border with intricate floral and vine patterns, featuring stylized flowers and leaves, framing the central text.

قائمة

المحتويات

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-2)	يوضح الفئات المستفيدة والمتضررة من التضخم	63
(1-3)	التركيبة المالية لتمويل الثنائي	92
(2-3)	المستوى الأول قيمة الاستثمار تساوي أو أقل من 2000.000 دج	92
(3-3)	المستوى الثاني قيمة الاستثمار ما بين 2000.000 دج و 10000.000 دج	92
(4-3)	تخفيض الفائدة	92
(5-3)	حصيلة التصريح بالاستثمار وعدد المناصب المصرح بها خلال الفترة 2002	93
(6-3)	تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001_2018).	96
(7-3)	تطور الوضعية النقدية في الجزائر خلال الفترة (2001-2018)	100
(8-3)	تطور معدل التضخم الفعلي والمستهدف في الجزائر خلال الفترة 2001-2018	104
(9-3)	تخصيصات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001_2004).	108
(10-3)	توزيع الغلاف المالي لمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي	109
(11-3)	توزيع الغلاف المالي للبرنامج التكميلي لدعم النمو المطبق في الجزائر خلال الفترة 2005_2009:	110-112
(12-3)	توزيع اعتمادات برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010_2014	113
(13-3)	تطور حجم الإنفاق الحكومي في الجزائر للفترة (2001_2018)	116
(14-3)	يمثل نفقات التسيير والتجهيز في الجزائر والنسب المئوية للفترة (2001_2018)	118-119
(15-3)	متغيرات مربع كالدور بالجزائر للفترة (2001_2004)	121
(16-3)	متغيرات مربع كالدور بالجزائر للفترة 2005_2009	122
(17-3)	متغيرا مربع كالدور بالجزائر للفترة 2010_2014	123
(18-3)	تطبيق مربع كالدور بالجزائر خلال الفترة 2015_2019.	124

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
19	تقسيمات النفقات الحكومية	(1-1)
23	تقسيم النفقات الحكومية حسب القانون الجزائري	(2-1)
42	مخطط توضيح لأثر المضاعف والمعجل	(3-1)
58	الفجوة التضخمية	(1-2)
66	علاقة البطالة بالسكان والعمل	(2-2)
78	البطالة والتضخم	(3-2)
79	منحى فيلبس	(4-2)
82	سياسة النمو عن طريق الطلب (نظرية كينز)	(5-2)
83	أثر الإنفاق الحكومي على معدل البطال	(6-2)
95	هياكل وتدابير محاربة البطالة ودعم التشغيل في الجزائر	(1-3)
96	تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001_2018).	(2-3)
106	تطور معدلات التضخم الفعلي والمستهدف في الجزائر للفترة (2001_2018)	(3-3)
117	يمثل تطور النفقات الحكومية في الجزائر خلال الفترة (2001_2018)	(4-3)
119	التمثيل البياني لنفقات التسيير و التجهيز في الجزائر (2001-2018)	(5-3)

مقدمة

من بين الحقائق القليلة التي يمكن الاتفاق بشأنها في مجال علم الاقتصاد هو ضرورة وجود دور للحكومة في النشاط الاقتصادي، ولكن الاختلاف يكمن في مدى وأهمية الدور الاقتصادي الذي تلعبه الحكومات، لذا يعتبر تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية أو انسحابها منها واحدا من القضايا الجدلية التي لا تزال تحتل مساحات هامة للنقاش بين الاقتصاديين عبر الزمن، فتطور وتوسع مهام الدولة أدى إلى زيادة نفقاتها الحكومية، إذ يعتبر الإنفاق الحكومي أحد أهم المعايير المستعملة في قياس حجم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وأحد أدوات السياسة المالية وأكثرها فاعلية في النهوض بالاقتصاد الوطني، فهو يعتبر من أسرع وأنجع الأدوات المالية في التعامل مع حالة الاقتصاد من خلال سياستي الانكماش أو التوسع أي زيادة الإنفاق أو كبحه، فالزيادة في الإنفاق الحكومي تلجأ إليه الدول وخاصة النامية منها لتطوير اقتصادياتها من خلال إنشاء مشاريع ومنشآت قاعدية التي تعمل على توفير مناخ استثماري لجلب المستثمر الأجنبي.

أما في الجزائر وبصفتها دولة نامية فالإنفاق الحكومي يعتبر من أهم أدوات السياسة المالية التي تعتمد عليها في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، فالمتتبع للأوضاع الاقتصادية التي شهدتها منذ الاستقلال إلى يومنا هذا يدرك أن الدولة اختارت أن تلعب دورا فعالا في التنمية الاقتصادية وسد الفجوة التنموية الهائلة التي كانت تعانيها، ففي البداية اتبعت نظام اقتصادي اشتراكي أين هيمنت الدولة على جميع المجالات الاقتصادية باستعمالها المؤسسات العمومية كأداة لتنفيذ سياستها، واعتمدت في ذلك على الإيرادات الناجمة من قطاع المحروقات باعتبارها تمثل 95% من الإيرادات الكلية من العملة الصعبة.

لكن بعد أزمة 1986 والانخفاض الكبير الذي عرفته أسعار البترول وتدني قيمة الدولار، أدى إلى فقدان السياسة الاقتصادية لتوازنها بسبب عدم وجود بديل للمحروقات من أجل تمويل الاستثمارات، الأمر الذي نجم عنه حدوث أزمة سياسية واجتماعية واقتصادية أدخلت البلاد في دوامة من اللا إستقرار سنوات التسعينات، وخلفت نوع من الركود الاقتصادي، وبعد التحسن الذي عرفته أسعار البترول ابتداء من سنة 2000 تمكنت الجزائر من تحصيل إيرادات كبيرة، ومن ثمة محاولة دفع عجلة التنمية من جديد عن طريق خوض تجربة اتضحت معالمها من خلال شروع الحكومة في تنفيذ سياسة اقتصادية تختلف عن تلك التي طبقتها سابقا، تمثلت في مخططات وبرامج تنموية خماسية.

المقدمة:

حيث شرعت الجزائر منذ سنة 2001 في إتباع سياسة مالية تتركز على التوسع في النفقات الحكومية، تجسدت بالخصوص في كل من مخطط دعم النمو الاقتصادي للفترة 2001-2004، والبرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009، وكذا برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة 2010-2014، بالإضافة إلى البرنامج الحماسي للتنمية للفترة 2015-2019 الذي جاء في ظل ظروف الانخفاض الحاد والمستمر لأسعار البترول والتوجه نحو سياسة التقشف.

وعليه فان هذه الدراسة جاءت لتبين أثر سياسة الإنفاق الحكومي في الجزائر للفترة (2001-2018) على بعض أهداف السياسة الاقتصادية والمتمثلة في معدل البطالة والتضخم، باعتبارهما من أهم المشاكل التي تواجه دول العالم باختلاف مستويات تقدمها و أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، و ذلك من خلال تحليل حجم وهيكل النفقات وتقدير أثرها على هذه المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تعطي صورة واضحة عن الوضعية الاقتصادية للبلد.

لذا تبحث الجزائر اليوم عن تصحيح الاختلالات في ميزانية الدولة و القيام بإصلاحات في القطاع العمومي والتقليل من معدلات البطالة، بالإضافة إلى التحكم في الكتلة النقدية عبر انتهاج سياسة مالية فعالة من شأنها محاربة التضخم.

1- الإشكالية:

من خلال ما سبق ذكره يمكن حصر إشكالية الدراسة في التساؤل الجوهرى التالي يتمثل في:

ما هو أثر الإنفاق الحكومي على البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة 2001-2018؟

ولمعالجة هذه الإشكالية الرئيسية هناك مجموعة من التساؤلات الفرعية تسعى الدراسة إلى الإجابة عنها

وهي:

- ✓ ماهية النفقات الحكومية ومبرراتها؟
- ✓ ما هي تقسيمات النفقات الحكومية و القواعد التي تحكمها ؟
- ✓ ما هي طبيعة العلاقة الموجودة بين الإنفاق الحكومي ومعدل البطالة والتضخم في الجزائر؟
- ✓ ما هي أهم الآثار الاقتصادية للنفقات الحكومية؟

المقدمة:

✓ ما هي أهم النظريات التي تناولت مشكلة البطالة؟

2- فرضيات الدراسة:

قصد الإجابة عن الإشكالية المطروحة سنعمد الفرضيات التالية:

- ✓ تأثر الإنفاق الحكومي في الجزائر بالتغيرات الحاصلة في قطاع المحروقات،
- ✓ مساهمة البرامج التنموية في تخفيض معدلات البطالة و ارتفاع معدلات التضخم،
- ✓ هناك علاقة عكسية بين الإنفاق الحكومي و معدل البطالة،
- ✓ التضخم في الجزائر هو تضخم مستهدف.

3- أسباب اختيار موضوع الدراسة:

نظرا للأهمية التي يحظى بها موضوع الإنفاق الحكومي من جهة و تأثيراته على بعض المؤشرات الاقتصادية مثل البطالة والتضخم من جهة أخرى، جعلت من أسباب اختياره أسباب ذاتية وأخرى موضوعية.

أ- أسباب ذاتية:

- ✓ ترسيخ بعض المفاهيم لدينا و التي لها صلة بالموضوع،
- ✓ الرغبة في التعرف على الموضوع محل الدراسة باعتباره مهم لدى الفرد والمجتمع.

ب- الأسباب الموضوعية:

- ✓ تناسب موضوع الدراسة مع التخصص المدروس،
- ✓ تسليط الضوء على ظاهرة تزايد النفقات الحكومية،
- ✓ القفزة الكمية التي عرفتها سياسة الإنفاق الحكومي منذ سنة 2001،
- ✓ اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات و انعكاساته على السياسة الانفاقية.

4- أهمية الدراسة: تظهر أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- ✓ المكانة الكبيرة التي تحتلها السياسة المالية في اقتصاديات الدول النامية ومن بينها الجزائر لتطوير اقتصادها،
- ✓ احتياجات الاقتصاد الجزائري لسياسات فعالة لمعالجة ظاهري البطالة والتضخم،
- ✓ دراسة طبيعة العلاقة بين كل من تزايد الإنفاق الحكومي وارتفاع معدلات التضخم والبطالة في الجزائر.

5- أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

المقدمة:

- ✓ اختيار الفرضيات التي تفسر العلاقة بين الإنفاق الحكومي والبطالة والتضخم،
- ✓ الكشف عن مدى استخدام السياسات الاقتصادية بشكل جيد و مدى فعاليتها خلال فترة الدراسة،
- ✓ توضيح الطريقة التي انتهجتها الجزائر لمعالجة الظاهرتين،
- ✓ معرفة أسباب التضخم والبطالة و كذا طرق العلاج،
- ✓ تحليل هيكل الإنفاق الحكومي و تطوره في الجزائر.

6- منهج الدراسة:

سوف تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي باعتباره المنهج المناسب لوصف الجوانب النظرية، والمنهج التحليلي في الجانب التطبيقي من خلال دراسة حالة الاقتصاد الجزائري محاولين تقدير العلاقة بين الإنفاق الحكومي ومعدلي البطالة والتضخم.

7- حدود الدراسة: تتمثل حدود الدراسة في:

أ- الحدود المكانية:

اقتصرت الإطار المكاني للدراسة على الدولة الجزائرية الذي يهتم بمختلف الجوانب المحيطة بظاهرة النفقات الحكومية و أثرها على البطالة والتضخم.

ب- الحدود الزمانية:

محددة بالفترة 2001-2018 وهي الفترة التي عرفت فيها الجزائر ديناميكية واسعة للإنعاش الاقتصادي بسبب ارتفاع أسعار البترول إلى غاية 2014.

8- الدراسات السابقة:

نتعرض في هذا الجزء لأهم الدراسات التي عالجت العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتضخم و البطالة على المدى القصير والطويل، و أهم هذه الدراسات نجد:

❖ عامر عمراني كاظم، تحليل وقياس العلاقة بين الانفاق العام و التضخم في العراق للمدة 1980-1996، مجلة جامعة كربلاء، المجلد 03/ العدد 11، والتي توصلت الدراسة فيها إلى أن هناك علاقة سببية تتجه من الإنفاق العام إلى التضخم، إذ أن زيادة الإنفاق العام بـ 1% تؤدي إلى زيادة التضخم بـ 1,83% خلال فترة الدراسة.

المقدمة:

- ❖ حميد مقراني، اثر الإنفاق العام على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1988-2012، مذكرة ماجستير، جامعة بومرداس، 2015/2014، التي توصلت إلى أن هناك علاقة طردية ضعيفة بين الإنفاق العام ومعدل البطالة والتضخم، وان هناك علاقة عكسية بين الإنفاق العام ومعدل البطالة.
- ❖ ضيف أحمد في مذكرته لنيل شهادة الماجستير بجامعة شلف فرع نقود ومالية، سنة 2005 الذي حاول أن يوضح انعكاس سياسة الإنفاق العام على النمو والتشغيل في الجزائر، وذلك من خلال تحليل معطيات الفترة الممتدة ما بين 1994 إلى غاية 2004.
- ❖ دراسة ديلمي هاجيرة، تأثير السياسة الميزانية على التضخم مع الإشارة لحالة الجزائر خلال الفترة 1988-2007، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، 2011/2010، وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة توجيه الإنفاق العام من خلال الاهتمام بالمجالات التي تشجع نمو الإنتاجية و رفع قدرات الإنتاج الوطني في مختلف المجالات.

9- صعوبات الدراسة:

أهم الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذا البحث، لا تختلف في جوهرها عن تلك المألوفة لدى جل الباحثين المتمثلة في:

- ❖ التضارب الكبير في بعض البيانات الاحصائية نتيجة اختلاف مصادرها، مما تطلب منا جهدا ووقتا معتبرين من اجل اختيار أدق المعطيات و أقربها إلى الصحة و أكثرها مصداقية.
- ❖ ندرة المصادر و المراجع الحديثة ذات الصلة بالموضوع، و صعوبة الحصول عليها.

10- هيكل الدراسة:

سنحاول في دراستنا هذه الإحاطة بالموضوع من جانبيه النظري والتطبيقي، محافظين على التسلسل المنطقي والتدرج في طرح الأفكار قدر الإمكان، من أجل هذا قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: خصص للإطار النظري حول الإنفاق الحكومي و مختلف الآثار الاقتصادية، من حيث المفهوم ومبررات اللجوء إليه، وكذا أركان وتقسيمات النفقات الحكومية، بالإضافة إلى ظاهرة تزايدها.

الفصل الثاني: سنتطرق فيه إلى مختلف النقاط والمفاهيم الأساسية الخاصة بالبطالة والتضخم، فتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، الأول لتوضيح الجانب النظري للتضخم وتم تقسيمه أيضا إلى ثلاث مطلب تمثلت في أسباب

المقدمة:

وأنواع التضخم وقياسه، بالإضافة إلى طرق مكافحته والآثار المترتبة عليه، أما المبحث الثاني فلقد خصص للبطالة وفق النظريات الاقتصادية سنتناول فيه مفهوم البطالة والنظريات المفسرة له، الآثار المترتبة عنها وسياسة علاجها، أما المبحث الثالث فهو يوضح العلاقة الموجودة بين الإنفاق الحكومي وكل من البطالة والتضخم في الجزائر.

الفصل الثالث: تعلق بالجانب التطبيقي من الدراسة هو الآخر خصص لتحليل أثر الإنفاق الحكومي على البطالة والتضخم في الجزائر للفترة 2001-2018، تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث الأول سنتطرق فيه إلى البطالة في الجزائر من خلال دراسة أسبابها وخصائصها، آليات علاجها وتطور معدلاتها في فترة الدراسة، أما المبحث الثاني سيخصص لتحليل تطور معدلات التضخم خلال فترة الدراسة وتطور الكتلة النقدية وسياسة استهداف التضخم، أما المبحث الثالث سنقوم فيه بتحليل وتقدير أثر الإنفاق الحكومي على البطالة والتضخم من خلال تحليل تطور الإنفاق الحكومي في ظل المخططات التنموية، وتحليل وتطور هيكل هذه النفقات.

الفصل الأول:

الإطار النظري للإنفاق الحكومي وآثاره الاقتصادية

تمهيد:

تعتبر النفقات الحكومية أداة تستخدمها الدولة في تحقيق الدور الذي تقوم به في مختلف المجالات، بحيث تكتسي دراستها جانبا مهما وحيويا في الدراسات المالية، كما يتطور البحث فيها مع تطور الفكر المالي فهي بذلك تعكس جوانب الأنشطة العامة، وتبين البرامج الحكومية في شتى الميادين في صورة أرقام سعيها لتحقيق أقصى نفع جماعي ممكن.

فالتطور الذي حصل في دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة، إلى الدولة المنتجة عكس اهتمام المالىين المتزايد بدراسة النفقات الحكومية كأداة رئيسية لتدخل الدولة في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبالتالي فالتوسع في مهام الدولة ووظائفها وتنوع مجالات تدخلها بقصد إشباع هذه الحاجات قد فرض على نظرية النفقات الحكومية أن تتطور هي الأخرى من حيث مفهومها والقواعد التي تحكمها وتحدد أنواعها وتقسيماتها بالشكل الذي يساعد على إبراز آثارها الاقتصادية.

وسنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى أهم الجوانب المتعلقة بالإنفاق الحكومي لذا سنتناوله من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: أسس ومفاهيم حول الإنفاق الحكومي.

المبحث الثاني: تقسيم النفقات الحكومية وحدودها.

المبحث الثالث: ظاهرة تزايد النفقات الحكومية وآثارها الاقتصادية.

المبحث الأول: أسس ومفاهيم حول الإنفاق الحكومي

لم يختلف كثيرا الاقتصاديون في إعطاء مفهوم محدد للنفقة الحكومية بقدر ما اختلفوا في تأثيراتها على النشاط الاقتصادي، كما أنه ومع تطور الحاجات الإنسانية وتعدد مبررات اللجوء إلى النفقات الحكومية بشكل جعلها من أساسيات أي سياسة اقتصادية كانت وهو ما سنتطرق إليه من خلال تحديد مفهومها ومبررات اللجوء إليها.

المطلب الأول: مفهوم النفقات الحكومية

هناك عدة تعاريف للنفقات الحكومية تختلف حسب وجهات النظر إليها نذكر منها ما يلي:

- 1- تعرف النفقة لغة بأنها ذهاب المال، وجاء في لسان العرب أنفق الدراهم من النفقة والنفقة من الإنفاق وانفق المال أي صرفه⁽¹⁾، وقد ورد لفظ النفقة العامة في القرآن الكريم التي منها قوله تعالى "وما أنفقتم من نفقة أو نذرتم من نذر فإن الله يعلمه وما للظالمين من أنصار"⁽²⁾.
- 2- النفقة الحكومية هي عبارة عن مبلغ من النقود تخرج من ذمة شخص عام بهدف تحقيق منفعة عامة⁽³⁾.
- 3- هي تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية أو أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة، كما يمكن تعريفها بأنها استخدام مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة بهدف إشباع حاجة عامة⁽⁴⁾.
- 4- تعرف النفقات الحكومية أيضا على أنها الإنفاق العام (الحكومي)، وهو ما تستخدمه الدولة من النقود ثمنا لما تحتاجه من منتجات، سلع وخدمات من أجل تسيير المرافق العامة وثمرنا لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشروعات التي تتولاها، ولمنح المساعدات والإعانات المختلفة (اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وغيرها).

¹ عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، المالية العامة والموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها (دراسة مقارنة)، دار المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2015، ص30.

² سورة البقرة، الآية 270.

³ عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع الضريبي، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر و التوزيع، 2007، ص 50.

⁴ بن عزة محمد، توشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف (دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر)، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان الجزائر، 2010/1999، ص13.

5- يعبر الإنفاق الحكومي عن حجم التدخل الحكومي والتكفل بالأعباء العمومية سواء من قبل الحكومة المركزية أو الحكومات المحلية، وهو أحد أوجه السياسة الاقتصادية المعتمدة من قبل الدولة ويمكن استخدام الإنفاق الحكومي كأحد المعايير لقياس حجم دور الحكومة في النشاط الاقتصادي⁽¹⁾.

المطلب الثاني: مبررات اللجوء إلى الإنفاق الحكومي

كون الإنفاق الحكومي مرتبط بشكل أساسي بتدخل الدولة وشكلها، فالإنفاق الحكومي في الدولة الحارسة يختلف عنه في الدولة المتدخلة، حيث يعتبر أنصار المدرسة الكينزية على خلاف أنصار المدرسة الكلاسيكية أن الإنفاق الحكومي وسيلة يجب على الدولة استخدامها للتأثير على نمو الناتج المحلي، لذا اهتم الاقتصاديون بدراسة أثر الأنفاق الحكومي على المتغيرات الاقتصادية الكلية⁽²⁾.

لذلك فإن حدود الإنفاق الحكومي تتوقف على مدى تدخل الدولة في الاقتصاد، ففي الدراسة الكلاسيكية تبتعد السياسة العامة للدولة عن كل ما يخل بألية السوق وقيام النظام الاقتصادي الحر، لذلك اقتضت النظرة الكلاسيكية للنفقات الحكومية على الأنواع التالية:

➤ **نفقات الدفاع:** التي اعتبرت أنه لا مناص منها سواء في أوقات الحرب أو السلم وتختلف من مجتمع إلى آخر و من وقت إلى آخر.

➤ **نفقات العدالة:** التي اعتبرت مهمة لغرض النظام والمحافظة على مصالح الأفراد وممتلكاتهم وخلق الشعور بالثقة والاطمئنان في صفوفهم، وتمثل في أجور ومكافآت القائمين على شؤون القضاء.

➤ **نفقات المرافق العامة:** وتنقسم حسب وجهة نظر الكلاسيكية إلى:

أولاً: النفقات على المرافق التي تسهل من حركة التجارة كالطرق، الموانئ والجسور وهي تختلف تبعاً لدرجة ازدهار النشاط التجاري.

¹ - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية - دراسة تحليلية تقييمية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 179.
² - هاجر سلاطي، سياسة الأنفاق الحكومي الاستثماري وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف الجزائر، 2013/2014، ص 19-20.

ثانياً: نفقات على مؤسسات تعليم وتدريب الشباب، التي اعتبرت أنها هامة كونها تدر عائداً في الأجل القصير من خلال الرسوم والمستحقات المحصل عليها من الطلاب، وفي الأجل الطويل من خلال مساهمة الطلاب بمعارفهم المكتسبة في الدفع إلى الرقي وازدهار المجتمع اقتصادياً، اجتماعياً وثقافياً.

ولم يبرز دور الدولة ومن ثم اتساع نطاق الإنفاق الحكومي إلا بعد إلغاء المدرسة الكينزية لما جاء قبلها من أفكار بعد عجزها أمام الكساد الكبير سنة 1929، أين أبرز كينز أن الأزمة كانت ناتجة عن ضعف الطلب الكلي الفعال الذي لم يواكب الزيادة في العرض الكلي انطلاقاً من أن "الطلب يخلق العرض" وليس العكس، فحسب الكلاسيكية العرض يخلق الطلب، أي أنه بحدوث نقص في الطلب الكلي لأي منتج سوف يظهر طلب جديد يعوضه، في حين أن كينز يبين أن العكس هو الصحيح.

يتوقف مستوى الإنفاق الحكومي في أي بلد على المزيج الأمثل المقرر بين الخاص والعام، وتختلف نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي بين مختلف البلدان اختلافاً كبيراً، ويكمن المبرر الأساسي للتدخل الحكومي في وجود عيوب كثيرة لمخرجات الأسواق وهذا لا يعدو أن يكون شرطاً أساسياً لاتخاذ سياسة تدخلية بحيث يقتضي رسم هذه العيوب الفعلية التي تقع فيها الأسواق بالعيوب المحتملة للتدخل الحكومي، ويكون ذلك من خلال معيارين أساسيين هما: معيار الكفاءة من خلال تحقيق فوائد أكبر للدولة بأقل التكاليف، ومعيار العدالة في توزيع الدخل، يمكن إيجاز مبررات الإنفاق الحكومي فيما يلي⁽¹⁾:

1- إخفاق السوق

إخفاق السوق هو حالة تعجز فيها الأسواق الخاصة عن توفير سلعة بحجم يتسم بالكفاءة، وتبرز هذه الحالة بوضوح تدخل القطاع العام، لكن طبيعة التدخل الحكومي قد تتخذ اتجاهات عديدة، كما قد تتوقف على نوع إخفاق السوق في الحالة المعينة ويترتب على إخفاق السوق ثلاث نتائج رئيسية:

1-1- السلع العامة

والتي تتميز بخاصيتين رئيسيتين هما: الاستهلاك اللاتنافسي، ثم بدرجة أقل عمومية الاستهلاك، حيث تعني خاصية الاستهلاك اللاتنافسي أن استهلاك الفرد لا يؤدي إلى الحد من الكمية التي يستهلكها الآخرون إلى جانب أن تكاليف تلبية احتياجات المستهلكين الإضافيين تكون مساوية للصفر، أما خاصية عمومية الاستهلاك فتعني استحالة قصر الاستفادة من سلعة ما على مجموعة الأفراد بعينها، ومن بين السلع العامة الدفاع الوطني، الصحة

¹ - وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2010، ص 103 - 105.

العامّة والتعليم، ونتيجة لهاتين الخاصيتين لا تستطيع الأسواق وحدها تسعير هذه السلع وتوزيعها بشكل سليم، لأنها متى أنتجت استطاع الأفراد الاستفادة منها بغض النظر عما إذا كانوا يدفعون مقابلها أم لا، وحيث أن المنتجين لا يستطيعون إجبار المستهلكين على الدفع فإنهم لا يستطيعون تغطية التكاليف، وبالتالي فإن عجز جهاز السعر عن تقديم السلعة العامة بكفاءة يقدم مبررا اقتصاديا كافيا للتدخل الحكومي أين يكون تحسين تخصيص الموارد عن طريق الإنفاق الحكومي لا بواسطة قوى السوق.

1-2- التأثيرات الناتجة عن النشاط الاقتصادي

هي تلك التأثيرات الخارجة عن نطاق عمل جهاز السعر، حيث يؤدي وجودها إلى خلق فاصل بين أسعار السوق وبين القيمة الاجتماعية التي يضيفها المجتمع أين تسمى هذه السلع بالسلع الاجتماعية، حيث تؤدي التأثيرات الايجابية إلى انخفاض الإنتاج السوقي للغاية لأن منحى الطلب الحقيقي الذي يعكس الفوائد التي تعود على المجتمع يزيد على منحى الطلب السوقي، وبالتالي فالمنفعة الحدية لأي زيادة في الإنتاج تتجاوز التكاليف الحدية، في هذه الحالة التأثيرات السلبية على المحيط الخارجي يزداد الإنتاج في السوق للغاية، إذ تقوم الشركات بزيادة الإنتاج إلى أن يعكس زيادة التكلفة الحدية ولكن سعر السوق لا يعكس كامل التكلفة الناتجة عن التأثيرات السلبية للنشاط الاقتصادي، وفي مثل هذه الحالات حيث التكلفة الاجتماعية تزيد على المنافع الحدية تتدخل الحكومة عن طريق فرض ضرائب تعويضية.

1-3- الاحتكار الطبيعي

هو حالة سيطرة شركة واحدة على الصناعة التي تعمل فيها لأن دالة الإنتاج للشركة تنسم بتناقص متوسط تكاليف الإنتاج ويؤدي ترك الاحتكار للقطاع الخاص إلى ناتج يقل عن المستوى الأمثل وبأسعار مفرطة في الارتفاع لكن التوسع في الإنتاج إلى المستوى الأمثل يقود إلى خسائر للمنتج بدلا من أن يحقق الأرباح التي تتحقق عادة بالاحتكار، لذا فإما أن يتم منح المحتكر إعانة أو يقوم القطاع العام بتأميم الصناعة، أما في حالة قيام الحكومة بإدخال عناصر تنافسية في بيئة الاحتكار الطبيعي وعملها على علاج مشكلات توزيعية التي تفرضها السلعة الجماعية فإنها تجد أمامها عدة خيارات منها التأجير للقطاع الخاص وهو خيار جديد نسبيا في مجال أنشطة القطاع العام أو طرح امتيازات حق إدارة الاحتكار الطبيعي في مزاد أمام القطاع الخاص، والأکید أنه يجب أن تكون كفاءة التكلفة عاملا أساسيا في حسم القرار الحكومي حول الخيار الأفضل.

2- مخاطر أو حجم المشروع العام

قد يتطلب حجم المشروع أو درجة المخاطرة التي تنطوي عليها المشاريع العامة تدخلا حكوميا على الأقل في البداية، وقد ترتبط الحاجة إلى تدخل الحكومية لحل قضايا المخاطرة بالتطور النسبي لأسواق رأس المال والتأمين في كل بلد، وقد تتبع الحاجة إلى التدخل الحكومي في حالات معينة من الحاجة إلى الاستفادة الكاملة من خاصية السلع العامة التي تتمتع بها بعض السلع التي يمكن خصخصة تكاليفها، وبمرور الوقت قد يؤول الإنتاج العام إلى القطاع الخاص من تناقص المخاطر⁽¹⁾.

المطلب الثالث: أركان الإنفاق الحكومي وأشكاله

الفرع الأول: أركان الإنفاق الحكومي

يتضح لنا من المفاهيم السابقة الذكر أن النفقات الحكومية تتكون من ثلاثة عناصر أو أركان أساسية تتمثل في كونها مبلغ نقدي، أيضا تصدر عن شخص معنوي سواء كان الدولة أو أحد الأشخاص العامة، بالإضافة إلى أن الغرض من النفقة الحكومية ألا وهو تحقيق النفع العام.

أولا: الصفة النقدية للنفقات الحكومية

تتسم النفقات في المجتمعات الحديثة بصفة أساسية في شكلها النقدي، إذ تقوم الدولة بصرف مبالغ نقدية للحصول على السلع والخدمات اللازمة لسد الحاجات العامة للأفراد، وأن الصفة النقدية لا بد منها وكانت الدولة في الماضي تحصل على حاجاتها من السلع والخدمات جبرا كإرغام الأفراد على العمل سخرة دون أجر وهذا طريقة غير حضارية، إذ لا بد أن يحصل الأفراد على أجرا إذ لا بد أن تكون النفقات بشكل نقدي⁽²⁾.

ثانيا: صدور النفقة الحكومية من شخص معنوي عام

تتولى الدولة عملية إنفاق النفقة الحكومية، ودولة تشمل الوزارات والمصالح والمؤسسات العامة وغيرها من الأجهزة الحكومية، التي ترصد لها الدولة اعتمادات مالية في موازنتها فتقوم بإنفاقها بغرض تقديم خدمات للمواطنين.

¹ - وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص 106.

² - عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 31.

وبالتالي لا تعتبر النفقة من باب النفقات الحكومية إلا إذا صدرت عن الدولة وأقسامها السياسية وجماعاتها المحلية بما في ذلك الهيئات والمؤسسات العامة ذات الشخصية المعنوية، وإن ما يقوم به الأفراد من إنفاق حتى ولو كان بغرض تحقيق نفع عام لا يدخل في إطار النفقات الحكومية⁽¹⁾.

وقد اعتمد الفكر المالي على سبيل التفرقة بين النفقة الحكومية والنفقة الخاصة على معيارين هما⁽²⁾:

1- **المعيار القانوني (المعنوي):** هو المعيار التقليدي، يستند على الطبيعة القانونية للشخص القائم بالإنفاق، بمعنى آخر إن نقطة الارتكاز هي الشخص القائم بالإنفاق فإذا كان من أشخاص القانون العام فإن النفقة تعد حكومية أيا كان الغرض منها، أما إذا كان من أشخاص القانون الخاص فإن النفقة تعد خاصة بغض النظر عن تهدف إليه من مقاصد، وعليه فيعتبر الإنفاق حكومي إذا قام به شخص من أشخاص القانون كالدولة، الهيئات العامة، المؤسسات العامة بما لها من سيادة وسلطة⁽³⁾.

2- **المعيار الوظيفي:** يستند هذا المعيار على الطبيعة الوظيفية التي تصدر عنها النفقة بغض النظر عن المعيار القانوني، وعلى ذلك فليست كل النفقات التي تقوم بها كل الهيئات الحكومية تعتبر نفقات حكومية بل يعد كذلك فقط تلك التي تقوم بها الدولة بموجب سلطتها الآمرة وسيادتها على إقليمها.

ثالثا: تحقيق النفع العام من خلال إشباع حاجة عامة: لا يمكن أن يتحقق مفهوم النفقة الحكومية إلا إذا اكتمل تحقق الهدف الذي تنشده وهو إشباع الحاجة العامة ومن ثمة تحقيق النفع العام والمصلحة العامة، فلا تعتبر من قبيل النفقة الحكومية تلك النفقات التي تهدف إلى إشباع حاجة خاصة⁽⁴⁾، ينتج عن هذا الركن اعتبارين، الأول أن الدولة يجب أن تسعى لتحقيق الصالح العام، والاعتبار الثاني أن الأموال العامة التي تنفق دفعها الأفراد في مجموعهم وعلى هذا فإن إنفاق جزء منها على الصالح الخاص يعد إخلالا بأهم مبدأ في المالية العامة وهو وجوب مساواة الجميع أمام الأعباء العامة.

¹ - محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 68.

² - أعاد حمود القيسي، المالية والتشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 47.

³ - سوزي عدلي ناشف، أساسيات المالية العامة، الطبعة الثانية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2009، ص 28.

⁴ - سوزي عدلي ناشف، الوجيز في المالية العامة-النفقات العامة-الإيرادات العامة-الميزانية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2008، ص 33.

يتسع مفهوم النفع العام ليشمل تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، فالإنفاق الحكومي قد يكون بهدف تقليل الفجوة في توزيع الدخل بين الأغنياء والفقراء من خلال تقديم بعض الإعانات للفقراء مثل إعانات الغذاء والخدمات الصحية والتعليمية.

الفرع الثاني: أشكال الإنفاق الحكومي

تتخذ النفقات الحكومية بأحد الأشكال الأربعة التالية⁽¹⁾:

- 1- **الرواتب والأجور:** هي مبالغ تدفعها الدولة للعاملين في أجهزتها على شكل رواتب مقابل حصولها على خدماتهم الحالية (الآنية) والسابقة (المتقاعدين).
- 2- **أثمان مشتريات الدولة:** هي مبالغ تدفعها الدولة لشراء البضائع (من الآلات والأدوات والخدمات) التي تحتاجها الدولة ومرافقها العامة.
- 3- **الإعانات والمساعدات:** وهي نفقات تصرفها الدولة وتمنحها لهيئات عامة أو خاصة دون الحصول على مقابل، والهدف من تقديمها دعم الصناعات الوطنية وبأهداف اقتصادية، وتدفع بشكل دفعات نقدية أو عينية.
- 4- **تسديد الدين العام وفوائده:** ويتمثل بما تستدينه الدولة من أموال لتمويل مشاريعها أو موازنتها العامة، وهذه الديون قد تكون داخلية أو خارجية كالقروض المحلية والدولية، فيتربى من جراء ذلك أعباء مالية على الدولة (الموازنة العامة) لا بد من تسديدها عند حلول ميعاد الوفاء بها ودفع فوائد عن المبلغ المقترض، لذلك تخصص الدولة جزءاً من نفقاتها السنوية لتسديد الدين العام وفوائده المستحقة، فتنشأ الدولة نتيجة لذلك ما يسمى بصندوق تسديد أصل الدين وفوائده.

¹ - أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 40.

المبحث الثاني: تقسيم النفقات الحكومية وحدودها

يعتبر موضوع تقسيم النفقات الحكومية من مواضيع التي أثارت الجدل، فهنا العديد من التقسيمات التي تحدد بنيان النفقات الحكومية للدولة، وبشكل عام يتوقف هذا البنيان على ما تنقسم إليه من أنواع وعلى العلاقة بين هذه الأنواع، وعادة فان أسس التقسيم تكون إدارية واقتصادية وكذلك مالية، فلا يوجد تقسيم موحد تتبعه جميع الدول، فكل واحدة تتبع التقسيم الذي يتلاءم مع ظروفها، لذا كان من الضروري معرفة مختلف تقسيمات الإففاق الحكومي وكذا على تصنيف النفقات الحكومية في الجزائر وهذا ما سنتطرق إليه من خلال ما يلي:

المطلب الأول: التقسيمات النظرية للإففاق الحكومي

الفرع الأول: تقسيم النفقات الحكومية من حيث الأغراض المباشرة لها: وتنقسم النفقات الحكومية حسب هذا الوجه إلى أربعة نفقات أساسية وهي⁽¹⁾:

- 1- نفقات إدارية: تتضمن النفقات الحكومية المخصصة لتسيير المرافق العامة من رواتب و أجور العاملين في الإدارات، كما يدخل ضمنها النفقات اللازمة لتحقيق الأمن الداخلي واستمرار العلاقات مع الخارج مثل نفقات الأمن والدفاع والعدالة وغيرها.
- 2- نفقات اجتماعية: تتعلق بالأهداف والأغراض الاجتماعية للدولة والتي تتمثل في الإعانات للأسر، منح للبطالين.
- 3- نفقات اقتصادية: ويقصد بها النفقات التي تقوم بها الدولة لتحقيق أغراض اقتصادية بصورة أساسية ويسمى هذا النوع من النفقات بالنفقات الاستثمارية، حيث تهدف الدولة من ورائها إلى زيادة الإنتاج الوطني وخلق رؤوس الأموال الجديدة.
- 4- النفقات العامة المالية: تتضمن النفقات العامة المخصصة لأداء أقساط وفوائد الدين العام والسندات والأوراق المالية الأخرى.

¹ - مقرابي حميد، أثر الإففاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر (1988-2012)، مذكرة ماجستير، جامعة بومرداس الجزائر، 2014/2015، ص10.

الفرع الثاني: تقسيم النفقات الحكومية من حيث استخدام القوة الشرائية أو نقلها:

يمكن تقسيم النفقات الحكومية وفقاً لمعيار استخدام القوة الشرائية ومدى تأثيرها على توزيع الدخل الوطني إلى نفقات حقيقية ونفقات تحويلية.

1- **النفقات الحقيقية:** هي تلك النفقات التي تصرفها الدولة مقابل الحصول على سلع أو خدمات منتجة⁽¹⁾، أو رؤوس أموال إنتاجية كالمرتبات، أثمان الموارد والتوريدات، المهمات اللازمة لتسيير المرافق العامة والنفقات الاستثمارية أو الرأسمالية، فالدولة هنا تحصل على مقابل للإنفاق، كما تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني زيادة مباشرة على الناتج الوطني أي خلق إنتاج جديد.

2- **النفقات التحويلية:** هي تلك النفقات التي تمنح من جانب الحكومة إلى بقية قطاعات الاقتصاد القومي (القطاع العائلي، القطاع الإنتاج وقطاع العالم الخارجي) بدون الحصول على أي مقابل نقدي مثل الإعانات الاجتماعية ومعاشات الضمان الاجتماعي، وتنقسم إلى النفقات التحويلية الاقتصادية، النفقات التحويلية الاجتماعية والنفقات التحويلية المالية⁽²⁾.

أ- النفقات التحويلية الاجتماعية:

هي تلك النفقات التي تنفقها الدولة لأغراض اجتماعية تعمل على تحقيقها كرفع المستوى المعيشي لبعض الأفراد أو الطبقات وتكون على شكل إعانات مثل الإعانات الموجهة للفئة البطالة، المتضررين من الكوارث، المرضى والعجزة، والتأمينات الاجتماعية،... الخ.

ب- النفقات التحويلية المالية:

هي نفقات تلجأ إليها الدولة بغية تسديد أقساط الدين العام وفوائده، فهي عادة ما تلجأ إلى تسديد القروض العامة على شكل دفعات، كل دفعة تتكون من رأس المال (المقرض) بالإضافة إلى الإعانات والمساعدات الخارجية.

¹ - زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية مصر، 2008، ص 44.

² - مقراتي حميد، مرجع سبق ذكره، ص 10.

ج- النفقات التحويلية الاقتصادية

وتشتمل على جميع النفقات التي تدفعها الدولة على شكل إعانات لبعض المشروعات الخاصة أو العامة، بغرض زيادة حجم إنتاجها، وقد تأخذ عدة أشكال (تدعيم بعض القطاعات الحساسة والإستراتيجية، أو إعفاءات من الرسوم الجمركية أو الضريبة على رقم الأعمال أو رسوم الدمغة) ويفرق في نطاق الإعانات الاجتماعية بحسب الهدف من منح الإعانة بين إعانات الاستغلال، إعانات تحقيق التوازن الاقتصادي، إعانات التجهيز وإعانات التجارة الخارجية⁽¹⁾.

الفرع الثالث: تقسيم النفقات الحكومية من حيث تكرارها الدوري⁽²⁾

جرى العرف الاقتصادي على تقسيم النفقات من حيث تكرارها الدوري إلى نوعين نفقات عادية ونفقات غير عادية.

1- النفقات العادية

تلك النفقات التي تكرر بصفة دورية منتظمة في الميزانية العامة للدولة، أي خلال كل سنة مالية مثل أجور الموظفين والعمال، وأسعار المواد اللازمة لسير المرافق العامة.

2- النفقات الغير عادية

تلك النفقات التي لا تكرر بصورة عادية منتظمة في ميزانية الدولة، ولكن تدعو الحاجة إليها مثل نفقات مواجهة مختلف الكوارث الطبيعية كالفيضانات والزلازل.

الفرع الرابع: تقسيم النفقات بحسب نطاق سريانها⁽³⁾

يعتمد هذا التقسيم على نطاق سريانها إلى نفقات عامة مركزية وإلى نفقات عامة محلية:

¹ - مقراتي حميد، مرجع سبق ذكره، ص 10.

² - محمد عباس محرز، مرجع سبق ذكره، ص 90-91.

³ - أعاد حمود القيسي، مرجع سبق ذكره، ص 44.

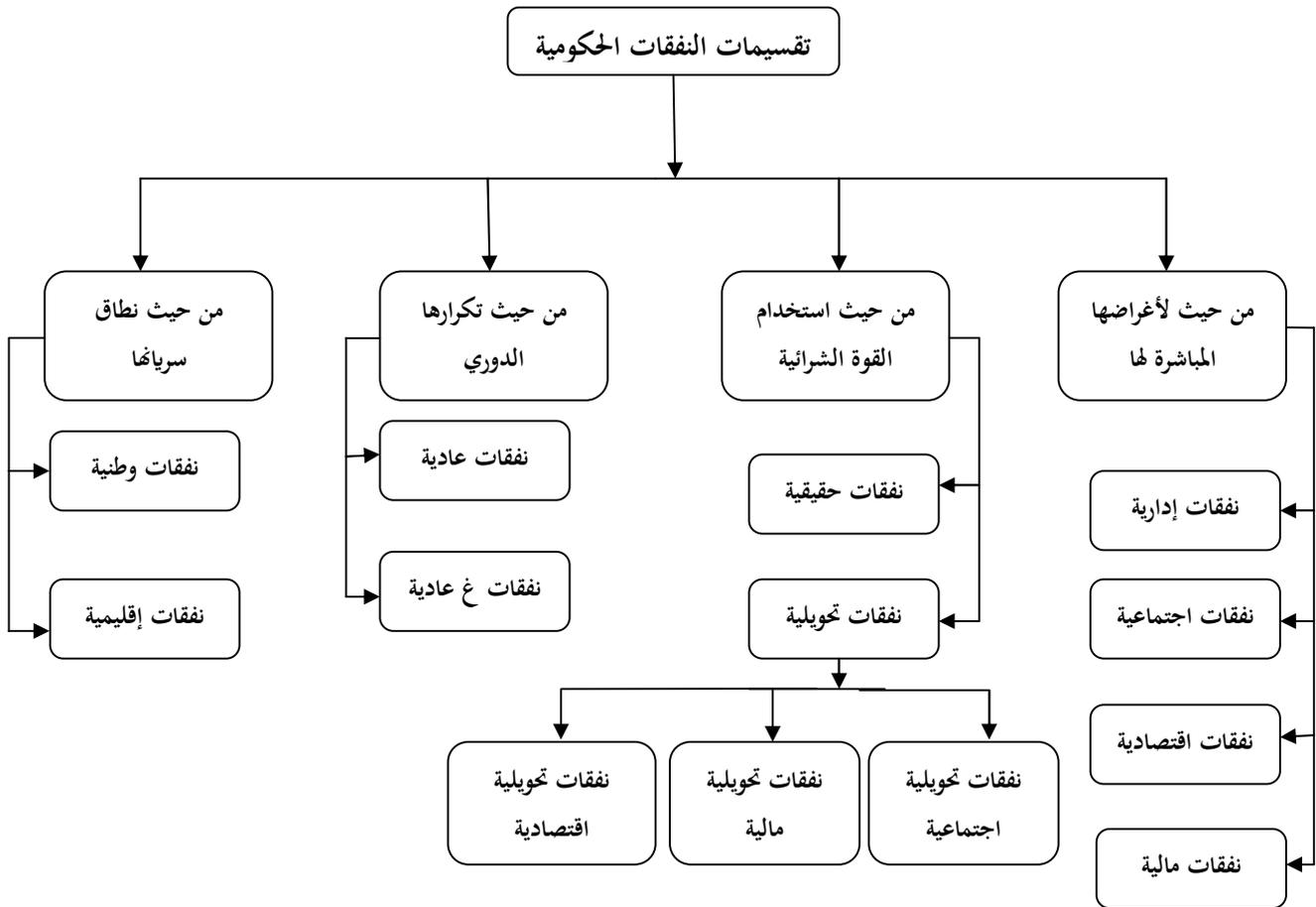
1- النفقات العامة المركزية (الوطنية)

هي النفقات الموجهة لصالح المجتمع ككل وتظهر في الموازنة العامة للدولة، كنفقات الأمن والدفاع والتعليم والصحة، فهي نفقات ذات طابع وطني.

2- النفقات المحلية (الإقليمية)

هي التي تكون موجهة لصالح سكان إقليم معين أو محافظة معينة داخل الدولة وتظهر في موازنة الإقليم بغض النظر عن المستفيد منها وعمن يتحمل عبئها مثل نفقات الكهرباء والهاتف والماء.

الشكل رقم (1-1): تقسيمات النفقات الحكومية



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعلومات السابقة.

المطلب الثاني: التقسيمات الوظيفية للإنفاق الحكومي

في هذا الإطار نجد أن كل دولة ومن بينها الجزائر تسعى لوضع تصنيف خاص بها حسب نظامها الاقتصادي الاجتماعي والإداري لتحديد كيفية توزيع نفقاتها بالشكل الذي يضمن لها أفضل منفعة عامة ممكنة بحيث تقسم النفقات الحكومية في ميزانية الجزائر إلى قسمين نفقات التسيير ونفقات التجهيز، وهذا طبقا للتفرقة بين طبيعة النفقات، حيث تجمع النفقات المتشابهة والمتجانسة من حيث طبيعتها والدور الذي تقوم به والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الدولة حسب كل نوع من أنواع النفقات⁽¹⁾.

1- نفقات التسيير

ويقصد بها تلك النفقات الضرورية لسير مصالح أجهزة الدولة الإدارية، والمتكونة من أجور الموظفين، مصاريف الصيانة ومعدات المكاتب، ولا يمكن ملاحظة أي سلعة حقيقية، فهذا النوع من النفقات موجه أساسا لإمداد هيكل الدولة لما تحتاجه من أموال حتى تتمكن من التسيير، وتتوزع حسب دوائر وزارية في الميزانية، حيث تجمع نفقات التسيير في أربعة أبواب هي:

الباب الأول: أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات: وهي أعباء ممنوحة لتغطية الدين المالي والمعاشات وكذلك مختلف الأعباء المحسومة من الإيرادات ويتكون من الفرات التالية:

الفقرة الأولى: احتياطي الدين (دين قابل للاستهلاك).

الفقرة الثانية: الدين الداخلي والدين العام (فوائد وسندات).

الفقرة الثالثة: الدين الخارجي.

الفقرة الرابعة: الضمانات (من أجل القروض والتسيقات المبرمة من طرف الجماعات والمؤسسات العمومية).

الفقرة الخامسة: النفقات المحسومة من الإيرادات.

الباب الثاني: تخصيص السلطات العمومية: هي عبارة عن اعتمادات ضرورية لازمة لتسيير مصالح الوزارات من ناحية المستخدمين والأجهزة والمعدات والعتاد ويتكون من الفقرات التالية:

¹ علي زغدود، المالية العامة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 31-34

الفقرة الأولى: رواتب العمال.

الفقرة الثانية: المعاشات والمنح العائلية.

الفقرة الثالثة: المعاشات والأعباء الاجتماعية.

الفقرة الرابعة: المستخدمون وإعانات الصيانة.

الفقرة الخامسة: المستخدمون وإعانات التسيير.

الفقرة السادسة: مستخدمو النفقات مختلفة.

الباب الثالث: النفقات الخاصة بوسائل المصالح

الباب الرابع: التدخلات العمومية تتعلق بنفقات التحويل ويتكون هذا الباب من الفقرات التالية⁽¹⁾:

الفقرة الأولى: التدخلات العمومية أو الإدارية مثل إعانات المجموعان المحلية.

الفقرة الثانية: الأنشطة الدولية مثل المساعدات التي تمنح للهيئات الدولية.

الفقرة الثالثة: النشاط التربوي والثقافي مثل تقديم المنح.

الفقرة الرابعة: النشاط الاقتصادي والتشجيعات كإعانات الاقتصادية والمكافآت.

الفقرة الخامسة: إسهامات اقتصادية (إعانات للمصالح العمومية والاقتصادية).

الفقرة السادسة: الإعانات الاجتماعية (المساعدات والتضامن).

الفقرة السابعة: النشاط الاجتماعي (مساهمة الدولة في صناديق المعاشات وصناديق الصحة).

إذن فكل نفقات التسيير تنحصر في هذه الأبواب الأربعة، حيث يتعلق الباب الأول والثاني بالأعباء المشتركة في الميزانية العامة يتم تفصيلها وتوزيعها بمقتضى مرسوم رئاسي، أما الباب الثالث و الرابع فيخصان الوزارات ويتم توزيعهما عن طريق مراسيم التوزيع.

¹ - يلس شاوش بشير، المالية العامة- المبادئ العامة وتطبيقها في القانون الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، وهران الجزائر، 2007، ص 163

2- نفقات التجهيز

هي تلك النفقات التي يتولد عنها زيادة الناتج الوطني الإجمالي ومنه زيادة ثروة البلاد، فهي نفقات استثمارية تتكون من الاستثمارات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية والإدارية، التي تعتبر مباشرة استثمارات منتجة، ويضاف إلى تلك النفقات الاستثمارية إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية.

وتخصص نفقات التجهيز للقطاعات الاقتصادية للدولة من أجل تجهيزها بوسائل للوصول إلى تحقيق تنمية شاملة للوطن، وهذه النفقات تمثل المخطط الوطني السنوي الذي يتم إعداده في القانون كوسيلة تنفيذية لميزانية البرامج الاقتصادية، وأن تلك النفقات توزع على شكل مشاريع اقتصادية توزع على كافة القطاعات⁽¹⁾.

وتتضمن نفقات التجهيز ثلاث أبواب هي:

الباب الأول: الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة

الباب الثاني: إعانات الاستثمارات الممنوحة من قبل الدولة.

الباب الثالث: النفقات الأخرى الرأسمالية⁽²⁾.

التصنيف الذي تعتمد عليه هو التصنيف الوظيفي الذي يسمح لها بإعطاء وضوحا أكثر تأثير في نشاط

الدولة الاستثماري، وعليه تدون نفقات التجهيز وفق ما يلي:

أولاً: العناوين: تقسم نفقات التجهيز إلى ثلاث أبواب وهي:

➤ **الباب الأول:** الاستثمارات التي تنفذ من طرف الدولة.

➤ **الباب الثاني:** إعادة الاستثمارات الممنوحة من طرف الدولة.

➤ **الباب الثالث:** النفقات الأخرى برأسمال.

ثانياً: القطاعات: تجمع نفقات التجهيز في عناوين حسب القطاعات إلى 10 قطاعات وهي المحروقات،

الصناعة التحويلية، الطاقة والمناجم، الفلاحة والري، التربية والتكوين، المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية، المباني، وسائل التجهيز، المخططات البلدية للتنمية.

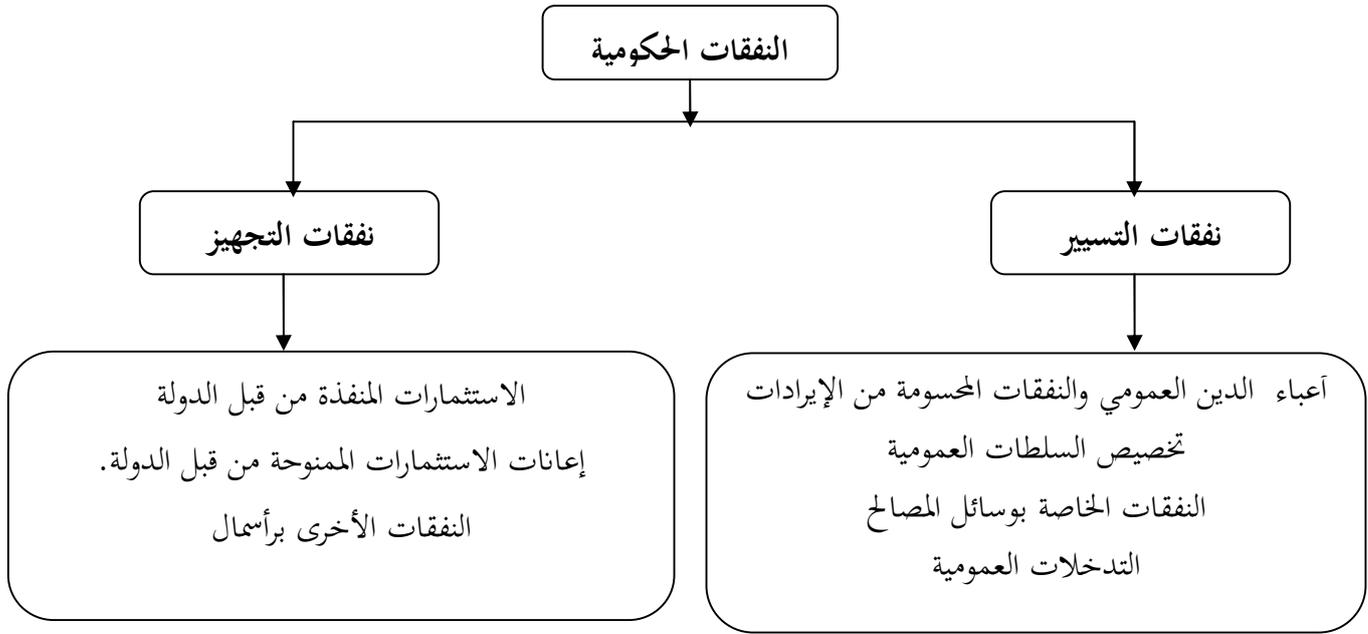
¹ - بيداري محمود، العوامل المفسرة لنمو الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري (1991-2010)، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، 2013/2014، ص

31.

² - عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 181.

ثالثاً: **الفصول والموارد**: تقسم القطاعات على قطاعات فرعية وفصول حيث نتصور بطريقة أكثر ووضوح ودقة وذلك حسب مختلف النشاطات الاقتصادية التي تمثل حيث أن كل عملية تكون مركبة من قطاع فرعي وفصل ومادة.

الشكل رقم (1-2): تقسيم النفقات الحكومية حسب القانون الجزائري.



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعلومات السابقة.

المطلب الثاني: قواعد النفقات الحكومية

حتى تتمكن النفقات الحكومية من تحقيق الآثار والأهداف المنتظرة منها في تلبية مثلى للحاجات العامة، فإن ذلك يتطلب تحقيق أكبر حجم ممكن من المنفعة، مستعملة في ذلك أداة الاقتصاد في النفقات، ومع الأخذ في الحسبان أهمية وضرة وجود طرق ومناهج للرقابة التي تضمن توجيه النفقات الحكومية نحو الأبواب ذات المصلحة الشاملة لأفراد الشعب دون تبذيرها في غير تلك المصلحة.

فالتعريف بالنفقات الحكومية لا يقف عند بيان أركانها بل يتعدى ذلك إلى ضرورة بيان القواعد التي تخضع لها هذه النفقات، أي بيات الضوابط التي تحكم الإنفاق الحكومي أو ما يطلق عليها دستورية الإنفاق، أو قانون الإنفاق الحكومي وهي القواعد هي ⁽¹⁾:

¹ - عبد الباسط علي جاسم الوبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 33.

1- قاعدة المنفعة القصوى

تعني قاعدة المنفعة القصوى أن تهدف النفقات الحكومية إلى تحقيق أكبر قدر من المنفعة بأقل تكلفة ممكنة، أو تحقيق أكبر رفاهية لأكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع، وخاصة أن أحد أركان النفقات الحكومية هو تحقيق المنفعة الحكومية⁽¹⁾.

تلك المنفعة التي تريد الدولة تحقيقها، يجب أن تفهم على نحو يختلف عن المفهوم الضيق عند الأفراد، أي أن فكرة المنفعة بالنسبة لإنفاق الدولة لا تقتصر على الإنتاجية الحدية والدخل العائد منه، وإنما يتسع لتشمل جميع النفقات التي تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع، وزيادة إنتاجية الفرد وتحسين جودة الإنتاج، وتشمل كذلك النفقات التي تؤدي إلى تقليل الثغرات بين الدخل، وكذلك لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها الأفراد نتيجة التقلبات الحادة في دخولهم⁽²⁾.

يتطلب تحقيق هذه القاعدة أن توجه الدولة نفقاتها إلى أشياع الحاجات العامة، الأمر الذي يقتضي دراسة متطلبات الاقتصاد والمجتمع، ومقدار الحاجة إلى مختلف المشاريع، وأن تفاضل بينهما وفق جدول للأولويات، ويعتمد على طبيعة المشكلات التي يواجهها الاقتصاد الوطني، وتوجه نفقاتها إلى كل هذه المشاريع وفق ما يحققه كل منها من منافع جماعية، بالحجم والنوع، والكم والتوقيت المناسبين، مراعين في ذلك ما يضيفه المشروع إلى كل من الدخل القومي والتشغيل والطاقة الإنتاجية ومدى حاجة واستخدام المشروع للموارد الاقتصادية المحلية والعملات الأجنبية والمدة اللازمة للإنشاء والإنتاج، ومعدل ما يحققه المشروع من ربح، وتراعي الدولة في ذلك حاجة المناطق الجغرافية والأقاليم المختلفة وكذلك المنفعة التي تعود على الطبقات الاجتماعية المختلفة.

أي أن الدولة تتخذ من التخطيط الشامل أداة لوضع الأهداف العامة لها وكيفية الوصول إليها وتحقيقها معتمدة في ذلك على البيانات والإحصاءات المتوفرة واللازمة لتحقيق أقصى منفعة ممكنة، وفق معيار آخر تحدده الخيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

¹ - بصديق محمد، النفقات العامة في ظل الإصلاحات الاقتصادية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2009/2008، ص 16.

² - خباية عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2009، ص 65-66.

2- قاعدة الاقتصاد

تعني الابتعاد عن التبذير والإسراف في الإنفاق الحكومي دون مبرر وترتبط هذه القاعدة بالقاعدة الأولى فتتحقق أقصى منفعة ممكنة، يجب أن يتم بأقل كلفة ممكنة أو بعبارة أخرى يتحقق أكبر عائد بأقل تكلفة ممكنة فالاقتصاد بالإنفاق يعني أن تتجنب الإدارة التقدير والتبذير أو ما يعرف بترشيد الإنفاق، أو هو بعبارة أخرى حسن التدبير، أو يعني إنفاق ما يلزم من أموال مهما بلغت كميتها على جوهر الموضوع والابتعاد عن الإنفاق عن الجوانب التي لا تشكل عنصراً أساسياً في الموضوع⁽¹⁾.

والرقابة على طريقة صرف النفقات الحكومية يمكن أن تمارسها ثلاث جهات هي الإدارة، الهيئات السياسية وجهات أخرى مستقلة ومتخصصة، وبذلك تأخذ الرقابة أشكالاً ثلاثة⁽²⁾:

2-1- الرقابة الإدارية

وهي الرقابة التي تتولاها وزارة المالية على باقي المصالح الحكومية بواسطة المراقبين والموظفين والمحاسبين العاملين في مختلف الوزارات والمصالح والهيئات، وتتمثل مهمتهم في عدم السماح بعدم صرف أي مبلغ إلا إذا ورد في الميزانية العامة وفي حدود الاعتماد المقرر له، فالرقابة الإدارية هنا رقابة سابقة على الإنفاق.

وفي الحقيقة أن هذا النوع من الرقابة لا يكون فعالاً فيما يخص ترشيد النفقات، إذ هي رقابة من الإدارة على نفسها وفقاً للقواعد والمبادئ التي تضعها بنفسها، ومن ثم فلا تمثل أي ضغط لحجم القيام بالنفقات نفسها حيث عادة لا تميل الإدارة إلى تقييد حريتها.

2-2- الرقابة السياسية (البرلمانية)

وهي الرقابة التي تمارسها السلطة التشريعية، ودور البرلمان هنا لا يقتصر على الرقابة في تنفيذ الاعتمادات المقررة في الميزانية العامة للدولة، بل يتوسع أيضاً ليشمل حجم الإنفاق العام وتخصيصه.

ويرجع ذلك إلى حق البرلمان في السؤال والاستجواب والتحقيق وسحب الثقة من الوزير أو الوزارة كلها، وحق طلب البيانات والوثائق عن مسار التنفيذ، وحق فحص البيانات الختامية وإقرارها، حق إقرار أو رفض الاعتمادات الإضافية، وتظهر هذه الرقابة بصورة واضحة عند اعتماد الميزانية و اعتماد الحساب الختامي.

¹ - عادل فليح العلي، مرجع سبق ذكره، ص 55.

² - محمد عباس محرز، مرجع سبق ذكره، ص 98-99.

هذا النوع من الرقابة على الرغم من أهميته قد يكون قليل الفعالية خاصة غي الدول النامية، حيث يلجأ البرلمان إلى مناصرة الإدارة حتى ولو كانت مخطئة.

2-3- الرقابة المحاسبية المستقبلية

وهي التي تقوم بها أجهزة متخصصة مهمتها الأساسية الرقابة على النفقات الحكومية بصورة خاصة، تتولى التأكد من أن جميع عمليات صرف الاعتمادات قد تمت بشكل قانوني وفيما نص عليه قانون المالية والقواعد المالية السارية، وقد تكون هذه الرقابة سابقة لعملية صرف النفقات أو لاحقة عليها. يتولى هذا النوع من الرقابة في الجزائر مجلس المحاسبة ومن المفروض أن يكون هذا النوع من الرقابة أكثر فعالية نظرا لتخصص القائمين به، وتوفر إمكانيات المتابعة والتحليل وإمكانية ممارسة الرقابة السابقة واللاحقة وحق تحديد المخالفات والأخطاء المادية، وإبداء الرأي في الأساليب التي يتعين اتخاذها لتصحيح المسار.

3- قاعدة الترخيص

تعني هذه القاعدة عدم جواز الصرف والارتباط بالصرف إلا بعد حصول الإذن بذلك من الجهة المختصة سواء كانت السلطة التشريعية كما هو الحال في عموم الموازنة العامة أو الجهات الإدارية المخولة قانونا بالصرف⁽¹⁾. تظهر أهمية هذه القاعدة أنها ضرورية لتحقيق القاعدتين السابقتين، تعد قاعدة الترخيص مظهر من مظاهر الاختلاف بين الماليتين العامة والخاصة، التي لا تحتاج إلى إجراءات وموافقة مسبقة، بل يكفي أن تصدر الموافقة ممن يملك حق الإنفاق، الفرد أو الشركة الحكومية دون الحاجة إلى موافقة مسبقة منها⁽²⁾.

المطلب الثالث: حدود الإنفاق الحكومي.

يتضمن هذا العنصر مشكلة بالغة الأهمية تتمثل في تحديد النسبة التي تقتطع من الدخل الوطني لتوجيهها إلى وعاء النفقات الحكومية بحيث لا يمكن للدولة تجاوزها، والسؤال الذي يطرح نفسه من خلال هذا المنظور هل توجد حدود لا يمكن تجاوزها عند وضع الاعتمادات والمبالغ المالية المهيأة للنفقات الحكومية، وهل هناك حجم أو سقف أمثل لهذه النفقات.

وفي هذا المجال فلقد استقر الفكر التقليدي لفترة من الزمن على تحديد نسبة معينة تقدر بـ 10% أو 15% من الدخل الوطني توجه للنفقات الحكومية يمكن تجاوزها⁽³⁾، من جهة أخرى فقد ذهب بعض علماء المالية العامة

¹ - عادل فليح العلي، مرجع سبق ذكره، ص 54.

² - خباية عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 68-69.

³ - محمد عباس محرز، مرجع سبق ذكره، ص 100.

إلى وضع حد أقصى يجب عدم تخطيه من السلطات المالية وقد حدده شيراز بنسبة 20% من الدخل القومي لهذا يصبح حجم النفقات الحكومية في بعض الدول وخلال فترة زمنية معينة تحكمه مجموعة من العوامل نذكر أهمها:

الفرع الأول: الفلسفة السياسية للدولة

1- الإيديولوجية الفردية

إن الإيديولوجيات السائدة في دولة معينة تؤثر على حدود الإنفاق، فإذا كانت الإيديولوجية الفردية مهيمنة فإن حجم النفقات الحكومية يقل بالنسبة للدخل الوطني ويعود إلى أن دور الدولة يقتصر على قيامها بوظائفها التقليدية وبالأنشطة التي يعرف عنها النشاط الخاص (الدولة الحارسة)، أما ما عاد ذلك من الأنشطة فمتروك لحرية الأفراد.

2- الإيديولوجية التدخلية

بتمثل دور الدولة في التدخل في العديد من الأنشطة الاقتصادية، التي كان من الممكن أن يقوم بها النشاط الخاص، كاستغلال بعض المشروعات الإنتاجية ومحاربة الآثار الضارة للدورات الاقتصادية والعمل على ثبات قيمة النقود وتقديم الخدمات المجانية، ويترتب على ذلك زيادة حجم النفقات الحكومية لمواجهة الزيادة في الأنشطة التي تقوم بها الدولة بالإضافة إلى زيادة تنوعها⁽¹⁾.

3- الإيديولوجية الجماعية

وأخيرا في ظل الإيديولوجية الجماعية حيث تقوم الدولة بمعظم الأنشطة الاقتصادية إضافة إلى قيامها بدورها التقليدي، فإن حجم النفقات الحكومية يزيد بشكل كبير وترتفع نسبتها إلى الحد الذي تكاد تتطابق فيه مع الدخل القومي في ذاته، وتتعدد أنواع هذه النفقات بقدر حاجات الأفراد بالإضافة إلى حاجة الدولة ذاتها، وتظهر هذه الإيديولوجية في ظل الدولة المنتجة أي ذات النمط الاشتراكي.

الفرع الثاني: مستوى النشاط الاقتصادي

تؤثر العوامل والظروف الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد القومي في حجم النفقات الحكومية وحدودها، حيث عنك علاقة حتمية بين النفقات الحكومية والمستوى العام للنشاط الاقتصادي الذي يظهر من خلال

¹ - سوزي عدلي ناشف، أساسية المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 59-60-61.

العمالة والدخل القومي والمستوى العام للأسعار، فالإنفاق الحكومي أصبح من أهم الوسائل التي تستخدم في إحداث التوازن الاقتصادي والاجتماعي، ومن ثمة يمكن أن يتحدد حجم الإنفاق الحكومي بالقدر الذي يحقق الاستقرار الاقتصادي القائم على توازن الإنتاج مع الطلب الكلي (الاستهلاك والاستثمار).

ويظهر ذلك جليا في اقتصاد الدول الرأسمالية ففي أوقات الكساد تزداد النفقات الحكومية وذلك لخلق زيادة في الطلب الكلي الفعلي والوصول بالاقتصاد القومي إلى مستوى العمالة الكاملة، ويحدث العكس في أوقات الرخاء حيث تقل النفقات الحكومية لتجنب الارتفاع التضخمي في الأسعار وتدهور قيمة النقود نظرا لوصول الاقتصاد القومي إلى مستوى العمالة الكاملة.

بينما في ظل الدول النامية التي تتصف بعدم مرونة الجهاز الإنتاجي بسبب عدم استجابة بعض عوامل الإنتاج للزيادة في الطلب يتحتم ألا تزيد النفقات الحكومية عن حد معين، وإلا ترتب على ذلك بدء ظهور ارتفاع تضخمي في الأسعار وتدهور قيمة النقود مما يعرض اقتصاديات هذه الدول للخطر وتستهدف في الدول المتقدمة والمتخلفة وتطبق سياسة مالية واقتصادية معينة كل حسب درجة تقدمها.

الفرع الثالث: العوامل المالية

يقصد بها أن حدود النفقات الحكومية لا بد أن ترتبط بقدرة الدولة على توفير الإيرادات العامة الكافية لتغطية هذه النفقات، وعلى الرغم من مرونة موارد الدولة وقابليتها للزيادة، إلا أن هذا لا يتم بصورة مطلقة بل يخضع لحدود معينة.

إلا أنه يجب أن يفهم مما سبق أن قدرة الدولة في الحصول على إيرادات عامة تكون لا نهائية فهي تكون محدودة أيضا فالمقدرة المالية الوطنية تتحدد بدورها بقدرة الدخل الوطني على تحمل الأعباء الضريبية والشبه الضريبية دون الإضرار بمستوى المعيشة للأفراد أو بالمقدرة الانتاجية، وتشكل الطاقة الضريبية وقدرة الدولة على الاقتراض العام أهم عناصر المقدرة المالية الوطنية⁽¹⁾.

¹ - محمد الصغير بعلي ويسرى أبو العلاء، المالية العامة: النفقات العامة - الإيرادات العامة - الميزانية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة الجزائر، 2003، ص

المبحث الثالث: ظاهرة تزايد النفقات الحكومية وأثارها الاقتصادية

لقد أدى التوسع في الإنفاق الحكومي بوتيرة مستمرة ومتزايدة، وتنوع هياكله إلى اعتباره أداة مالية هامة تستخدم بغرض التأثير على الاقتصاد الوطني، فهذه الزيادة لا تعني بالضرورة زيادة المنفعة العامة المترتبة عليها كما لا تؤدي حتما إلى زيادة التكاليف العامة على الأفراد كنتيجة لتلك الزيادة، إذ أنها ترجع إلى أسباب تزيد في حجم النفقات الحكومية دون الزيادة في المنفعة العامة المترتبة عنها، أو لأسباب تزيد من المنفعة الحقيقية للنفقات الحكومية على الأفراد.

وبالتالي تحول الإنفاق الحكومي إلى أداة تستخدم للتأثير على الاقتصاد الوطني وعلى كافة جوانب المجتمع وتتوقف الآثار الاقتصادية للنفقات الحكومية على عدد من العوامل منها طبيعة النفقات، الهدف منها، طبيعة الإيرادات اللازمة لتغطيتها وكذا الوضع الاقتصادي السائد، ونظرا لاختلاف وتنوع الآثار الاقتصادية للإنفاق الحكومي ولضرورة التعرف عليها، فإننا سنتناول في هذا المبحث نظريا وبإيجاز أهم الآثار الاقتصادية للإنفاق الحكومي ومدى استخدامه كوسيلة لتحقيق مختلف أغراض السياسة الاقتصادية، بالإضافة إلى ظاهرة تزايد النفقات الحكومية.

المطلب الأول: ظاهرة تزايد الدراسة النفقات الحكومية

تعد ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي من أهم الظواهر التي استدعت انتباه الاقتصاديين مع زيادة الدخل القومي أي أن هناك علاقة طردية بحتة فيما بينهما، فأول من لفت لظاهرة تزايد النفقات الحكومية الاقتصادي "أدولف فاجنر" بعد أن قام بدراسة متعلقة بالنفقات الحكومية وتزايدها وترتب على دراستها الاستنتاجات الآتية:

أولا: وظيفة الدولة التقليدية: كانت النفقات محدودة في هذه الفترة.

ثانيا: الوظيفة الإنتاجية: مع تعاظم دور الدولة وتداخلها في الحياة الاقتصادية ازدادت النفقات الحكومية.

ثالثا: الناحية الاجتماعية: أرجع فاجنر تزايد النفقات الحكومية إلى الرغبة في القضاء على الاحتكارات الصغيرة التي تؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وعدم استفادة كافة الطوائف الاجتماعية من نتائج النمو الاقتصادي⁽¹⁾.

¹ - عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، مرجع سبق ذكره، 45.

وهناك ظاهرتين في تزايد الإنفاق الحكومي وسنتناول دراستهما كما يلي:

الفرع الأول: الأسباب الظاهرية في زيادة الإنفاق الحكومي

تعرف الزيادة الظاهرية للنفقات الحكومية بأنها زيادة الأرقام المعبرة عن النفقات الحكومية دون أن يقابلها زيادة في نصيب الفرد من السلع والخدمات لإشباع حاجاته العامة، ويلاحظ في ظل هذا النوع من الزيادة أن بيانات النفقات الحكومية للبلد تكون في تصاعد، في حين أنه هناك ثبات أو حتى تراجع في مستوى الخدمات التي يحصل عليها الفرد، وعليه ترجع الأسباب الظاهرية المؤدية لزيادة النفقات الحكومية إلى ثلاث عوامل رئيسية هي:

- 1- تدهور قيمة النقود.
- 2- اختلاف طرق المحاسبة المالية.
- 3- زيادة مساحة إقليم الدولة وعدد سكانها.

أولاً: تدهور قيمة النقود (انخفاض قيمة العملة)

ينتج عن تدهور قيمة النقد ارتفاع في الأسعار ويؤدي ذلك إلى زيادة في حجم النفقات العامة الاسمية دون أن يقابل ذلك زيادة فعلية في الخدمات التي تقدم للأفراد⁽¹⁾، حيث يترتب على قيام الحروب وحدوث الأزمات الاقتصادية الدولية نتائج متعددة الجوانب تؤدي إلى استخدام أسلوب الإصدار النقدي الجديد، كوسيلة من وسائل تمويل نفقات الحروب الهائلة أو لعلاج الأزمات الاقتصادية عن طريق التوسع في الإنفاق الحكومي.

ولا شك أن المبالغة في هذا الأسلوب إلى درجة يتجاوز معه ما تحتفظ به الدولة من غطاء لعملياتها الورقية يؤدي إلى حدوث آثار تضخمية ينتج عنها انخفاض في قيمة النقود ورفع الأسعار بشكل يتناسب مع وحدة ونوع ذلك التضخم، ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد وإنما تنسحب آثار ذلك إلى الإنفاق الحكومي فيسبب زيادتها.

ومن الملاحظ في ارتفاع الأسعار الناشئ عن انخفاض القيمة الشرائية لا تتأثر به جميع أنواع الإنفاق الحكومي بشكل واحد، وإنما تختلف باختلاف طبيعة الإنفاق الحكومي.

¹ - عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 186.

مثلاً فيما يتعلق بالإنفاق الحكومي المخصص لشراء بعض أنواع السلع والخدمات، وكذلك المرتبات والأجور التي يتناولها الموظفون والعمال التي تدفعها الدولة فستأثر بسبب هبوط القيمة الشرائية للنقود، وبالتالي يزداد مقدارها لذلك تلجأ بعض الدول إلى مواجهة ارتفاع الأسعار عن طريق تخصيص بعض المنح للموظفين والعمال كإعانات⁽¹⁾.

ولمقارنة الإنفاق الحكومي في فترات مختلفة وخاصة إذا كانت هذه الفترات متباعدة يجب تعديل هذه الأرقام بما يستبعد التغيرات التي طرأت على القوة الشرائية للنقود، وذلك من خلال استخدام الأرقام القياسية لمستوى الأسعار وذلك من خلال المعادلة التالية⁽²⁾:

$$\text{الزيادة الحقيقية في الإنفاق الحكومي} = (\text{الإنفاق الحقيقي بالأسعار الجارية} / \text{المستوى العام للأسعار}) \times 100$$

ثانياً: اختلاف طرق المحاسبة المالية (اختلاف طرق إعداد الميزانية العامة)

إن اختلاف طرق المحاسبة العامة وبصفة خاصة طريقة القيد في الحسابات أدى إلى زيادة ظاهرية في حجم النفقات الحكومية، إذ أن الانتقال من قواعد الميزانية الصافية التي تستند على أساس الحق في إجراء المقاصة بين الإيرادات والنفقات إلى قواعد الميزانية العامة للدولة كقاعدة الشمولية التي تقتضي بتقييد الإيرادات والنفقات الكلية دون إجراء أية مقاصة بينهما، أدى إلى الزيادة في حجم النفقات الحكومية بشكل واضح.

ثالثاً: زيادة مساحة إقليم الدولة وعدد سكانها

قد تكون الزيادة الظاهرية في النفقات الحكومية مردها زيادة مساحة إقليم الدولة، إذ أن استرجاع الدولة لسيادتها الحكومية على بعض المناطق يزيد من عدد السكان مما يتطلب من الدولة الرفع من نفقاتها الحكومية لتشمل سكان المساحة الإقليمية الجديدة لكن دون أي زيادة في متوسط نصيب الفرد من النفقات الحكومية، كما يعتبر الهيكل السكاني من العوامل المؤدية إلى زيادة النفقات الحكومية بشكل ظاهري، إذ أن ارتفاع عدد الأطفال في سن التعليم يقود إلى زيادة نفقات التعليم، كما أن ارتفاع عدد كبار السن في المجتمع يزيد من حصة نفقات

¹ - فتحي أحمد ذياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار رضوان للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2013، ص 84.

² - وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص 112.

الرعاية الصحية والاجتماعية، لهذا فان زيادة عدد السكان وتنوع الهيكل السكاني يمتصان أي زيادة في النفقات الحكومية بشكل يجعل من زيادة النفقات الحكومية زيادة ظاهرية⁽¹⁾.

الفرع الثاني: أسباب الزيادة الحقيقية للنفقات الحكومية

يقصد بالزيادة الحقيقية للنفقات الحكومية زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة عن هذه النفقات، أي ارتفاع متوسط نصيب الفرد من السلع والخدمات الحكومية، وترجع إلى أسباب عديدة تختلف الأهمية النسبية لكل منها بحسب ظروف ودرجة التقدم في كل دولة وهي كما يلي:

1- الأسباب الإدارية

أدى التوسع في وظائف الدولة ومهامها إلى اتساع جهازها الإداري، وزيادة عدد العاملين فيه، ورافق ذلك ارتفاع في حجم المستلزمات السلعية والخدمية واللازمة لتسهيل مهمة هذا الجهاز، ومما لا شك فيه أن هذا التوسع يؤدي إلى زيادة النفقات الحكومية، سواء ما كان منها في شكل رواتب وأجور أو ما كان ثمنا لمشتريات الحكومة. ومن العوامل الإدارية التي تساهم في زيادة النفقات الحكومية سواء التنظيم الإداري وازدياد عدد العاملين وهي ظاهرة ملموسة في كثير من الدول، ويزيد الأمر سوءا انخفاض إنتاجية العمل وكفاءة العاملين في أجهزة الدولة، و أن الخدمات الحكومية تعتمد على كثافة عنصر العمل، مما يزيد الحاجة إلى عدد أكبر من العاملين وزيادة حجم الأجور والرواتب المدفوعة وبالتالي زيادة النفقات الحكومية وهو ما يطلق عليه قانون باركن سون⁽²⁾.

2- الأسباب المذهبية

يقصد بها الأسباب المرتبطة بالفكر الاقتصادي وتطوره خلال التاريخ ونظرته إلى دور الدولة في النشاط الاقتصادي الذي أدى تطوره إلى بروز أشكال متعددة للدولة حسب دورها في الاقتصاد، إذ نتج عن ذلك ازدياد وظائف الدولة انطلاقا من اقتصارها على توفير الأمن وحماية الممتلكات إلى المساهمة في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعيين وهو ما يترتب عنه بالضرورة زيادة المنفعة الحقيقية للنفقات للدولة⁽³⁾.

¹ - بودخدوخ كريم، أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009، مذكرة ماجستير، 2010/2009، ص 60-61.

² - خباية عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 87.

³ - سوزي عدل ناشف، أساسيات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 65.

3- الأسباب الاقتصادية

إن من أهم الأسباب الاقتصادية التي ساهمت في زيادة نصيب الفرد من السلع والخدمات العامة منها:¹

3-1- الدخل القومي

إذ أنه من الطبيعي أن يصاحب النمو الاقتصادي وما ينتج عنه من نمو في الدخل القومي في أي مجتمع ارتفاع النصيب الحقيقي للفرد من النفقات الحكومية، إذ أن زيادة الدخل القومي يزيد من حجم الموارد المتوفرة والتي من شأنها السماح للدولة بالتوسع في المشروعات العامة الاقتصادية، كما أن سلع الخدمات العامة تعتبر ذات مرونة داخلية عالية، إذ أن ازدياد دخول الأفراد يدفعهم للمطالبة بمزيد من الإنفاق والرفع من مستوياته كما هو الحال مع شبكات الطرق، التعليم والصحة وهذا ما يؤدي إلى نمو النفقات الحكومية في تلك القطاعات.

3-2- الدورة الاقتصادية والمنافسة الاقتصادية الدولية

إن حركة الدورة الاقتصادية تدفع بالدولة إلى التدخل لزيادة نفقاتها الحكومية خصوصا وأنها أثبتت بأنها من أهم حلول الأزمات الاقتصادية كالكساد، والذي يحتم على الدولة التدخل لزيادة الطلب الكلي الفعال بشكل يسمح بتنشيط عجلة الاقتصاد وتصريف الإنتاج، كما أن التنافس الاقتصادي الدولي وتخوف الدولة من عدم قدرة صناعاتها الناشئة وصادراتها بصفة عامة من عدم القدرة على المنافسة يدفعها إلى تقديم المزيد من الإعانات للمشروعات الوطنية لتدعيم قدرتها التنافسية ويبرز ذلك بالخصوص في الدول النامية التي ينخفض فيها نشاط القطاع الخاص وهو ما يتطلب تدخل الدولة لتعويض ذلك النقص.

4- الأسباب الاجتماعية

ساهم تطور الوعي الاجتماعي في زيادة الضغوطات على الدولة ومطالبها بزيادة حجم نفقاتها الاجتماعية لدى الطبقات الضعيفة، إضافة إلى أن تبدل النمط الاستهلاكي لدى الأفراد يزيد من تنوع الحاجات بما يستدعي المزيد من النفقات الحكومية خصوصا مع تنامي نشاط العمل النقابي والتنظيم المهني كما سبق لنا الذكر، وللنفقات الحكومية الاجتماعية دور هام حيث تساهم في تماسك النسيج الاجتماعي وحشد الثقة في الدولة، كما أن لها دورا

¹ - بودخوخ كريم، مرجع سبق ذكره، ص 61-62.

اقتصاديا هاما وذلك من خلال رفع المستوى المعيشي والقدرة الشرائية للمواطنين وتخفيض معدلات الفقر، وما لذلك من دور هام في رفع الطلب الكلي الفعال وزيادة الدخل الوطني⁽¹⁾.

5- الأسباب السياسية: يمكن تقسيم هذه الأسباب إلى مجموعتين⁽²⁾:

5-1- الأسباب السياسية الداخلية: وتعود الأسباب السياسية الداخلية بصورة رئيسية إلى:

➤ تطور الفكر السياسي في كثير من المجتمعات، وترتب على ذلك التطور انتشار الكثير من المبادئ والنظر الديمقراطية التي أدت إلى اختلاف نظرة المواطنين إلى الخدمات العامة على اعتبارها حقا من حقوقهم، و واجبا من واجبات الحكومة، يجب تقديمها لصالح المجتمع، وهو ما زاد من حجم الإنفاق.

➤ الشعور المتزايد من قبل الحكومات بالمسؤولية نحو مجتمعاتها في توفير الحد الأدنى من الخدمات العامة مثل التعليم والصحة،... الخ.

➤ وهناك سبب يتعلق بمستوى أخلاق المسؤولين في الحكومة يؤثر على حجم الإنفاق الحكومي، فكلما انتشرت بعض الآفات الأخلاقية بين رجال الحكم وموظفي الدولة كالرشوة، الاختلاس و التزوير تزداد تكاليف الخدمات العامة.

5-2- الأسباب السياسية الخارجية: وتتمثل في

5-2-1- تزايد الإنفاق الحربي

من الملاحظ في السنوات الأخيرة تزايد الإنفاق العسكري بشكل كبير، ففي البلدان المتقدمة تجد أنه ازداد فيها نتيجة تغير الأهداف الأمنية لها، وكثرة القواعد العسكرية لها خارج حدودها، أما بالنسبة للدول النامية فالأسباب عديدة أهمها إنشاء الجيوش اللازمة للدفاع عن الدولة، بالإضافة إلى زيادة حدة التوترات والمنازعات الإقليمية والحروب التي أدت إلى زيادة الإنفاق العسكري بشكل ملحوظ بعد الحرب العالمية الثانية.

¹ - إيمان بوعكاز، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي- دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001-2011، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة الجزائر، 2014-2015، ص 67.

² - مقراني حميد، أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر 1988-2012، مذكرة ماجستير، جامعة بومرداس الجزائر، 2014/2015، ص 17.

5-2-2- اتساع نطاق العلاقات الدولية

ففي الوقت الحالي ازدادت أهمية التمثيل الدبلوماسي لمعظم الدول، وبالتالي زاد عدد البعثات الدبلوماسية وحجمها ونوعها، بالإضافة إلى مشاركة كثير من الحكومات في مؤتمرات دولية متعددة.

بالإضافة إلى ما سبق نجد توسع الدولة في تقديم الإعانات والمساعدات والقروض للدول الأجنبية من أجل تدعيم العلاقات الدولية، مما زاد في حجم الإنفاق في هذه الدول.

6- الأسباب المالية

تتمثل أهم الأسباب المالية في عنصرين رئيسيين هما: توفر الفائض من الإيرادات العامة وسهولة الاقتراض.

6-1- سهولة الاقتراض

اعتبرت القروض فيما مضى وسيلة استثنائية لتغطية النفقات الحكومية حيث كانت الدولة لا تلجأ إليها إلا في حالات استثنائية كالحروب والكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات، أما في وقتنا الحالي فكثيرا ما تلجأ الدولة للحصول على القروض العامة من أجل التوسع في الإنفاق الحكومي وتغطية الاحتياجات العامة، وقد سهل تقدم الأساليب الفنية لإصدار القروض على الدول سهولة الحصول على القروض داخليا أو خارجيا والذي يسمح للدولة في الغالب لتمويل خطط ومشاريع تنمية للصالح الاقتصاد المحلي، وبالتالي من الطبيعي أن تؤدي سهولة الاقتراض العام إلى الزيادة في حجم النفقات الحكومية سواء عند صرف أصل القرض أو عند تسديده ودفع الفوائد المترتبة عنه⁽¹⁾.

6-2- وجود فائض في الإيرادات العامة

يكون غير مخصص لغرض معين مما يدفع إلى تشجيع الحكومة على إنفاقه سواء في أوجه إنفاق ضرورية أو غير ضرورية، وتتجلى خطورة ذلك في الفترات التي تحتم فيها السياسة الرشيدة على السلطة التنفيذية العمل على خفض نفقاتها لأنه من الصعب مطالبة الدولة بتخفيض كثير من أبواب النفقات الحكومية⁽²⁾.

¹ - إيمان بوعكاز، مرجع سبق ذكره، ص 68.

² - محمد عباس محرز، مرجع سبق ذكره، ص 111.

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات الحكومية

وتشمل هذه الدراسة الآثار التي تترتب على النفقات الحكومية مباشرة أي الآثار الأولية للإنفاق الحكومي على حجم الإنتاج وكذا على الاستهلاك وأخيراً آثارها على نمط توزيع الدخل القومي أو ما يسمى إعادة توزيع الدخل القومي وهو ما سنقوم بدراسته في هذا المطلب

أولاً: الآثار المباشرة للنفقات الحكومية على الإنتاج القومي⁽¹⁾

تحدث النفقات الحكومية آثار اقتصادية مباشرة في الإنتاج القومي من خلال تأثيرها في قدرة الأفراد ورغبتهم على العمل والادخار والاستثمار، وتأثيرها على تحويل عناصر الإنتاج، وفي القوى المادية للإنتاج وعلى الطلب الفعلي وذلك على النحو التالي:

1- آثار الإنفاق الحكومي على الإنتاج الوطني⁽²⁾

يرتبط مستوى الناتج المحلي الإجمالي بحجم الإنفاق الكلي، ولما كان الإنفاق الحكومي أحد مكونات هذا الإنفاق فإنه من الطبيعي أن يتأثر مستوى الناتج بالمتغيرات التي تطرأ على هذا الأخير، وتظهر أهميته على الناتج الوطني من خلال دوره في رفع القدرة الإنتاجية الوطنية ومن خلال تأثيرها على الطلب الفعلي.

1-1- أثر النفقات العامة على المقدرة الإنتاجية

تؤثر النفقات الحكومية على حجم الإنتاج الوطني من خلال تأثيرها على حجم الطلب الكلي الفعلي، حيث تمثل النفقات الحكومية جزءاً هاماً منه، تختلف أهميته باختلاف حجم تدخل الدولة في حياة الأفراد وبالتالي حجم النفقة ونوعها.

ومن أهم هذه النفقات الحكومية النفقات الاستهلاكية والاستثمارية، حيث تؤدي هذه الأخيرة إلى تكوين رؤوس الأموال العينية التي تستخدم للاستثمار، وقد تكون بها الدولة بصورة مباشرة من خلال اضطلاعها بالوظائف الإنتاجية، أو بطريقة غير مباشرة عن طريق منحها لبعض المشاريع العامة أو الخاصة لإعانات اقتصادية

¹ - خباية عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 95.

² - إيمان بوعكاز، مرجع سبق ذكره، ص 71.

قصد تحقيق أهداف معينة، كتخفيض أسعار ذات الاستهلاك الواسع، أو تقديم الدعم لبعض المؤسسات العمومية عن خدمات إستراتيجية، وبالتالي فإن هذه النفقات الاستثمارية ستؤدي إلى زيادة المقدرة الإنتاجية الوطنية⁽¹⁾.

كما أن للنفقات الاستهلاكية أثر ملحوظ في التأثير على الإنتاج الوطني، ومثل ذلك النفقات المخصصة للإنتاج العملي والثقافي والتربوي والفني، نفقات الإعانة الاجتماعية، أيضا ما تنفقه الدولة على الدفاع والأمن والعدالة بهدف تحقيق الاستقرار، حيث أن كل هذه النفقات تؤدي إلى رفع حجم الإنتاج الوطني⁽²⁾.

1-2- أثر النفقات الحكومية على الطلب الكلي الفعال

يختلف تأثير الإنفاق الحكومي على الطلب الفعلي تبعا لحجم هذا الإنفاق ونوعه، كون أن هذا الإنفاق يمثل طلبا مباشرا على الخدمات والسلع (الطلب العام) فإنه يرفع من الطلب الفعلي بزيادة حجمه وكفاءة توظيفه، مع الأخذ بعين الاعتبار مرونة الجهاز الإنتاجي وقدرته على مواجهة هذا الطلب بزيادة الإنتاج من الخدمات والسلع أو خفضه عند الحاجة، وهو ما تتميز به الدول المتقدمة صناعيا على عكس ما يحدث في الدول النامية⁽³⁾.

2- أثر النفقات الحكومية على الاستهلاك

يمثل الاستهلاك جانبا هاما من الإنفاق الحكومي، وذلك عن طريق الطلب المباشر على السلع والخدمات الاستهلاكية، إذ تنطوي النفقات الحكومية على شراء خدمات استهلاكية (كالخدمات على الصحة، الأمن، والدفاع،... الخ)، وكذلك شراء سلع استهلاكية، كما قد ينطوي هذا الإنفاق على توزيع دخول نقدية تخصص للاستهلاك، ومنه تتوقف آثار النفقات الحكومية على الاستهلاك على نوع هذه النفقات وظروف الفئة التي تحصل عليها⁽⁴⁾.

1-2- نفقات الاستهلاك الحكومي

يقصد به ما تشتريه الدولة من السلع والخدمات، أو ما تقوم به من مهام ضرورية من أجل صيانة المباني الحكومية وشراء للأجهزة والآلات والمواد اللازمة للإنتاج العمومي أو أداء الوظائف العامة، ويرى بعض

¹ - محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلاء، ص 39.

² - محمد عباس محرز، مرجع سبق ذكره، ص 121-122-123.

³ - إيمان بوعكاز، مرجع سبق ذكره، ص 72.

⁴ - ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2014/2015، ص

الاقتصاديون أن هذا النوع من النفقات يعد نوعاً من تحويل الاستهلاك من الأفراد إلى الدولة، فعوضاً من منح هؤلاء الأفراد دخولا كبيرة تمكنهم من استهلاك هذه السلع والخدمات مباشرة فإن الدولة تمنحها لهم، وبذلك فإن هذه النفقات التي تقوم به الدولة تؤثر على حجم الاستهلاك دون ترك ممارسة مباشرة من الأفراد.

2-2- نفقات الاستهلاك الخاصة بدخول الأفراد

تمثل النفقات المتعلقة بالأجور والرواتب التي تدفعها الدولة لموظفيها وعملها أهم بنود الإنفاق الحكومي، وينفق هؤلاء معظم أجورهم لإشباع حاجاتهم الاستهلاكية الخاصة من السلع والخدمات، وتعد هذه النفقات الحكومية من النفقات المنتجة لأنها تمثل مقابل ما يؤديه هؤلاء الأفراد من أعمال وخدمات فتؤدي مباشرة إلى زيادة الاستهلاك الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج.

3- أثر النفقات الحكومية على إعادة توزيع الدخل

يقصد بطريقة توزيع الدخل الوطني الكيفية التي يوزع بها بين شرائح وفئات المجتمع، ونصيب كل شريحة من هذا الدخل، وكقاعدة عامة يتحدد نمط توزيع الدخل بطبيعة طريقة الإنتاج، وتعتبر سياسة الإنفاق الحكومي كوسيلة لتقليص الفوارق بين دخول الأشخاص تحقيقاً للعدالة وتقليصاً للفوارق الاجتماعية، ولهذا تسعى سياسة الإنفاق الحكومي لرفع مستوى المداخل المنخفضة، وتزداد دخول أصحابها بشكل غير مباشر عندما يمنحون الإعانات النقدية، ويظهر هذا الأثر أكثر عندما يتم تمويل هذه النفقات عن طريق الضرائب المباشرة التصاعدية، حيث تعمل على تخفيض دخل الطبقات مرتفعة الدخل، وتقوم النفقات الحكومية بدور المتمم لهذا العمل بزيادة القدرة الشرائية والدخل للأفراد ذوي الدخل المحدود⁽¹⁾.

4- آثار النفقات الحكومية على الأسعار

إذا كان المحدد الرئيسي يرجع إلى قوى العرض والطلب، فهي محصلتها إلا أن تدخل السلطة العامة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من حيث سياستها في الإنفاق الحكومي، من شأنه التأثير على مستوى الأسعار وهو الأمر الذي لم يعد مقتصرًا على الظروف الاستثنائية والطارئة فقط، وإنما أصبح وسيلة ثابتة للتنظيم الاقتصادي يترتب على الإنفاق الحكومي في المشروعات الإنتاجية زيادة السلع مما ينجم عنه انخفاض الأسعار، إما توجيه الإنفاق الحكومي إلى المجالات الاستهلاكية فهو يؤدي إلى زيادة أسعارها نظراً لزيادة الطلب عليها، كما يمكن تخفيض

¹ - ضيف أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 104.

الأسعار بشراء بعض السلع والمنتجات و تخزينها حينما تكون متوفرة ومنخفضة السعر حفاظا على استقرار بعض الصناعات والمؤسسات⁽¹⁾.

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية الغير مباشرة للنفقات الحكومية

لا تقتصر آثار النفقات الحكومية على الآثار الاقتصادية المباشرة فقط وإنما تشمل أيضا الآثار الاقتصادية الغير مباشرة، التي يمكن أن تنشأ من خلال ما يعرف بدورة الدخل فيحدث للنفقات الحكومية آثار غير مباشرة في الاستهلاك القومي من خلال الاستهلاك المولد أي من خلال ما يعرف بأثر المضاعف، كما تؤدي النفقات الحكومية إلى آثار غير مباشرة من الإنتاج القومي، من خلال الاستثمار المولد أي من خلال ما يعرف بأثر المعجل أو المسارع⁽²⁾.

أولا: أثر المضاعف Effet du Multiplicateur

يمكن توضيح فكرة المضاعف بأنه زيادة النفقات الحكومية التي يوزع جزء منها في شكل أجور ومرتبوات وفوائد أو ريع لصالح الأفراد، والذين بدورهم يخصصون جزء من هذه الدخول لإنفاقه على المواد الاستهلاكية المختلفة، ويقومون بإدخال الجزء الباقي وفقا للميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للاادخار، والدخول التي تنفق على الاستهلاك تؤدي إلى إنشاء دخول جديدة لفئات أخرى، وتقسم ما بين الاستهلاك والادخار وهذا الادخار يتجه للاستثمار، وبذلك تستمر دورة توزيع الدخول من خلال ما يعرف بدورة الدخل التي تتمثل في الإنتاج- الدخل- الاستهلاك- الإنتاج، مع ملاحظة أن الزيادة في الإنتاج والدخل لا تتم بنفس مقدار الزيادة في الإنفاق، ولكن بنسبة مضاعفة، ولذلك سمي بالمضاعف⁽³⁾.

بمعنى يقصد بالمضاعف في التحليل الاقتصادي، المعامل العددي الذي يشير إلى الزيادة ففي الدخل الوطن المتولدة عن الزيادة في الإنفاق وأثر زيادة الإنفاق الوطني على الاستهلاك، ولقد استخدم كينز فكرة المضاعف لتفسير أثر الاستثمار على الدخل الوطني، ومفاد هذه الفكرة أن الزيادة في الإنفاق الاستثماري تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني ليس بمقدار هذه الزيادة فقط بل بكميات مضاعفة بحيث تسمى العلاقة بين الزيادة في الدخل

¹ - بعلي مجد الصغير و يسرى أبو العلاء، مرجع سبق ذكره، ص 42.

² - خباية عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 101.

³ - ضيف أحمد مرجع سبق ذكره، ص 105.

الوطني والزيادة في الاستثمار بمضاعف الاستثمار، وعليه فان اصطلاح المضاعف يهدف إلى الإشارة إلى الآثار المتكررة والتي قد تنتج عن الزيادة أو النقص في الإنفاق بالنسبة للدخل الوطني.

ويعتمد أثر المضاعف على الميل الحدي للاستهلاك، وعلى الرغم من ارتفاعه في الدول النامية وارتفاع قيمة المضاعف إلا أن أثره على الاقتصاد ضعيف، وذلك بسبب ضعف الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته وضعف قدرته على التجارب مع هذه الزيادة في الاستهلاك وحتى تعطله نهائياً في بعض الحالات، أما في الدول المتقدمة التي يتميز جهازها الإنتاجي بالمرونة الكافية، يتم التجاوب مع الزيادات المتتالية في الاستهلاك، لأن الزيادة في النفقات الحكومية تؤدي (من خلال المضاعف) إلى زيادات متتالية في الإنفاق الكلي ومن ثم إلى الزيادات في الناتج الوطني.

ولتوضيح ذلك نستعين بما جاء به كينز من خلال صياغة هذا الاستدلال على شكل علاقة جبرية⁽¹⁾:

$$Y = C + I \text{ غير أن}$$

$$DY = DC + DI \text{ غير أن}$$

$$DI = DY - DC \text{ غير أن}$$

$$K = \frac{Dy}{DY-DC} \text{ وتصبح العلاقة كالتالي:}$$

$$K = \frac{Dy}{Di} \text{ أي:}$$

$$\text{حيث يمثل } \frac{Dc}{Dy} \text{ الميل الحدي للاستهلاك و } 1 - \frac{Dc}{Dy} \text{ الميل الحدي للادخار}$$

وخلاصة القول أن فكرة المضاعف مفادها أنه عندما تزيد النفقات الحكومية فان جزء منها يوزع في شكل أجور ومرتببات وأرباح وفوائد، وهؤلاء يخصصون جزء من هذه الدخول لإنفاقه على بنود الاستهلاك المختلفة، ويقومون بإدخال الباقي وفقاً للميل الحدي للاستهلاك والادخار، وبالتالي الدخول التي تنفق على الاستهلاك

¹ - ب.برنييه و ا.سيمون، أصول الاقتصاد الكلي، ترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 1989، ص 163.

تؤدي إلى خلق دخول جديدة لفئات أخرى وكذلك الجزء الموجه للاادخار ينفق جزء منه في الاستثمار وكل هذا يساهم في زيادة الدخل بنسب مضاعفة.

ثانيا: أثر المعجل Effet Accélérateur

يمثل اصطلاحا "المعجل" في التحليل الاقتصادي اثر زيادة الإنفاق أو نقصه على حجم الاستثمار، فمن الملاحظ أن الزيادة في الإنفاق على السلع وزيادة حجم الدخل القومي والتشغيل خلال عمليات الاستهلاك المتتالية الناشئة عن زيادة الإنفاق الأولى، وهذا هو أثر المضاعف تؤدي بدورها بالمنتجين إلى توسيع طاقتهم الإنتاجية بزيادة طلبهم على الاستثمار وذلك بشراء الآلات والمعدات الإنتاجية اللازمة لذلك، وهذا هو أثر المعجل، وعلى ذلك يلتقي أثر المضاعف بأثر المعجل ويرتبط به من حيث زيادة حجم الإنتاج نتيجة للإنفاق على السلع الاستهلاكية بنسبة أكبر من الإنفاق الأولى وهو المضاعف، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الاستثمار (أثر المعجل).

فالمعجل يوضح أثر نسبة التغير في الإنتاج على الاستثمار، حيث تؤدي الزيادة الأولية في الإنفاق المؤدية إلى زيادة الإنتاج، إلى إحداث زيادة في الاستثمار بنسبة أكبر، ويتم احتساب عامل التعجيل على أساس نسبة التغير في مقدار الإنفاق فلو أن الإنفاق الأولي على الاستهلاك 9000000 دج مثلا، أدى الى زيادة الاستثمار بمقدار 3000.000 دج فان عامل الترجيح يكون:

$$\frac{\text{الزيادة في الاستثمار}}{\text{الزيادة في الانفاق}} = \frac{3000000}{9000000} = \frac{1}{3}$$

ويتوقف الأثر الذي يحدثه المعجل على معامل رأس المال (معامل الاستثمار)، أي على العلاقة الفنية بين رأس المال والإنتاج، فمعامل رأس المال يحدد حجم رأس المال اللازم لإنتاج وحدة واحدة من إنتاج معين، ويختلف هذا المعامل من قطاع لآخر وبالتالي يصبح لكل قطاع المعجل الخاص به¹.

فالمعجل يبين أثر التغير في الاستهلاك على التغير في الاستثمار ويمكن التعبير عن ذلك من خلال العلاقة

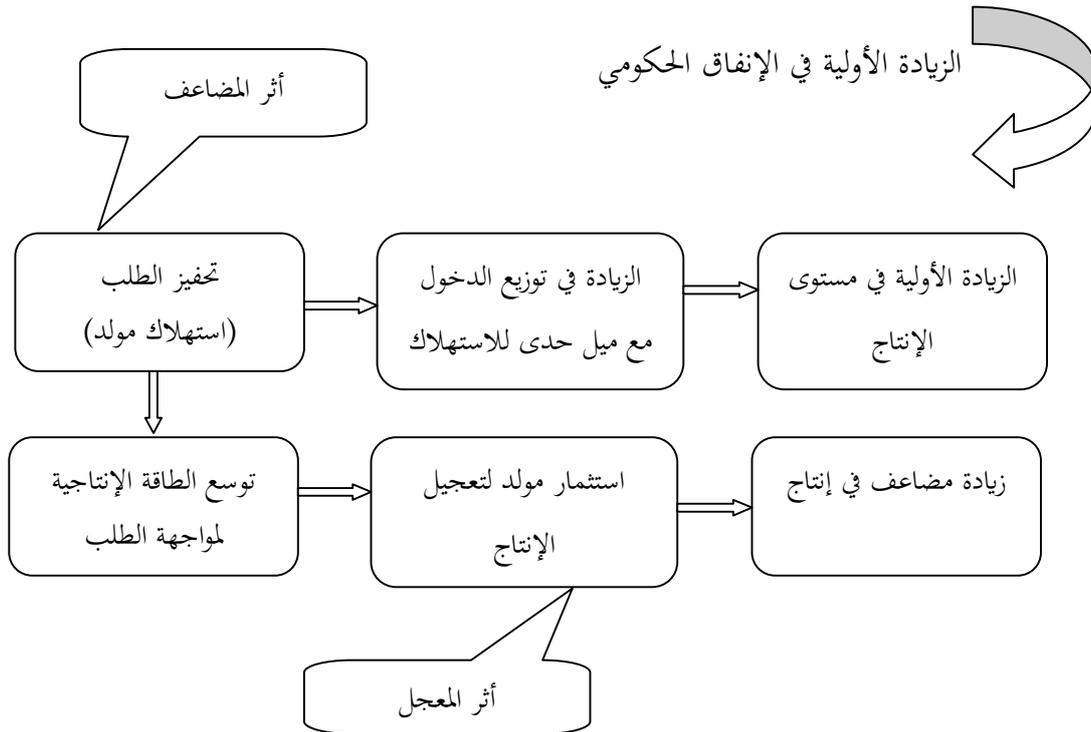
التالية:

¹ - سالم محمد الشوابكة، المالية العامة والتشريعات الضريبية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2015، 61-62.

ذلك أن زيادة الدخل يترتب عليها زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية مما يدفع بالمنتجين إلى زيادة الطلب على السلع الاستثمارية من معدات وأدوات وآلات للرفع من الإنتاج وبالتالي الإرباح، وبزيادة الاستثمار يرتفع مستوى الدخل القومي، ومما يلاحظ هنا وجود تفاعل متبادل بين المضاعف والمعجل مما يحدث آثار تراكمية غفي ككل من الدخل والإنتاج والاستهلاك والاستثمار بشرط وجود جهاز إنتاجي مرن يستجيب للزيادة في الإنفاق بزيادة الإنتاج⁽¹⁾.

ويوضح الشكل الموالي آلية عمل كلا من المعجل والمضاعف معا.

الشكل رقم (1-3): مخطط توضيح لآثار المضاعف والمعجل



المصدر: وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي الطبعة الأولى، مكتبة مسبق العصرية للنشر، والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010، ص 149.

¹ - بن عزة مجّد، مذكرة ماجستير، مرجع سبق ذكره، ص 33.

يوضح الشكل البياني أن الزيادة في الإنفاق الحكومي وخصوصا الإنفاق الاستثماري سيولد زيادة في الدخل ومن ثمة الزيادة في توزيع هذا الدخل خصوصا لدوي الدخل الثابت، ومع الافتراض أن الميل الحدي¹ للاستهلاك مرتفع سيتم تحفيز الطلب وامتصاص السلع المعروضة، و يضطر المنتجون لزيادة الطاقة الإنتاجية (أثر المعجل).

وتجدر بنا الإشارة أن أثر كلا من المعجل والمضاعف يرتبط بمدى مرونة الجهاز الإنتاجي، وهو ما يرتبط بدوره بدرجة التقدم الاقتصادي، ففي الدول المتقدمة يتمتع بالمرونة والقدرة على التجاوب مع الزيادات في الطلب الناتجة عن الزيادة في النفقات الحكومية والمعجل أثر ملموس، أما في الدول النامية فبالرغم من ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك يكون أثر المضاعف ضعيفا نظرا لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي وانعدام قدرته على التجاوب مع الزيادة في النفقات².

¹ - الميل الحدي للاستهلاك هو مقدار التغير في الاستهلاك نتيجة التغير الحاصل في الدخل وعادة ما يرتفع الميل عند تدي مستويات اشباع الفرد، لذلك زيادة الدخل

سوف توجه نحو الاستهلاك لدى الطبقات الغير مشبعة وهو ما يعمل على تحفيز الطلب

² - إيمان بوعكاز، مرجع سابق، ص 76-77

خلاصة:

لقد ساهم دور الدولة في النشاط الاقتصادي وازدياد وظائفها لتشمل الجانب الاجتماعي إلى ازدياد حجم النفقات الحكومية بشكل جعلها من أهم أدوات السياسة المالية في أي نظام اقتصادي كان، فوجود النفقة الحكومية لا يبرر النشاط الاقتصادي وإنما يبررها الجانب الاجتماعي الذي شمله دور الدولة، حيث تمثل النفقات الحكومية مبالغ مالية تقتطعها الدولة من الدخل الوطني لتقوم بإشباع مختلف الحاجات العامة، فهي إذن وسيلة هامة تستخدمها الدولة من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف السياسية، الاقتصادية والاجتماعية بحيث ترسم النفقات الحكومية حدود النشاطات المختلفة للدولة لذلك فهي تتسع عندما يزداد دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتضيق عندما ينحصر هذا الدور.

إن أهم ما يميز النفقات الحكومية هو العدد المذهل من التصنيفات والتقسيمات، إذ توجد تقريبا تقسيمات بعدد الكتاب في مجال المالية العامة، أيضا ظاهرة تزايد النفقات تعتبر إحدى السمات المميزة للمالية العامة في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء وإن كانت هذه الزيادة تختلف شدة وطأتها من دولة إلى أخرى وتعود أسبابها إلى ما هو منها حقيقي وآخر ظاهري.

تحدث أيضا النفقات الحكومية آثار مباشرة على المتغيرات الاقتصادية من خلال التأثير على الإنتاج الوطني، الاستهلاك وكذا إعادة توزيع الدخل، وأخرى غير مباشرة من خلال آثار المضاعف والمعجل.

الفصل الثاني:

البطالة والتضخم والعلاقة بينهما

تمهيد:

من الظواهر الأساسية التي تدخل معالجتها ضمن إطار الاقتصاد الكلي، تلك المسائل المتعلقة بظاهرتي البطالة والتضخم، الظاهرتان اللتان أصبحتا من بين الظواهر شيوعا وانتشارا وتداولاً، ليس على لسان المختصين فقط وإنما بين عامة أفراد المجتمع.

حيث عرفت البشرية ظاهرة ارتفاع الأسعار منذ أقدم العصور إبان حضارات الشرق الأوسط إذ كانت قيمة العملة من المعدن الثمين تتأثر بكمية الذهب المتوفرة، فتعرض قيمة النقود إلى الانخفاض عند اكتشاف مناجم ذهب جديدة أدت نتيجة تطور طرق تعدين الذهب وزيادة كميته، وبالتالي فإن ظاهرة التضخم واحداً من أهم مؤشرات الوضع الاقتصادي الحالي إلى جانب ظاهرة البطالة التي تكاد تكون عامة وتمثل إحدى أهم المشكلات الرئيسية التي تواجه دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فلم تعد الظاهرتان مشكلة العالم الثالث فحسب، بل أصبحت واحدة من أخطر مشاكل الدول المتقدمة، و لعل أسوء وأبرز سمات الأزمة الاقتصادية العالمية التي تواجهها جميع الدول على حد سواء تتمثل في تفاقم مشكلة البطالة، وارتفاع معدلات التضخم من جهة أخرى، وبالتالي فإن كلا من البطالة والتضخم في الجزائر قائمة وتمتد جذورهما إلى سنوات طويلة مضت نتيجة أسباب متعددة أدت إلى ظهورهما وتفاقمهما.

لذا سنتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتضخم.
- المبحث الثاني: البطالة وفق النظريات الاقتصادية.
- المبحث الثالث: العلاقة بين الإنفاق الحكومي، التضخم و البطالة.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتضخم.

لقد شغلت ظاهرة ارتفاع الأسعار أو التضخم بالرجال السياسة والاقتصاد على السواء، باعتبارها من أكبر المشاكل التي تعاني منها اقتصاديات بلدان العالم النامية منها والمتقدمة على حد سواء، غير أن الأسباب المنشئة للتضخم في البلدان النامية تختلف عنها في البلدان المتقدمة مما يترتب عليها تباين في الآثار الاقتصادية كانت أو الاجتماعية، وبالتالي اختلاف وسائل علاجها باختلاف العوامل والأسباب والعوامل التي تقف وراء حدوثه، وبالتالي يمكن القول أن التضخم يعتبر انعكاساً للسياسات الاقتصادية المتبعة في الدولة ووجوده في أي اقتصاد يعني الفشل في تخطيط وتنفيذ السياسات الاقتصادية، وعجزها عن تحقيق أحد أهم الأهداف القومية التي تسعى إليها، ألا وهي المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار، فكان لا بد من التطرق لمختلف الجوانب النظرية المرتبطة بهذه الظاهرة، حيث سيتم في هذا المبحث دراسة مفهوم التضخم وأنواعه المختلفة، أسباب نشأته والآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تفرزها الضغوطات التضخمية، وكذا الأساليب والأدوات المتبعة لمعالجة هذه الظاهرة.

المطلب الأول: مفهوم التضخم وأسبابه.

الفرع الأول: تعريف التضخم

إن ظاهرة التضخم متعددة الأبعاد ومتشعبة الجوانب وتثير الكثير من القضايا النظرية والتطبيقية، مما يثير الارتباك بشأن تحديد مفهوم التضخم، وعليه فإنه لا يوجد تعريف واحد يلقي قبولاً عاماً في الفقه الاقتصادي، وهنا يميز الاقتصاديين بين مجموعة من الاصطلاحات التي تندرج تحت مصطلح التضخم تشمل ما يلي:¹

- **تضخم الأسعار:** هو الارتفاع المفرط والمستمر في المستوى العام للأسعار، شاملاً المستهلك وأسعار الفائدة.
- **تضخم الدخل:** ويتمثل في ارتفاع الدخل النقدية مثل تضخم الأجور، وتضخم الأرباح.
- **تضخم التكاليف:** ويعبر عن ارتفاع التكاليف التي تتحملها الحكومة، أو المشروعات الإنتاجية.
- **التضخم النقدي:** ويعبر عن المبالغة في إصدار العملة النقدية (زيادة عرض النقد).

¹ - إياد عبد الفتاح النسور، أساسيات الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص189.

➤ **تضخم الائتمان المصرفي:** وهو يعبر عن التضخم الناجم عن زيادة حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من القطاع المصرفي المحلي.

ولكن إذا تعاملها مع التضخم على انه ظاهرة نقدية فإننا يمكن تعريفه على أنه:¹

1- الارتفاع في المستوى العام للأسعار الذي يحدث بسبب زيادة كمية النقود مثل التوسع في الإصدار النقدي أو الائتمان أو النقود المصرفية من قبل البنوك التجارية وهي أسباب تتعلق بزيادة العروض النقدية، أو تتعلق بانخفاض الطلب على النقود وزيادة الإنفاق النقدي، وهذه الزيادة تؤدي إلى زيادة متناسبة في المستوى العام للأسعار فيجب إضافة قيد على التعريف السابق وهو فرض التشغيل الكامل وبذلك يمكن تعريف التضخم بأنه.

2- **التضخم:** هو الارتفاع في المستوى العام للأسعار الناتج عن زيادة كمية النقود بنسبة أكبر من الزيادة في كميات السلع والخدمات.

3- **التضخم:** هو الاتجاه المستمر والمؤكد للمستوى العام للأسعار إلى الارتفاع وأيا كان السبب هو زيادة كمية النقود أو اختلال التوازن بين التيار النقدي والتيار الحقيقي السلعي.

4- **التضخم:** هو كل زيادة في كمية النقود المتداولة تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار، أو الزيادة المحسوسة في كمية النقود، وأيضا الزيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار.²

5- **التضخم:** هو الارتفاع المستمر والمتواصل في المستوى العام للأسعار بحيث يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود ويعوقها على أدائها لوظائفها على نحو كامل³، ويقصد بالمستوى العام للأسعار المتوسط المرجح لأسعار السلع والخدمات في الاقتصاد، أما معدل التغير في المستوى العام للأسعار (معدل التضخم) فيقاس على النحو التالي:

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{مستوى الاسعار في السنة الحالية} - \text{مستوى الاسعار في السنة السابقة}}{\text{مستوى الاسعار في السنة السابقة}} \times 100$$

$$F = \frac{p_t - p_{t-1}}{p_{t-1}} \times 100 \quad \text{➤}$$

¹ متولي عبد القادر، إقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان الأردن، 2010، ص 207.

² عبد المطلب عبد المجيد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية، مصر، 2013، ص 135.

³ حسام علي داوود، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الخامسة، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن، 2016، ص 161 - 162.

الفرع الثاني: أسباب التضخم.

أولاً: تبين الأدبيات الاقتصادية أن التضخم ينشأ بفعل مجموعة من العوامل الاقتصادية المختلفة ومن أبرزها ما يأتي:¹

➤ **التضخم الناجم عن الطلب:** وهو ينشأ عن الزيادة في حجم الطلب الكلي (القوة الشرائية) مقابل ثبات العرض الكلي من السلع والخدمات، فزيادة الطلب عن مستوى التشغيل الكامل يمكن استيعابها من خلال الزيادة في المستوى العام للأسعار.

➤ **التضخم الناجم عن التكاليف:** وينشأ هذا النوع بسبب ارتفاع التكاليف التشغيلية في مؤسسة الأعمال، حيث قد تقوم الإيرادات برفع رواتب وأجور العاملين فيها، كما قد ترتفع الإيجارات، الاشتراكات وتكاليف التطوير والتحسين بشكل قد يؤدي إلى زيادة المستوى العام للتكاليف في المؤسسة.

➤ **التضخم الناجم عن التغيرات الكلية في الطلب الكلي أو النقدي:** فالمبالغة في الطلب يجعل الأسعار قابلة للارتفاع وليس للانخفاض حتى في حالة انخفاض الطلب.

➤ **التضخم الخارجي:** فهناك الكثير من الدول التي يفرض عليها عقوبات وحصار اقتصادي من قبل القوى الدولية العظمى، وحيث ينعدم فيها الاستيراد ويقل العرض الكلي من السلع والخدمات، خاصة إذا لم تكن الدولة تتمتع بموارد ذاتية تمكنها من إنتاج احتياجاتها والنتيجة المباشرة زيادة معدل التضخم الى مستويات مرتفعة جداً.

➤ **زيادة الفوائد النقدية:** ويرجع بعض الباحثين أن الزيادة في قيمة الفوائد النقدية عن قيمتها الإنتاجية (الحقيقية) من أحد أهم أسباب التضخم، وقبل ذلك أشار كينز أن ذروة النشاط الاقتصادي تبلغ عندما يصل معدل الفائدة من الصفر.

ثانياً: في كثير من الأحيان يستخدم مفهوم التضخم دون توضيح للحالة التي قد يعبر عنها، ولكنه بالمعنى الأقرب لذهن المتلقي يعبر عن الارتفاع المستمر في الأسعار، ومن أبرز سمات هذه الظاهرة ما يلي:²

➤ يعتبر التضخم نتاجاً للعديد من العوامل الاقتصادية التي قد تكون متعارضة فيما بينها، فهو ظاهرة معقدة ومركبة ومتعددة الأبعاد في آن واحد (سياسية، اقتصادية واجتماعية).

¹ - إياد عبد الفتاح النسور، المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2015، ص 291-292.

² - إياد عبد الفتاح النسور، أساسيات الاقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره، ص 195.

- ينتج التضخم عن الاختلال في العلاقات السعرية بين أسعار السلع والخدمات من ناحية، وبين أسعار عناصر الإنتاج (أرباح وتكاليف المنتجين، أجور العمال و ريع الأراضي) من جهة أخرى.
- انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل أسعار السلع والخدمات، والذي يعبر عنه بانخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية.
- قد يكون التضخم ناجم عن عوامل داخلية تتعلق بمكونات الطلب الكلي المحلي، وفي كثير من الأحيان قد يكون التضخم مستورد وينجم عن التغيرات الاقتصادية والسياسية الدولية، والتي تؤثر على تكاليف السلع المستوردة وفي مقدمتها أسعار البترول.
- قد يكون البعد السياسي المحلي والدولي الأكثر تأثيراً على التضخم مقارنة بالبعد الاقتصادي الذي يعد تابعا للعلاقات السياسية.

المطلب الثاني: أنواع التضخم وقياسه.

الفرع الأول: أنواع التضخم.

يقوم بعض الاقتصاديين للتغلب على صعوبات وضع تعريف جامع للتضخم وللوصول إلى فهم الظواهر المتنوعة والتي عبر عنها تعريف التضخم، باستخدام بعض المعايير للتمييز بين تلك الأنواع، ومع مراعاة أن هذا التمييز بين تلك الأنواع للتضخم لا يعني أنها منفصلة عن بعضها البعض، بل هي مترابطة ومتشابكة، بحيث قد يتضمن نوعاً من التضخم نوع أو أنواع أخرى، كما أن حدوث أحد هذه الأنواع قد يؤدي إلى حدوث نوع أو أنواع أخرى، فضلاً عن أن هناك خاصية مشتركة تجمع بين كل الأنواع المختلفة للتضخم ألا وهي عجز النقود عن أداء وظائفها كاملاً.

أولاً: من حيث حدة التضخم.

ينقسم التضخم وفقاً لهذا المعيار إلى الأقسام التالية:¹

أ- التضخم الزاحف (التدريجي):

يطلق هذا الوصف على التضخم إذا كان الارتفاع في الأسعار بطيئاً ووفى حدود 2% سنوياً، وبالتالي يحدث ارتفاع الأسعار على المدى الطويل نسبياً، وهذا النوع من التضخم يتقبله الأفراد لأنه يأتي بدفعات صغيرة

¹ - متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 218.

وبالتالي يجعل التضخم أمراً عادياً، وهذا ما جعله ظاهرة عامة في الاقتصاديات الصناعية كافة لان الاستقرار في الأسعار لا يمكن أن يلازم النمو الاقتصادي وأن تخفيض الأسعار لا يشجع على النمو.

ب- التضخم العنيف:

وهو تحول التضخم الزاحف إلا أنه أكثر حدة وفي هذه الحالة تدخل حركة الزيادة في الأسعار في حلقة مفرغة فتصل إلى معدلات كبيرة واعتبر "اثر لويس" معدل التضخم لهذا النوع في حدود 5%.

ج- التضخم الجامح (المفرط):

هو التضخم الذي ترتفع فيه الأسعار بمعدلات عالية جدا وتزداد فيه سرعة تداول النقود، وتتوقف فيه النقود على العمل كمستودع للقيم، فإذا استمر ذلك الوضع فانه يؤدي إلى انهيار النظام النقدي وتنهار معه قيمة الوحدة النقدية كما حدث في ألمانيا عامي 1921 و 1923، وهذه الحالة اقترنت بالحروب والهزائم والثورات وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي.¹

د- التضخم الراكد: عندما يكون الارتفاع أكبر من 10% مثل حالات التضخم التي واجهتها الهند في السنوات 1973-1974-1979 إذ ارتفعت الأسعار بنسبة 26%، 19% و 25% على الترتيب.

ثانيا: من حيث قدرة الدولة على التحكم في جهاز الأسعار:

أ- التضخم المكبوت (الكامن):

هذا النوع لا يظهر في صورة ارتفاع في الأسعار لان الدولة تتدخل لمنع الارتفاع عن طريق تثبيت الأسعار بواسطة وسائل إدارية خاصة بالنسبة للسلع الأساسية عن طريق منح إعانات للمنتجين لتعويضهم عن أرباحهم ، وعلى الرغم من عدم ظهور الارتفاع في الأسعار إلا أنه يكون واضحا في عدة مظاهر أهمها:

- ظهور طوابير المستهلكين أمام منافذ التوزيع الرسمية التي تعرض بالسعر الثابت.
- اختفاء السلع ذات الأسعار الثابتة من الأسواق الرسمية وظهور الأسواق السوداء.
- انخفاض وزن العبوات وانخفاض جودتها مع بيعها بنفس السعر المثبت

¹ - حربي محمد عريقات، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 2014، ص 225-226.

ويعتبر هذا النوع من التضخم من أخطر الأنواع لأنه يؤدي إلى إهمال علاج السبب الحقيقي لحدوث التضخم مما يؤدي إلى تفاقم آثاره السلبية داخل الاقتصاد.¹

ب- التضخم المكشوف (المفتوح):

هو عكس المكبوت إذ يسمح للقوى التضخمية بممارسة ضغوطها على الأسعار فترتفع نتيجة زيادة الطلب على السلع و الخدمات أو زيادة تكاليف الإنتاج، أو زيادة الكتلة النقدية.²

ثالثا: من حيث التوازن بين كمية النقود وكمية الإنتاج:

أ- التضخم الطلي:

هو ارتفاع الأسعار بسبب زيادة الطلب على العرض، أي بسبب زيادة الدخل النقدي لدى الأفراد ومن ثمة تضخم الأجور، وهذه الزيادة لا تقابلها زيادة في الإنتاج.

ب- التضخم الناشئ عن التكلفة: والمقصود هنا زيادة أثمان خدمات عوامل الإنتاج بنسبة أكبر من إنتاجياتهم الحدي مما يؤدي إلى ارتفاع في الأسعار.

ت- التضخم الركودي:

في فترات الكساد الاقتصادي ينخفض حجم الطلب الكلي عن المستوى الطبيعي بشكل واضح وملحوس، وفيه ينخفض مستوى التشغيل وبحسب العلاقة الايجابية بينهما تزداد معدلات البطالة، وفي ظل مؤسسات محتكرة، لا يوجد هناك ما يشير إلى تخفيض أسعار بيعها بسبب الحالة الاقتصادية السائدة، وهو ما يعني ارتفاع كلا من الأسعار ومعدلات البطالة، بسبب قيام الشركات المحتكرة جراء تخفيض مستوى التشغيل لديها.³

¹ - إيمان عطية ناصف، النظرية الاقتصادية الكلية، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 2008، ص 264.

² - متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 219.

³ - إياد عبد الفتاح النصور، أساسيات الاقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره، ص 198.

رابعاً: وفقاً لمصدر التضخم: طبقاً لهذا المعيار فإنه يمكن التمييز بين نوعين رئيسيين للتضخم هما:¹

أ- التضخم الداخلي (المحلي):

يُحصل نتيجة ارتفاع و تزايد نفقات الإنتاج ومنها أَدور العمال، وقد ورد هذا التقسيم في تحليل كينز للتغيرات الحاصلة في مستويات الأسعار، بحيث عندما تتعادل نفقة سلع استثمارية مع الادخار فان حالة من التوازن قد تحصل، وهي تتصف باستقرار في الأسعار²، أو هو عبارة عن حالة تحدث نتيجة عوامل داخلية لاقتصاد قومي معين وفي زمن معين، تتصل بمجموعة الاختلالات الهيكلية والوظيفية لنشاطه الاقتصادي المحلي، ويحصل نتيجة تزايد نفقات الإنتاج ومنها أجور العمال.

ب- التضخم المستورد:

وهو عبارة عن حالة تحدث نتيجة عوامل خارجية تتصل بحجم وهيكل العلاقات الاقتصادية الدولية، وخاصة العلاقات التجارية المرتبطة باستيراد السلع والخدمات لاقتصاد قومي معين وفي زمن معين.

الفرع الثاني: قياس التضخم

تعتمد عملية قياس ظاهرة التضخم في اقتصاد ما على محورين أساسيين، المحور الأول يتمثل في قياس التغيرات التي تحدث في مستويات الأسعار، أي أنه يركز على درجة ارتفاع الأسعار، بينما يتمثل المحور الثاني في تطبيق بعض المعايير لتحديد مصدر التضخم، أي أنه يركز على تحديد الأسباب التي أدت الى ارتفاع مستويات الأسعار في الاقتصاد الوطني.

أولاً: الأرقام القياسية للأسعار:

تعرف الأرقام القياسية للأسعار بأنها عبارة عن متوسطات مقارنة نسبية وزمنية للأسعار، والمقصود من أنها متوسطات نسبية، هو أنها تبين مدى التطور في النقود و الأسعار بالنسبة لشيء معين، وتقوم على استخدام أساس للمقارنة يسمى سنة الأساس، حيث يتم مقارنة التطورات في النقود و الأسعار بسنة الأساس، ويعتمد اختيار سنة الأساس على مدى الثبات النسبي لمستوى الأسعار في تلك السنة، كما أن الأرقام القياسية هي أرقام

¹ - حسام علي داوود، مرجع سبق ذكره، ص 163.

² - سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر، 2016/2015، ص 39.

زمنية نظرا لكونها تعكس التغيرات في مستويات الأسعار خلال فترة زمنية معينة، يتم الاعتماد عليها في إجراء مقارنات حول تطورات الأسعار خلال تلك الفترة.

ولقياس التغير في المستوى العام للأسعار، يمكن استخدام عدة مقاييس يطلق عليها إحصائيا الأرقام القياسية و أهمها:¹

1- المخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي:

وهو رقم قياسي يستخدم في قياس معدل التغير في أسعار جميع السلع والخدمات الداخلية في حساب الناتج المحلي الإجمالي ولذلك فهو يعتبر مقياس عام لمعدلات التضخم في السنة الواحدة ويتم حسابه بالطريقة التالية:

$$\text{المخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي الإجمالي} = (\text{الناتج المحلي الاسمي} \div \text{الناتج المحلي الحقيقي}) \times 100$$

و الجدير بالذكر هنا هو أن احتساب الأرقام القياسية للأسعار يحتاج إلى أجهزة إحصائية كبيرة كالدائرة العامة للإحصاءات والتي تقوم عادة باحتسابها ونشرها بصفة دورية سنوية أو نصف سنوية.

يمكن حساب الناتج المحلي الحقيقي من الناتج المحلي الاسمي انطلاقا من العلاقة الماضية كما يلي:

$$\text{الناتج المحلي الحقيقي (في السنة } n) = \frac{\text{الناتج المحلي الاسمي (في السنة } n)}{\text{المخفض الضمني}} \times 100$$

2- الرقم القياسي لأسعار المستهلك:

في كثير من الحالات ينصب الاهتمام بشكل خاص على تأثير التغيرات السعرية على القدرة الشرائية للمستهلك بدلا من قياس المعدل العام لارتفاع الأسعار، لهذا الغرض يستخدم الرقم القياسي لأسعار المستهلك والذي يمكن حسابه بعدة طرق أهمها ما يلي:

¹ - نزار سعد الدين عيسى، إبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 258-259.

أ- الرقم القياسي البسيط:

وهو عن نسبة مجموع أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية في السنة الجارية الى أسعارها في سنة سابقة، وتسمى بنسبة الأساس، حيث يتم احتسابه بالعلاقة التالية:

$$\text{الرقم القياسي البسيط} = \frac{\text{مجموع أسعار السنة الجارية}}{\text{مجموع أسعار سنة الأساس}} \times 100$$

ويلاحظ من هذه العلاقة بأن الرقم القياسي البسيط لا يأخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبية للسلع الاستهلاكية في ميزانية المستهلك التي بالتأكيد تؤثر على القدرة الشرائية له، فالسلعة التي ينفق عليها 25 بالمائة من دخله كالمواد الغذائية مثلا تؤثر في قدرته الشرائية أكثر من السلعة التي ينفق عليها 01 بالمائة من دخله، لهذا السبب يلجأ الكثير من الاقتصاديين والإحصائيين إلى استخدام الرقم القياسي المرجح.

مثال: نفترض وجود مجتمع بسيط ينتج ثلاث أصناف من السلع بحيث كانت أسعار تلك السلع في العامين 2009-2010 موضحة في الجدول التالي:¹

السلع	الأسعار بالدولار عام 2009	الأسعار بالدولار عام 2010
المواد الغذائية	0.4	0.8
الملابس	2.0	2.5
الخدمات	1.5	2.1

المطلوب: احسب الرقم القياسي التجميعي البسيط موضحا معدل التضخم لهذا المجتمع.

$$\text{الإجابة: الرقم القياسي البسيط} = \frac{\text{مجموع أسعار السنة الجارية}}{\text{مجموع أسعار سنة الأساس}} \times 100$$

$$138.5 = 100 \times \frac{0.8+2.5+2.1}{0.4+2+1.5} =$$

$$\text{معدل التضخم} = \text{الرقم القياسي} - 100$$

¹ - خالد واصف الوزني، وأحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة السابعة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2004، ص 254-255-256.

$138.5 - 100 = 38.5\%$ و هذا الرقم يوضح أن المستوى العام للأسعار لعام 2010 ارتفع بنحو 38.5% عما كان عليه الحال عام 2009.

ب- الرقم القياسي المرجح (الطريقة التجميعية المرجحة بالأوزان):

ويحتسب بقسمة مجموع الأسعار المرجحة للسلع والخدمات الاستهلاكية في السنة الجارية على مجموع الأسعار المرجحة لنفس السلع والخدمات في سنة الأساس وفق المعطيات التالية:

$$\text{الرقم القياسي المرجح} = \frac{\text{مجموع (الاسعار} \times \text{الاوزان الترجيحية) الجارية}}{\text{مجموع (الاسعار} \times \text{الاوزان الترجيحية) سنة الاساس}} \times 100$$

مثال: نفس المثال السابق نظيف فقد أوزان تلك السلع على أن يكون مجموع هذه الأوزان يساوي 100%.

المطلوب:

- 1- إكمال الجدول السابق وذلك باعتبار سنة 2009 سنة أساس وسنة 2010 سنة مقارنة.
- 2- إيجاد الرقم القياسي المرجح للأسعار.
- 3- ما هو مقدار التضخم في هذا المجتمع.

الإجابة: - ترجيح عام 2009 = الأسعار في عام 2009 × الأوزان.

➤ ترجيح عام 2010 = الأسعار في عام 2010 × الأوزان

السلع	الأسعار بالدولار عام 2009	الأسعار بالدولار عام 2010	الأوزان	ترجيح عام 2009	ترجيح عام 2010
المواد الغذائية	0.4	0.8	45	18	36
الملابس	2.0	2.5	30	60	75
الخدمات	1.5	2.1	25	37.5	52.5
الرقم القياسي العام	/	/	100	115.5	163.5

يتضح من الجدول السابق أن:

$$100 \times \frac{\text{الرقم القياسي العام المرشح للمقارنة 2010}}{\text{الرقم القياسي العام المرشح لسنة الأساس 2009}} = \text{الرقم القياسي المرشح للأسعار}$$

(مخفض الناتج المحلي)

$$141.6 = 100 \times \frac{163.5}{115.5} =$$

$$\text{معدل التضخم} = 100 - 141.6 = 41.6\%$$

ج- الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك: ولحساب هذا الرقم نستخدم كل من الإنفاق الاستهلاكي الكلي بأسعار السنة الجارية ويسمى الاستهلاك الاسمي، مقسوما على الإنفاق الاستهلاكي الكلي نفسه ولكن محسوما على أسعار سنة الأساس ويسمى بالإنفاق الحقيقي بموجب العلاقة التالية:

$$100 \times \frac{\text{الإنفاق الاستهلاكي الاسمي}}{\text{الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي}} = \text{الرقم القياسي العام}$$

و للرقم القياسي لأسعار المستهلك أهمية خاصة لأنه غالبا ما يستخدم في حساب الأجور الحقيقية للعمال والتي على أساسها تقوم المفاوضات بين النقابات العمالية مع أرباب العمل، حيث أن:

$$100 \times \frac{\text{الأجور الاسمية}}{\text{الرقم القياسي العام للمستهلك CPI}} = \text{الأجور الحقيقية}$$

ثانيا: الفجوة التضخمية:¹

نظرا لاعتبار الأرقام القياسية مؤشرات تعكس التطورات التي تطرأ على المستوى العام للأسعار، دون التعرض للأسباب التي تقف وراء حدوث تلك الارتفاعات، فانه من الضروري الاعتماد على بعض المعايير التي تمكن من تحديد أسباب التغيرات في مستويات الأسعار.

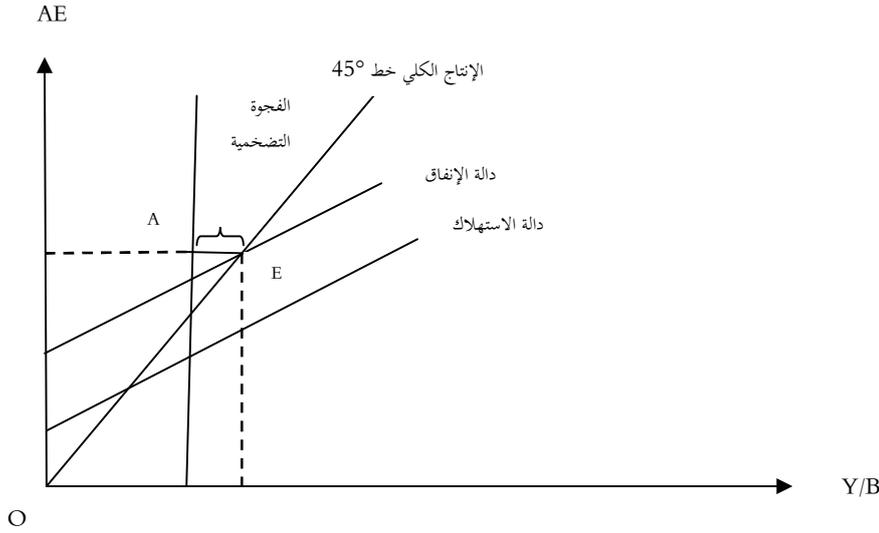
لقد كان كينز أول من أدخل مفهوم الفجوة التضخمية، وهي الحالة التي يكون فيها الطلب الكلي أعلى من العرض الكلي عند مستوى التوظيف الكامل، أو هي المقدار الذي يعبر عن الزيادة في الإنفاق الحكومي

¹ - مقراني حميد، مرجع سبق ذكره، ص 37-38-39.

الاستثماري أو الاستهلاكي، أو الطلب الكلي عن حجم الناتج الوطني الحقيقي وحالة التشغيل التام والتي تفسر الزيادة في الأسعار.

ويتم توضيحها في الشكل التالي:¹

الشكل رقم (1-2): الفجوة التضخمية



المصدر: متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، 2010، ص 212.

النقطة E تمثل التوازن ما بين الطلب الكلي والعرض الكلي والمسافة AE تمثل الفجوة، حيث أن زيادة الطلب الكلي AE سيؤدي إلى ارتفاع مستوى الطلب على السلع والخدمات بقيمة أكبر من القيمة الحقيقية للناتج Y/P بمقدار الفجوة، وينتج عنه ارتفاع في الأسعار و الأجور، وكلما ساد هذا الوضع فإن الأسعار ستبقى مرتفعة.

لذلك يرى كينز أنه لا بد من التوقف عن التوسع في الإنفاق النقدي في حالة تحقيق التشغيل التام، حيث أن زيادة عرض النقود سوف تنعكس في شكل زيادات متتالية في الأسعار دون زيادة حقيقية في الإنتاج بسبب انعدام مرونة الجهاز الإنتاجي في حالة تحقيق التشغيل التام، كما أكد على أن مستوى الأسعار يعتمد على العادات النقدية السائدة في المجتمع وسياسة الحكومة، وبالتالي فالتضخم هو مؤشر يدل على ضعف الطاقات الإنتاجية في استيعاب فوائض الطلب الكلية وهو بذلك يتحدد من خلال ثلاثة عوامل هي:

¹ - دبات أمينة، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، 2014/2015، ص 32-33-34.

- 1- فوائض الطلب الكلية الايجابية: تعبر عن الفرق في زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي.
- 2- فوائض العرض الكلي السلبية: وهي تعبر عن عدم مرونة العرض الكلي في مواجهة الطلب الكلي المرتفع (أي عدم المرونة بين السلع المستهلكة وما بين الإنفاق الكلي المتزايد).
- 3- مستويات العمالة والتشغيل المحققة: وهي تعبر عن مستويات التضخم المرتفعة، كلما كان التشغيل في ظروف أقرب إلى الاكتمال.

المطلب الثالث: مكافحة التضخم وأثاره الاقتصادية

مما لا شك فيه أن التضخم ظاهرة عالمية تعاني منها معظم اقتصاديات دول العالم، وعلى اختلاف أنظمتها وفلسفتها الاقتصادية وان كان بمعدلات متباينة، فالتضخم يعتبر شيء غير مرغوب فيه وينجم عنه العديد من الآثار الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية التي تصيب الاقتصاد القومي وتؤدي إلى شل حركته وعرقلة نموه، وما يزيد من مشكلة التضخم تعقيدا أنها ذات طبيعة ديناميكية تنشأ لسبب معين، ثم لا تلبث أن تتحول إلى عملية تراكم أثارها خلال بعد زمني معين، كما أنها تظهر وتستمر نتيجة تفاعل مجموعة متداخلة من العوامل النقدية والحقيقية وهذا ما يجعل الدولة تتدخل بمختلف سياساتها المالية والنقدية لمعالجة هذه المشكلة أو التخفيف من حدتها، لذا سوف نتعرض في هذا الجزء أهم الطرق المتبعة لمكافحة التضخم و الآثار الناجمة عنه.

الفرع الأول: مكافحة التضخم

من أجل معالجة التضخم والحد منه يمكن للدولة أن تستخدم حزمة من الإجراءات التي توفرها السياستين المالية والنقدية، وبعض الأدوات الأخرى ونظرة الاقتصاد الإسلامي لمعالجته وذلك على النحو التالي:

- 1- السياسة المالية: تتولى وزارة المالية في الدولة مسؤولية وضع وتنفيذ هذه السياسة من خلال ما يلي:¹
 - قيام وزارة المالية ببيع السندات الحكومية أو أذونات الخزينة إلى الجمهور، حيث يعمل هذا الإجراء على سحب جزء من النقد المتوفر في السوق، وبشكل غير مباشر يعني سحب جزء من القوة الشرائية المتاحة للإنفاق الاستهلاكي، وبالتالي يقل الطلب وينخفض معدل التضخم.

¹ إباد عبد الفتاح النسور، المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة، مرجع سابق، ص 298-299.

➤ زيادة معدل الضرائب على السلع عموماً لتخفيض قدرة السكان على الإنفاق، وربما يعد تخفيض الإنفاق على السلع الكمالية هو المستهدف من هذا الإجراء، لأن أصحاب الدخل المرتفعة سوف يستمروا بشراء هذه السلع.

➤ تخفيض الإنفاق الحكومي من شأنه تخفيض النقد المتداول أيضاً.

➤ تحسين مستوى إدارة الدين العام في الدولة.

2- السياسة النقدية:

هي تلك السياسة ذات العلاقة بالنقود والجهاز المصرفي والتي تؤثر في عرض النقود لإيجاد التوسع في حجم القوة الشرائية أو الإقلال من حجم تلك القوة الشرائية في المجتمع، فالسياسة النقدية للتضخم تقوم على أساس تحقيق انكماش في الائتمان المصرفي، وفيما يلي نوجز أدوات السياسة النقدية وهي:¹

أ- سعر أو معدل الفائدة:

هو السعر الذي تتعامل به البنوك التجارية مع الأفراد، أي أنه سعر الفائدة الذي تحصل عليه البنوك التجارية عند منحها القروض والتسهيلات الائتمانية للأفراد وهو ما يحصل عليه الفرد مقابل مدخراته، فتلتزم البنوك بالحد الأعلى لسعر الفائدة الذي يحدده البنك المركزي باعتباره السلطة النقدية الوحيدة التي لها الحق في تغييره، وفي حالة التضخم يتم رفع أسعار الفائدة على الودائع لإغراء الأفراد والمؤسسات لإيداع أموالهم مما يؤدي إلى امتصاص أكبر قدر من السيولة في السوق والاحتفاظ بها في البنك المركزي.

ب- معدل الخصم:

هو السعر الذي تتعامل به البنوك المركزية مع البنوك التجارية، ومن البديهي أن تكون معدلات الفائدة أعلى بقليل من معدلات الخصم حتى تستطيع البنوك التجارية تحقيق بعض الربح المادي، ولو فرضنا أن النقود التي يقرضها البنك المركزي لأي بنك تجاري سيقوم هذا الأخير بإقراضها للأفراد، فلزم أن يكون سعر الذي يقرضه البنك التجاري أعلى من السعر الذي يدفعه هو إلى البنك المركزي.

¹ - حربي مجد عريقات، مرجع سبق ذكره، ص 227.

ث- نسبة الاحتياطي القانوني:

وهي النسبة التي يحتفظ بها البنك التجاري من كل ودیعة وتكون بشكل نقود سائلة كاحتياطي لدى البنك المركزي ولم يحصل مقابلها على فائدة، ويكون الهدف منها تخفيض القدرة الائتمانية للبنوك وتقليل حجم القروض والتسهيلات الممنوحة للأفراد. الهدف منها تخفيض القدرة الائتمانية للبنوك وتقليل حجم القروض والتسهيلات الممنوحة للأفراد.¹

أیضا هناك بعض الأدوات النوعية تذكر منها ما يلي:

- الإقناع والإغراء والتأثير الأدبي على مدراء البنوك بالالتزام بالنسب المالية المقبولة لتخفيض حجم التسهيلات والقروض الممنوحة للأفراد.
- استخدام سياسة استهداف التضخم وتمثل في الإعلان الصريح من قبل السلطات النقدية هو تحقيق مستوى محدد لمعدل التضخم خلال فترة زمنية محددة ويتحدد استهداف التضخم في إعلان السلطات النقدية هن هدف رقمي محدد، أو مدى محدد لمعدل التضخم في الأجل القصير وتحقيق استقراره في الأجل الطويل.
- تشجيع الادخار ورفع سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية.
- الرقابة الحكومية على الأسعار من خلال وضع السقوف السعرية التي تحد من الارتفاعات المبالغ فيها أثناء فترات عدم الاستقرار الاقتصادي.

3- رأي الاقتصاد الإسلامي: فقد ركز على بعض المسائل التي تعالج هذه الظاهرة أهمها:²

- فرض الزكاة بحيث تؤدي إلى محاربة البطالة وتقييد رأس المال الغير منتج.
- تنظيم التسعير بحيث تلغي ظاهرة السوق السوداء وتحدد الأجور والإرباح.
- ترشيد الاستهلاك عن طريق تحريم الإسراف والتبذير وتحريم الاستهلاك الترفي والاعتدال في الإنفاق.
- تحريم الربا بحيث تؤدي إلى تصحيح توظيف النقود وعدم الإفراط في اشتقاق النقود وانخفاض تكلفة السلع
- تحريم الاحتكار فهو يؤدي إلى تكوين شركات احتكارية تقيد العرض وتؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

¹ - إیاد عبد الفتاح النسور، أساسيات الاقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره، 202.

² - إیاد عبد الفتاح النسور، المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة، مرجع سبق ذكره، ص 301.

الفرع الثاني: الآثار المختلفة للتضخم.

إن التغيرات التي تطرأ على مستوى الأسعار إنما تخلق آثار على كل البناء الاقتصادي باعتبار أن النظام الاقتصادي الحديث يركز على جهاز السعر، فإن هذه التأثيرات تختلف تبعاً لنوعية التضخم السائد ومدى رد الفعل من قبل الأعوان الاقتصادية، ومنه يمكن إبراز أهم الجوانب هذه التأثيرات فيما يلي:

أولاً: الآثار الاقتصادية للتضخم

1- الأثر على إعادة توزيع الدخل:

تختلف معدلات الزيادة في الدخل النقدية بين أفراد المجتمع خلال فترات التضخم فبعض الفئات تزيد دخولها بمعدل التضخم وهي فئات رجال الأعمال، في حين تزيد دخول فئات أخرى بمعدل أقل من معدل التضخم وهي فئة موظفي الدولة حيث يحصلون على علاوات لمواجهة ارتفاع الأسعار، إلا أن هذه العلاوات لا تعادل التضخم، في حين تظل دخول بعض الفئات ثابتة مثل أصحاب الإيجارات.¹

2- أثر التضخم على أسعار الفائدة:

لنفادي خسارة المقرضين وتشجيعهم على تقديم أموالهم ومدخراتهم إلى المنظمات المالية، يجب أن يأخذ معدل التضخم المتوقع في تحديد سعر الفائدة، بحيث يؤدي التضخم إلى زيادة الفجوة بين معدل الفائدة الحقيقي ومعدل الفائدة الاسمي، ويعرف معدل الفائدة الحقيقي r بأنه الفرق بين معدل الفائدة الاسمي i و معدل التضخم المتوقع f ، ويكتب بالعلاقة التالية: $r = i - f$.

ويطلق على هذه المعادلة اسم مبدأ فيشر، ويمكن النظر إلى معدل الفائدة الحقيقي على أنه التعويض الحقيقي الذي يستحقه صاحب المال، من هنا فإن مبدأ فيشر يعني أن معدل الفائدة الاسمي ينبغي أن يعوض على المدوع تكاليف الفرصة البديلة r وهي موجبة بطبيعة الحال، بالإضافة إلى مقدار التناقص في القوة الشرائية للنقود f الناجم عن عملية التضخم.²

3- تهريب رؤوس الأموال والمضاربة بالعملة.

¹ - خالد واصف الوزني، وأحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2002، ص 187.

² - أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص 315-316.

- 4- عجز ميزان المدفوعات نتيجة ارتفاع أسعار السلع المحلية مقارنة بالسلع الأجنبية وبالتالي انخفاض حجم الصادرات وارتفاع حجم الواردات بسبب ضعف القوة التنافسية.
- 5- ضعف الادخار بسبب ضعف الثقة في العملة والميل نحو الاستهلاك.
- 6- انتشار النشاطات الطفيلية المرهقة ونقص الاستثمار الإنتاجي.
- 7- صعوبات كبيرة في عملية التخطيط بسبب التغير المستمر في أسعار عوامل الإنتاج

ثانيا: الآثار الاجتماعية

- 1- تدهور القوة الشرائية للفئات التي ترتفع دخولها بمعدل اقل من ارتفاع الأسعار، أي التي تعاني من انخفاض دخولها الحقيقية ولذوي الدخل الثابت.
 - 2- التأثير السلبي على المقرضين بسبب انخفاض معدل الفائدة الحقيقي.
 - 3- سوء توزيع الدخل الوطني ويتجلى في بروز الطبقة والفقير والبطالة.
 - 4- ظهور أفات واضطرابات اجتماعية مثل تفشي الرشوة والفساد.
 - 5- التسرب المدرسي لأطفال الأسر الفقيرة لعدم القدرة على توفير متطلبات الدراسة من جهة، ولامتهان بعض الأعمال لكسب المال لسد حاجاتهم اليومية وحاجات أسرهم الفقيرة.¹
- الجدول رقم (2-1): يوضح الفئات المستفيدة والمتضررة من التضخم.²

الفئة المتضررة	الفئة المستفيدة
<ul style="list-style-type: none"> ➤ أصحاب المدخرات النقدية. ➤ أصحاب الدخول النقدية الثابتة التي لا ترتبط بتغير الأسعار. ➤ المتعاقدون تجاريا على تسليم بضائع في المستقبل بسعر محدد مسبقا. 	<ul style="list-style-type: none"> ➤ أصحاب المدخرات بالعملة الأجنبية ➤ أصحاب الثروات المادية (العقارات، الذهب). ➤ المقترضين لأغراض استهلاكية (شراء سيارة، استثمار لانشاء مصنع،...)

¹ - مقراني حميد، مرجع سابق، ص 49-50.

² - نزار سعد الدين عيسى، إبراهيم سليمان قطف، مرجع سابق، ص 264.

المبحث الثاني: البطالة وفق النظريات الاقتصادية.

تعتبر البطالة من المواضيع التي استحوذت على جزء كبير من الدراسة والاهتمامات من طرف الباحثين، حيث تعمقت الأبحاث التي حاولت تفسير هذه الظاهرة سعياً من طرف هذه الدول إلى زيادة حجم العمالة ومن ثمة التخفيض من معدلات البطالة.

المطلب الأول: مفهوم البطالة وقياسها.

وجدت البطالة كظاهرة في جميع المجتمعات الإنسانية سابقاً وحاضراً ولا يكاد مجتمع من المجتمعات أن يخلو من مواجهتها بشكل أو بآخر، فكانت من أخطر المشاكل المعروفة على مستوى الاقتصاد الكلي، إذ تعد إلى جانب التضخم من أهم العراقيل التي تتخبط فيها الدول النامية والمتطورة، ومن أجل ذلك ارتأينا أن نلقي بشيء من التفصيل لأخذ صورة شاكلة عن البطالة وما تحمله من معاني، وعن أسباب وجودها وكذا قياسها.

الفرع الأول: مفهوم البطالة وأسباب وجودها

أولاً: اختلفت التعاريف التي تطرقت إلى البطالة من حيث صياغتها لكنها اتفقت في المعنى والمفهوم الأساسي لها نذكر من بينها ما يلي:

➤ البطالة هي التعطل (التوقف) الجبري لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما، برغم القدرة والرغبة في العمل و
الانتاج.¹

➤ تعتبر البطالة ظاهرة اقتصادية تنتج عن ضعف الاستثمارات والمشاريع الاقتصادية وزيادة النمو السكاني حيث أن تزايد هذه الظاهرة ينعكس بشكل مباشر على الفقر.²

➤ البطالة في مفهومها الواسع تعني عدم توظيف عامل من عوامل الانتاج، فقد تتوفر الارض الزراعية الصالحة ولا تستغل لسبب أو لآخر، وقد تتوفر الثروة المعدنية ولكنها تبقى معطلة تحت الارض، وقد تتوفر النقود وتبقى مكنتزة في البيوت أو البنوك ولا تستثمر....، لكن جرى التقليد على ربط البطالة بالعمل، ومن هذا المنطلق

¹ - خالد واصف الوزني، وأحمد حسين الرفاعي، الطبعة السابعة، مرجع سبق ذكره، ص 265.

² - بوزارة صافية، فعالية وانعكاسات سياسات التشغيل على البطالة والفقر في الجزائر خلال الفترة 1990-2014، مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية يومي 08-09/12/2014، جامعة تيبازة، ص 555.

يكون البطالون أو العاطلون عن العمل هم القادرون عليه والراغبون فيه ولكن لا تتوفر لهم الفرصة للحصول عليه¹، والملاحظات التالية تزيد التعريف المذكور إيضاحاً:

أ- يعتبر عاطلاً من لا يعمل: هناك عدد كبير من الأفراد لا يعملون لأنهم لا يقدرّون على العمل (الأطفال، المرضى، العجزة،...) يحصلون على معاشات، ومن ثمة فهم غير عاطلين، لأن العاطلين يجب أن يكونوا قادرين على العمل.

ب- يعتبر عاطلاً من لا يبحث عن عمل: هناك عدد كبير من الأفراد القادرين على العمل ولا يعملون، فعلاً لا يجوز اعتبارهم عاطلين لأنهم لا يبحثون عن العمل، أي يفضلون تنمية قدراتهم ومهاراتهم ومن ثمة لا يدخلون في دائرة العاطلين.

ت- هناك عدد من الأفراد القادرين على العمل ولكنهم لا يبحثون عنه لأنهم أصيبوا بالإحباط واليأس، حيث لا تدخلهم الإحصاءات ضمن العاملين.

ث- هناك عدد من لأفراد القادرين على العمل ولكنهم لا يبحثون عنه لأنهم في درجة من الشراء، ومن ثم لا يعتبرون عاطلين.

و عليه نستنتج من الملاحظات السابقة أن العاطل عن العمل هو كل من هو قادر عن العمل وراغب فيه، ويبحث عنه ويطلبه عند مستوى الأجر السائد.

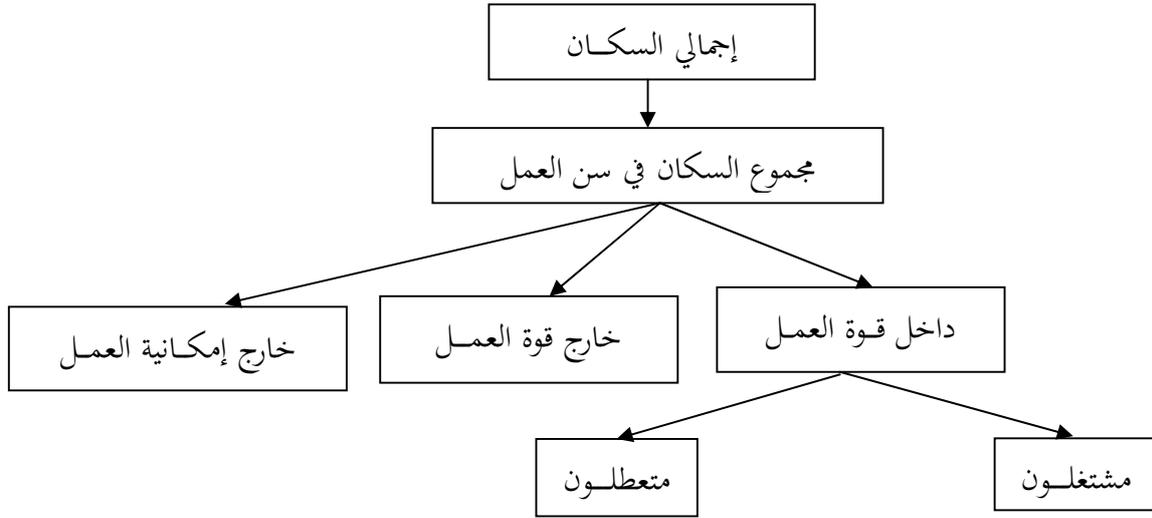
➤ كما يمكن تعريف البطالة بأنها التوقف الإجباري لجزء من القوة العاملة في الاقتصاد عن العمل مع وجود الرغبة والقدرة عليه، فالمقصود بالقوة العاملة هو عدد السكان القادرين والراغبين في العمل مع استبعاد الأطفال والعجزة وكبار السن، والعمل هو ذلك الجهد الفكري والجسدي الذي يبذله الإنسان لإضافة قيمة وخلق منفعة مقابل دخل يتلاءم والجهد المبذول، ينفق بدوره لتلبية الحاجات المتنامية باستمرار.²

يمكن التعبير عن مفهوم البطالة من خلال الشكل البياني التالي:

¹ - علي خالفي، المدخل إلى علم الاقتصاد مفاهيم- مصطلحات- أسئلة، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 183-184.

² - ناصر دادي عبدون، عبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 15.

شكل رقم (2-2): علاقة البطالة بالسكان والعمل.



المصدر: ناصر دادي عبدون، عبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 48.

ثانياً: أسباب البطالة

تعتبر مشكلة البطالة مشكلة البطالة من أخطر المشاكل التي تهدد الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي في الدول، وعند البحث عن أسباب حدوثها نجد أنها تختلف من مجتمع لآخر ومن دولة إلى أخرى، حتى أنها تختلف داخل المجتمع الواحد من منطقة إلى أخرى، ويدعم المختصين على مجموعة من أسباب نذكر أبرزها ما يلي:¹

1- الأسباب الاقتصادية:

- تأثير الثورة العلمية والتكنولوجية على العمالة بسبب إحلال الفنون الإنتاجية الحديثة مكان العمالة اليدوية.
- انتقال عدد من الصناعات القائمة في الدول الرأسمالية المتقدمة إلى الدول النامية للاستفادة من العمالة الرخيصة في البلاد.
- انتهاج سياسات انكماشية من شأنها تقليل الإنفاق الاستثماري في مختلف المجالات.
- عجز الحكومات وخاصة النامية عن تطبيق سياسات حازمة لمواجهة ارتفاع أسعار الواردات.
- نمو الهجرة القسرية من الريف إلى المدينة بسبب الضغط على حجم وفرص العمل المتاحة.

¹ - إياد عبد الفتاح النصور، أساسيات الاقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره، ص 219-220-221.

2- الأسباب السكانية:

- ارتفاع معدلات النمو السكاني في الدول النامية تحديدا.
- التأثير السلبي لخطط العمل ومستوياته المختلفة الذي أصبح لا يواكب احتياجات ومتطلبات سوق العمل

3- الأسباب السياسية:

- ظهور الحروب والأزمات والأحداث المتسارعة وحالة عدم الاستقرار.
- الفساد السياسي و الإداري في الدول.
- فشل السلطة السياسية في صياغة برامج تنموية تكون قادرة على خلق فرص عمل جديدة.
- المهجرات الغير شرعية التي تدفع بالأفراد للبحث عن فرص العمل في الدول المجاورة والمحيطية.

الفرع الثاني: قياس البطالة.

يعد معدل البطالة أحد المؤشرات الاقتصادية الكلية ذات الدلالة البالغة في رسم السياسات الاقتصادية وتقييم فعاليتها ولا يمكن أن علاج مشكلة البطالة لم يكن هناك تصور حقيقي لها.

تستند إحصائيات البطالة الرسمية إلى أخذ عشوائية من السكان في نهاية العام أو في نهاية كل شهر في الدول المتقدمة، ثم تحليل تاريخ العمل لأفراد هذه العينة وتقسيم إحصاءات البطالة السكان القادرين على العمل إلى ثلاث مجموعات:¹

- 1- **العاملين:** ويشمل كافة الأفراد الذين يمارسون أي عمل مقابل أجر.
- 2- **العاطلين:** وتشمل كل الأفراد غير العاملين والذين في نفس الوقت راغبين في العمل ويبحثون بشكل جدي عنه، أو ينتظرون العودة الى العمل ولكنهم لا يجدون عملا.
- 3- **الخارجون عن قوة العمل:** ويشمل جميع الأفراد البالغين الملتحقين بالدراسة، ربات البيوت والمتقاعدين، ... وكذلك الأفراد غير الراغبين في البحث عن العمل

وبناء على ما سبق تعرف القوة العاملة بأنها إجمالي عدد الأفراد العاملين مضافا إليهم عدد الأفراد العاطلين، أما نسبة البطالة فهو عدد العاطلين كنسبة من قوة العمل.

¹ - حسام علي داود، مرجع سبق ذكره، 185-186.

قوة العمل = عدد العاملين + عدد المتعطلين

$$100 \times \frac{\text{عدد العاطلين}}{\text{قوة العمل}} = \text{معدل البطالة}$$

أما نسبة مشاركة قوة العمل فهي قوة العمل كنسبة من السكان القادرين على العمل.

$$100 \times \frac{\text{قوة العمل}}{\text{عدد السكان القادرين}} = \text{نسبة مشاركة قوة العمل}$$

المطلب الثاني: أنواع البطالة والنظريات المفسرة لها

إن التمييز بين أنواع البطالة له أهمية بالغة بحيث تساعد على الكشف عن أسباب وجودها وكذلك تحديد الآليات الكفيلة بمعالجتها، فهناك العديد من الأنواع طبقاً لطبيعة الاقتصاد ودرجة تطوره والحالة التي يتواجد فيها.

الفرع الأول: أنواع البطالة.

يتحدث الاقتصاديون عن أنواع مختلفة من البطالة نذكر منها:¹

1- البطالة الانتقالية أو الاحتكاكية: ينتج هذا النوع من البطالة من حركة العاملين وتغير عملهم أو مهنتهم أو مناطق سكنهم، حيث يحتاجون إلى البحث عن عمل بديل والوقت المستغرق لتحقيق ذلك هو الذي يوصف بالبطالة الاحتكاكية أو الانتقالية أو المؤقتة.

2- البطالة الهيكلية: تنشأ نتيجة للتغيرات الهيكلية في الاقتصاد القومي التي تؤدي إلى عدم التوافق بين ما هو متاح من وظائف والباحثين عنها، وتبقى تلك الوظائف شاغرة لعدم وجود العمالة المؤهلة لها وتشمل حالات العمال الذين يفقدون مناصب عملهم نتيجة التطور التكنولوجي مثلاً.²

3- البطالة الدورية: تنتج من التغيرات التي تمس النشاط الاقتصادي والتي تزداد في أوقات الكساد وتقل في أوقات الازدهار ومن أمثلة ذلك أزمة الكساد العالمي، التي شملت مجالات الإنتاج، التجارة والقطاعات المصرفية وقد

¹ - علي خالفي، مرجع سابق، ص 185 - 186.

² - وحيد مهدي عامر، السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي، الدار الجامعية، مصر 2010، ص 155.

أدت إلى انهيار قيمة النقود، انخفاض حجم الاحتياطات الذهبية، أيضا انهيار أسعار الأوراق المالية وانخفاض القدرة الشرائية.

4- البطالة الإجبارية والبطالة الاختيارية: يعرفها كينز بأنها تلك البطالة التي تتحقق عند ارتفاع مستوى السعر مع ثبات معدل الأجر النقدي (انخفاض معدل الأجر الحقيقي)، فهي تحصل عندما يرغب العمال العاطلين عن العمل في أداء العمل عند مستوى الأجر الحقيقي السائد إلا أن فرص العمل غير متوفرة أمامهم.¹

5- البطالة الموسمية: تحدث بين عمال بعض المهن التي يتصف العمل فيها بالموسمية، كمهنة الزراعة التي يزداد الطلب على العمال في مواسم معينة مثل فصل الصيف ويضعف في مواسم أخرى.²

6- البطالة المقنعة: هي حالة العمالة الناقصة كما أو نوعا، فالعمالة الناقصة هي اشتغال الفرد أسبوعيا عددا من الساعات أقل من عدد الساعات الإعتيادية، أو اشتغال الفرد في عمل دون مستوى مؤهلاته وخبراته، مثلا كما هو حال كثير من خريجي الجامعات الذين يقبلون بأعمال متواضعة نسبيا مثل العمل على سيارات الأجرة.

7- البطالة المستوردة: وهي البطالة التي تحدث لجزء من قوة العمل المحلية في قطاع معين بسبب تفرد وإحلال العمالة الأجنبية في هذا القطاع، كما قد الاقتصاد في هذا النوع من البطالة انخفاضا في الطلب على سلعة معينة محلية مقابل ارتفاع الطلب على سلعة مستوردة.³

الفرع الثاني: النظريات المفسرة للبطالة.

ظهرت مجموعة من النظريات من أهمها:

1- النظرية التقليدية:

ظهر الاقتصاد السياسي في النصف الثاني من القرن الثامن عشر وكانت البرجوازية مهيمنة في الاقتصاديات، حيث أن الصناعة هي المجال الرئيسي للحصول على الأرباح وقد ترتب عنها صراع اجتماعي (البطالة والفقر ...) جعل من الفكر التقليدي يدرس نتائج هذا الصراع ومنه البطالة.⁴

¹ - ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية - التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر 2005، ص 343.

² - أحمد الأشقر، مرجع سابق، ص 301-302.

³ - اباد عبد الفتاح النسور، أساسيات الاقتصاد الكلي، ص 225.

⁴ - مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، الطبعة الأولى، الدار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 239.

1-1- النظرية الكلاسيكية:

يركز الاقتصاديون الكلاسيك في تحليلهم على المدى الطويل، حيث يربطون البطالة بالمشكلة السكانية، تراكم رأس المال، النمو الاقتصادي والطاقات الإنتاجية للاقتصاد، كما يركز اهتمامهم بالبعد الاجتماعي والسياسي للظاهرة الاقتصادية.¹

إن البطالة التقليدية حسب هذه النظرية تنشأ عن كفاية عرض السلع لكون إنتاج المؤسسات أقل من الطلب نتيجة انخفاض الأرباح، وهذا راجع لارتفاع الأجور، مما يعني أن القائمين على الاستثمار سوف لن يرفعوا مستوى استثماراتهم القادرة على زيادة التشغيل تجنباً لتضخم التكاليف، كما يرجع الكلاسيك سبب البطالة إلى عدم تأدية سوق العمل لوظيفته صحيح، وفي حالة وجودها فإن آلية الأجور كفيلة باستيعاب اليد العاملة العاطلة، ذلك أن تخفيض هذه الأخيرة سيرفع مستوى الأرباح وهو ما يشكل حافزاً لزيادة الاستثمار وبالتالي رفع مستوى التشغيل خصوصاً في ظل التنافس على مناصب العمل والقبول بمستوى الأجور السائدة.

1-2- النظرية النيو كلاسيكية:

يرى أصحاب هذه النظرية أن سوق العمل هو سوق تسود فيه المنافسة الكاملة يظهر فيها عنصر العمل حاملاً لعدد من الخصائص الذي يميز هذا النوع من السوق، منها تباين سوق العمل ومرونة الأجور المساواة بين جميع الأفراد وعلمهم التام بأحوال السوق، ونبهت إلى وجود بطالة دورية وهيكلية يتعين معالجتها بأدوات غير سوقية، أما فيما يتعلق بالتصور النيو كلاسيكي من المنظور الكلي فإنه يتحدد من خلال المستوى التوازني للدخل و يتحقق بالتوظيف الكامل وهذا يعني أن هناك فائض في سوق العمل، الأمر الذي من شأنه دفع الأجور ومن ثمة التكاليف والأسعار نحو الانخفاض.²

1-3- النظرية الكنزوية:

ترتبط البطالة عند كينز بانخفاض مستوى الطلب الكلي إذ أن الصفة المميزة لمفهوم البطالة سببها اختلاف تحليل دالة عرض العمل عند كينز عنه في التحليل الكلاسيكي والنيو الكلاسيكي، حيث يفترض في نظريته العامة

¹ - مقراني حميد، مرجع سبق ذكره، ص 74.

² - مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص 241.

أن العمال يرفضون حصول أي انخفاض في أجورهم النقدية من أجل تحقيق رفع مستوى الاستخدام، في حين لا يعترضون على انخفاض أجورهم الحقيقية عند ارتفاع المستوى العام للأسعار مع بقاء معدل الأجر النقدي ثابتاً.¹

يتحقق التوازن عند الكنزيين نتيجة للتوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقد في آن واحد، إذ أن الطلب على العمل دالة متناقصة بدلالة الدخل، وان تعظيم الأرباح يتطلب أن تتساوى الإنتاجية الحدية للعمل مع معدل الأجر الحقيقي، أي أن انخفاض معدل الأجور الحقيقية يمكن أن ينتج ارتفاعاً في الطلب على العمل.²

2- النظريات الحديثة المفسرة للبطالة:

لذلك ظهرت عدة نظريات حديثة تقوم بالتطور والتعديل وتكون أكثر قدرة على تفسير الظواهر المختلفة.

1-2- نظرية رأس المال البشري:

من مؤسسيها Beher, Shult خلال الستينات وبالتحديد في 1964 إذ يفسر اختيار الوظيفة على أساس الفوائد التي يجنيها العامل من ورائها قصد تحسين إنتاجيته والاستفادة من أكبر دخل ممكن، وبالتالي سيضحي الأفراد بالوقت الضروري للتكوين من أجل رفع قدراتهم ومؤهلاتهم، باعتبار أن سوق العمل يبحث عن اليد العاملة المؤهلة، وبالتالي فإن الاهتمام يتركز على الوظيفة وليس على من يشرفون عليها.

2-2- نظرية تجزئة السوق:

ترتكز على دراسة ميدانية لسوق العمل الأمريكية خلال الستينات، التي تفسر أن قوة العمل الأمريكية تتعرض لنوع من التجزئة على أساس العرق والسن و المستوى التعليمي، وتهدف النظرية الى تفسير ارتفاع البطالة والشف عن أسباب ارتفاعها في قطاعات معينة ووجود ندرة في عنصر العمل في قطاعات أخرى، وعلى هذا الأساس تميز النظرية بين خمسة أنواع من أسواق العمل وهي:

أ- السوق الداخلية: تتضمن الموارد البشرية داخل المؤسسة في ظل علاقة وثيقة بالأجور.

ب- السوق الخارجية: يتم فيها البحث عن اليد العاملة من خارج محيط المؤسسة لعدم توفر الشروط الضرورية في المنصب المطلوب.

¹ - ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص 337.

² - ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، مرجع سبق ذكره، ص 24-32-33.

ت- **السوق الأولية:** تضم الوظائف الأكثر أجرا والأكثر ثباتا واستقرارا والتي توفر أحسن الشروط بما في ذلك امتياز الترقية وفي الجزائر فان قطاع المحروقات لليد العاملة يوفر هذه السوق.

ث- **السوق الثانوية:** تضم الوظائف الأقل أجرا واستقرارا وفي الغالب تشمل المرأة وعنصر الشباب وكبار السن والعمالة المنخفضة المهارة، أي أن هذه السوق تميز بين العمال من حيث فئات الأعمار ومن حيث الجنس و تتضمن المؤسسات الصغيرة التي تستخدم أساليب إنتاجية كثيفة العمل، وتتأثر بالتقلبات الاقتصادية، مما يعني أن المشتغلين بها يكونوا أكثر عرضة للبطالة.

ج- **السوق الرئيسية:** تتضمن المؤسسات الكبيرة الحجم التي تستخدم الفنون الإنتاجية كثيفة رأس المال والعمالة الماهرة، ونظرا لسيطرة هذه المؤسسات على أسواق العمل والخدمات، فإنها تتمتع بدرجة عالية من استقرار الطلب على منتجاتها، وبالتالي ينعكس ذلك على العمالة بشكل ايجابي.

2-3- نظرية البحث عن العمل:

ترجع هذه النظرية معدلات البطالة الى رغبة الأفراد في ترك وظائفهم الحالية من أجل البحث وجمع المعلومات عن أفضل فرص العمل الملائمة لقدراتهم وهيكل الأجور المقترن بها، وتنطلق هذه النظريات من الفرضيتين التاليتين.

أ- أن الباحث عن العمل علم تام بالتوزيع الاحتمالي للأجور المختلفة.

ب- وجود حد ادني للأجور، بمعنى أن العامل سوف يقبل أي أجر أعلى منه ويرفض أي أجر اقل منه.

المطلب الثالث: الآثار المترتبة عن البطالة وسياسة علاجها.

الفرع الأول: الآثار المترتبة عن البطالة.

تعتبر البطالة من الظواهر الغير مرغوب فيها في أي مجتمع، وذلك نظرا لما تخلفه من مخاطر و ما تعكسه من آثار سلبية على الافراد والمجتمع على حد سواء، سواء كانت هذه الآثار اقتصادية أو سياسية أو حتى اجتماعية.

1- الآثار الاقتصادية:

يمكن حصر هذه الآثار الاقتصادية على العموم في النقاط التالية:¹

¹ - سليم عقون، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة -دراسة قياسية تحليلية- حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر، 2010/2009، ص 13-14.

- إن البطالة يتحقق معها ارتفاع عبء الإعالة بسبب انخفاض المنتجين وارتفاع المستهلكين، من ضمنهم العاطلين عن العمل وهو الأمر الذي يخفض مستويات المعيشة ويؤدي إلى انخفاض الادخار والقدرة على الاستثمار، وبالتالي انخفاض القدرة الإنتاجية ومن ثم انخفاض الإنتاج والدخل القومي.
- يمتد أثر البطالة بامتداد قدرتها والتي تكون في الغالب بطالة هيكلية خاصة في الدول النامية.
- تدني مستويات المعيشة بسبب انخفاض الاجور.
- تخلف البطالة تراجع أو تآكل في قيمة رأس المال البشري.
- الهدر في الموارد الإنتاجية: بمعنى أن البطالة تمثل موارد إنتاجية غير مستغلة فهي بذلك تمثل خسارة مادية وهدر في الموارد الإنتاجية غير المستغلة.
- حرمان الاقتصاد المحلي من فرص النمو والتنمية خاصة البشرية منها، بحيث تقدر منظمة العمل العربية أن زيادة معدل البطالة السنوية بنسبة 1% يؤدي الى خسارة في الناتج الإجمالي المحلي بمعدل 2.5%.

2- الآثار الاجتماعية:

- يصاب الفرد العاطل عن العمل بفقدان الشعور بالانتماء الى المجتمع و يشعر بالظلم.
- تأثير البطالة على تعزيز الدافعية والاستعداد للانحراف وهي تساهم في ايجاد فئة تشعر بالحرية في الانحراف
- تعد البطالة المصدر الرئيسي لمشكلة الفقر وزيادة عدد الفقراء، فقد جاء في دراسة علمية للجامعة العربية أن نسبة الفقر في الدول العربية تزداد بمعدل 1.7% سنويا، بحيث ما نسبته 36% منهم تحت خط الفقر و أن نصيب الفرد العربي من الدخل القومي لا يتجاوز 1500 دولار سنويا.
- حالة البطالة عند الفرد تُخلق كثيرا من مظاهر عدم التوافق النفسي والاجتماعي.
- الشعور بالرفض والعداء تجاه المجتمع وعدم الإيمان بشرعية أنظمتها والامتثال لها.

3- الآثار السياسية:

- المظاهرات والاحتجاجات والاعتصامات التي يقوم بها العاطلين عن العمل، وما يترتب على ذلك من فوضى وعدم استقرار سياسي قد تؤدي في النهاية إلى سقوط الأنظمة السياسية بمجملها.
- التطرف والغلو في الفكر والتحريض الذي يحملة العاطل عن العمل والذي هو منبع للإرهاب وللحركات المتطرفة.

➤ المعونات وتعويضات البطالة التي تفرضها الدولة للأفراد العاطلين عن العمل.¹

الفرع الثاني: سياسة علاج البطالة.

لا يوجد هناك ما يشير في الأدبيات النظرية إلى إمكانية إتباع وصفة مثلى (سحرية) قد يتم من خلالها القضاء على البطالة، ولكن جميع ما سيأتي يعتبر إجراءات اقتصادية أو حلول مقترحة لمواجهة هذه الظاهرة وهي متعددة بتعدد المدارس والاتجاهات، سيتم عرض جزء منها بشكل موجز للوقوف على مدى نجاعة هذه الحلول التي تقلل من تفشي ظاهرة البطالة في المجتمعات التي تعاني منها نذكر منها على النحو التالي:

أولاً: مكافحة البطالة في الإسلام:

يولي الإسلام اهتماماً كبيراً بموضوع العمل والترغيب فيه بوسائل كثيرة من خلال مختلف الأنشطة الاقتصادية، ويحتقر الفرد الذي يعيش حالة على غيره، وينكر البطالة على اختلاف أنواعها والتي تصنف إلى بطالة المضطر (الإجبارية) وبطالة الكساد (اختيارية) ثم البطالة المقنعة²، ومن أجل مكافحة البطالة يعرض الفكر الإسلامي جملة من الاقتراحات أهمها:

➤ مكافحة البطالة بالحافز الديني من خلال تعبئة النفوس بالفضيلة والإيمان وغرس حب العمل فيهم مع ضرورة تأديته على أكمل وجه وقد اعتبر الإسلام العمل عبادة في حد ذاته.

➤ مكافحة كل أشكال الاكتناز باعتباره تجميداً للأموال التي يفترض أن تخصص للاستثمار مما ينتج عنه انتعاش الحياة الاقتصادية وزيادة توظيف اليد العاملة يؤدي إلى التوزيع العادل للمداخيل.

➤ الاهتمام بعنصر التعليم والتدريب وذلك لفتح آفاق واسعة أمام البطالين لاكتساب مؤهلات ومهارات تقتضيها نوعية العمل.

ثانياً: رؤية الفكر الاقتصادي في مواجهة البطالة:

لقد اختلفت الطرق الكفيلة لتجاوز مشكلة البطالة حيث ارتبطت أساساً بالدورة الاقتصادية لما تعرفه من تقلبات تؤثر على حجم النشاط الاقتصادي والذي هو بمثابة المحرك الحقيقي للتنمية الصحيحة التي يديرها ويسيرها العامل البشري بالدرجة الأولى من أهمها ما يلي:

¹ - إياذ عبد الفتاح النسور، أساسيات الاقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره، ص 227 - 228 - 229.

² - ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، مرجع سبق ذكره، ص 239 - 266.

➤ ترى المدرسة التقليدية أن الدورة الاقتصادية لا تعدو إلا ان تكون مجرد ظاهرة نقدية بحتة تتعلق بدرجات التوسع في كمية النقود المعروضة و وسائل الدفع عموما (التسهيلات الائتمانية) وعلى اعتبار أن البطالة السائدة تكون اختيارية أو احتكاكية فإن الأجور تكون كفيفة برفع الكمية المعروضة من العمل مقارنة بتلك المطلوبة للوصول إلى مستوى التشغيل الكامل.

➤ أما مدرسة قصور الاستهلاك فإنها ترجع إلى حالة الانكماش والركود الاقتصادي إلى انكماش حجم الطلب الكلي الناجم عن انخفاض القدرة الشرائية ولتجنب ذلك يجب العمل على التوزيع العادل للمداخيل بين فئات المجتمع.

➤ في يعتبر كينز أن التقلبات التي تصيب النشاط الاقتصادي تتراوح بين التوسع، الانكماش والإنعاش بحيث تتميز مرحلة الانتعاش بارتفاع الدخل وبالتالي ارتفاع معدلات الاستثمار التي تساهم في الحد من معدلات البطالة من خلال ثلاثة عوامل:

➤ وجود موجة من التفاؤل بين رجال الأعمال مما يؤدي إلى تزايد الاستثمار ومستوى التشغيل.

➤ زيادة الاستثمارات الناتجة عن الاستثمارات وهو ما يبشر بمزيد من المبيعات والإرباح.

➤ العمل على ضمان مرونة أكثر لعوامل الإنتاج لأن ذلك يؤدي إلى ارتفاع التكاليف.

➤ أما مدرسة اقتصاديات العرض فإنها ترجع البطالة إلى نقص قوى العرض وليس الطلب كما فسر ذلك الكنتزيون، وترى أن الخروج من المشكل يتم بدفع حركة الاستثمارات والعمل على إنعاش العوامل التي من شأنها أن تزيد من قوى الادخار والاستثمار، ولأجل ذلك اقترحوا خفض معدلات الضرائب، إلا أن هذا الطرح يعني تفاقم عجز ميزانية الدولة بسبب نقص الإيرادات.

ثالثا: علاج البطالة وفقا لوجهة نظر الخبراء والمنظمات الدولية: يتم من خلال.

➤ رفع معدلات النمو لما يترتب عليه من زيادة في حجم الإيرادات وبالتالي ارتفاع الطلب على القوة العاملة.

➤ خفض تكلفة العمل الذي يرتبط أساسا بتكاليف الإنتاج حيث تشكل الأجور الجانب الأساسي فيها.

➤ تعديل ظروف سوق العمل أي عدم مرونة تغير الأجور بسبب ظروف العرض والطلب ويرجع ذلك إلى

تدخل نقابات العمل والتشريعات التي تسنها الدولة، ومن اجل الوصول إلى ذلك يجب إلغاء قوانين الحد الأدنى للأجور، تعديل نظام إعانات البطالة والضمان الاجتماعي، بالإضافة إلى تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لضمان وصولها إلى الأسواق الوطنية والدولية من خلال تسهيل حصولها على الائتمان ونقل التكنولوجيا.

رابعاً: الإجراءات الواجب اتخاذها لمواجهة البطالة في الدول النامية:

- تهيئة المناخ المناسب في سوق العمل من خلال توفير قاعدة بيانات أساسية متكاملة عنه وضمان الشفافية.
- تخطيط القوى العاملة ويقصد بها الاستخدام الأمثل للموارد البشرية المتوفرة عن طريق البرامج المناسبة لذلك في إطار خطة زمنية محددة (واقعية الأهداف وتكاملها، دقة البيانات،...).
- تنمية القوى البشرية التي تحقق التنمية الاقتصادية من خلال ربط عملية التدريب والتعليم مع احتياجات سوق العمل.
- إصلاح النظامين الاقتصادي والاجتماعي عن طرق تشجيع القطاع الخاص الذي يتميز بكثافة العمال، وتوفير المناخ المناسب للاستثمار الأجنبي للاستفادة من التقدم التكنولوجي ولامتصاص جزء من اليد العاملة العاطلة.

المبحث الثالث: العلاقة بين الإنفاق الحكومي، التضخم والبطالة.

يعد هدف تحقيق التشغيل الكامل و تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار (محرابة التضخم) من المواضيع التي حظيت بأهمية بالغة في المجتمعات المعاصرة، وأيضا من أهداف السياسة الاقتصادية للدولة و تعتبر النفقات الحكومية أحد أهم أدواتها لمعالجة هاتين الظاهرتين، وفيما يلي سنتطرق العلاقة الموجودة بين الإنفاق الحكومي و ظاهرة البطالة والتضخم.

المطلب الأول: العلاقة بين التضخم والبطالة

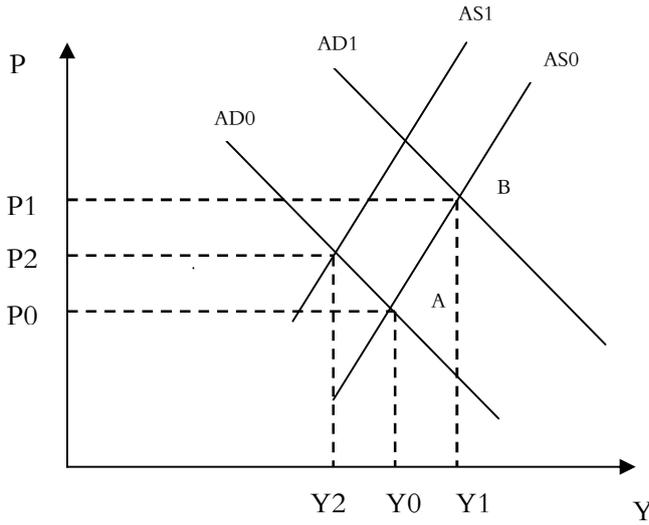
من المعتقد على نطاق واسع أن هناك علاقة عكسية بين مستوى البطالة ومستوى التضخم في الاقتصاد، فعندما يكون معدل البطالة مرتفعا يكون معدل التضخم منخفضا والعكس بالعكس، لكن الواقع لا يؤيد هذا الاعتقاد في كل الأحوال، ذلك أنه من الممكن أن تكون العلاقة بين البطالة والتضخم ايجابية أحيانا بحيث يزداد معدل البطالة جنبا إلى جنب مع ازدياد معدل التضخم ، سندرس هذه العلاقة بين البطالة والتضخم في عدد من الحالات كما يلي:¹

الفرع الأول: العلاقة السلبية بين البطالة والتضخم (تغير الطلب الكلي):

لنفرض أن الاقتصاد كان متوازنا عند النقطة A كما في الشكل الموالي، حيث يتساوى العرض الكلي مع الطلب الكلي Y_0 ومستوى الأسعار P_0 ، ولنفرض أن الطلب الكلي قد ازداد بفعل أحد العوامل على غير عامل السعر كما هو الحال في ازدياد الكتلة النقدية M مثلا، إن ازدياد الطلب الكلي الناجم عن ازدياد الكتلة النقدية يؤدي إلى نقل منحنى الطلب من الوضع AD_0 باتجاه اليمين و الأعلى إلى الوضع AD_1 ، بهذا ينتقل وضع التوازن من النقطة A إلى النقطة B.

¹ - أحمد الأشقر، مرجع سبق ذكره، ص 321-322-323.

الشكل رقم (2-3): البطالة والتضخم



المصدر: أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 322.

نلاحظ أن الانتقال إلى وضع التوازن الجديد قد ارتبط بارتفاع حجم الناتج من Y_0 إلى Y_1 مما يعني انخفاض معدل البطالة، كما أنه ارتبط بارتفاع مستوى الأسعار من P_0 إلى P_1 مما يعني في النهاية ارتفاع معدل التضخم في هذا المثال يرتبط انخفاض معدل البطالة مع ارتفاع معدل التضخم أي أن العلاقة بين البطالة والتضخم عكسية.

وعلى العكس من ذلك إذا انخفض الطلب الكلي من جراء عوامل خارجية كما في حال انخفاض العرض النقدي فسينخفض حجم الناتج وسينخفض مستوى الأسعار، كما في الانتقال من النقطة b إلى النقطة a ، وهذا يدل على أن ارتفاع معدل البطالة قد ترافق بانخفاض معدل التضخم و أن العلاقة بين البطالة والتضخم في هذه الحالة أيضا علاقة سلبية.

الفرع الثاني: العلاقة الايجابية بين البطالة والتضخم (تغير العرض الكلي).

لنعد ثانية إلى الشكل رقم (06) ولنفرض أن التوازن كان عند النقطة A ولنفرض أن العرض الكلي قد انخفض لأسباب خارجية مثل التنبؤات المتشائمة بالمستقبل أو الارتفاع المفاجئ في تكاليف الإنتاج، مثلما حصل إبان ارتفاع أسعار النفط في أواخر السبعينات في القرنين الماضيين في هذه الحالة سينتقل منحنى العرض الكلي من الوضع AS_0 نحو اليسار إلى الوضع AS_1 ينتقل وضع التوازن من النقطة A إلى النقطة C ، ونلاحظ أن هذا الوضع التوازني الجديد يتصف بارتفاع مستوى الأسعار وانخفاض مستوى الناتج عما كان عليه في النقطة A ، أي الانتقال من A إلى C ترافق بارتفاع معدل التضخم وارتفاع مستوى البطالة في آن واحد.

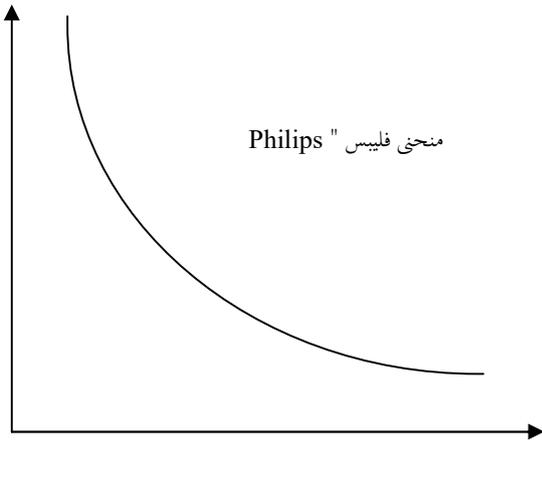
وعلى العكس من ذلك لو فرضنا أن العرض الكلي قد ارتفع لأسباب خارجية (غير تغير الأسعار) فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض الناتج وفي هذه الحالة يترافق انخفاض التضخم مع انخفاض البطالة وتظل العلاقة ايجابية بين التضخم والبطالة.

وبالرغم من وجود مثل هذه الحالات من الارتباط الايجابي بين التضخم والبطالة فإن العلاقة الغالبة بينهما هي علاقة سلبية، والجدير بالذكر أن معالجة التضخم المرتبط سلبا مع البطالة أسهل من معالجة التضخم المرتبط إيجابا معها، ففي الحالة الأولى تؤدي الزيادة الانكماشية مثلا إلى تخفيض معدل التضخم وازدياد معدل البطالة، أما في الحالة الثانية فإن سياسة الانكماشية تؤدي إلى انخفاض خطير في حجم الناتج وارتفاع خطير في معدل البطالة لأن ذلك التضخم الثاني قد ترافق منذ حدوثه بارتفاع معدل البطالة.

الفرع الثالث: منحني فيلبس¹

كان موضوع العلاقة بين توأمي سوء (التضخم والبطالة) موضوع بحث للاقتصادي الانجليزي فيلبس، حيث أجرى بحثه على بريطانيا وفقا لسلسلة زمنية للبطالة والأجور، فوجد أن الأجور ترتفع بشكل ملموس عند انخفاض معدل البطالة و أنها تنخفض بشدة عندما ترتفع معدلات البطالة، وكانت النتيجة أن هناك نوع من المعاوضة بين البطالة والتضخم، أي أن هناك علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم، وقد تم تمثيل العلاقة بمنحنى سمي باسم فيلبس كما هو موضح في الشكل رقم (07) أدناه.

معدل التضخم



الشكل رقم (2-4): منحني فيلبس

المصدر: خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، 2002، ص 199.

¹ - خالد واصف الوزني، وأحمد حسين الرفاعي، الطبعة الثانية، ص 198 - 199 - 200.

ويعود تفسير الوضع المشار إليه في الشكل أعلاه إلى أنه عند زيادة مستوى الطلب الكلي في اقتصاد ما بمعدل كبير فإن المؤسسات ستسعى إلى زيادة إنتاجها من خلال توظيف المزيد من العمال و إغرائهم بأجور مرتفعة، ونتيجة لذلك فإن نسب الإنتاج سترتفع بفعل زيادة الأجور، الأمر الذي سينعكس على الأسعار بدورها وبالتالي يخلق التضخم، إذن فالبطالة انخفضت في حين ارتفعت معدلات التضخم.

أما في حالة الركود و الكساد فإن ذلك يعني أن الوضع الاقتصادي في تراجع و أن الطلب إما ثابت أو في انكماش مما يعني ثبات الأسعار نسبيا إن لم يكن تراجعها، وهذا يعني تراجع التضخم أو اختفاؤه وظهور البطالة.

بيد أن قضية العلاقة العكسية بين البطالة والتضخم لم يثبت صحتها على إطلاقها، فقد شهدت الكثير من الدول الحالتين سويا وبشكل كبير، فكانت هناك معدلات تضخم ملموسة أيضا، وقد سميت هذه الحالة بالركود التضخمي أو التضخم الركودي.

المطلب الثاني: العلاقة بين الإنفاق الحكومي والبطالة

لقد اختلفت نظرة المدارس الاقتصادية بين الإنفاق الحكومي والبطالة حيث سنين فيما يلي نظرة بعض المدارس الى هذه العلاقة

الفرع الأول: نظرة المدرسة الكلاسيكية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والبطالة¹:

يهمل الاقتصاديون الكلاسيك العلاقة بين الإنفاق الحكومي والبطالة، لأنهم يتصورون أن الاقتصاد لا يمكن أن يكون إلا في حالة الاستخدام التام وهي الحالة التي كون فيها الإنتاج أعظمي واستغلال عوامل الإنتاج مثاليا والبطالة منعدمة، أي أن اقتصادهم بإمكانه أن يوفر مناصب شغل لكل بطل يرغب في أن يشتغل، هذه الرؤية التفاؤلية التي تميز نظرة الكلاسيك للبطالة يصاحبها اعتقاد آخر، وهو أن اقتصاد الكلاسيك يتوازن عند حالة الاستخدام التام من دون تدخل الدولة (اليد الخفية)، مهملين بذلك دول الحكومة في تحقيق التوازن و التأثير على مخرجات النشاط الاقتصادي، حيث يرون أن السياسات المالية التوسعية سوف لن تؤثر إلا على ميزانية الدولة، وأن السياسة النقدية التوسعية لا تؤدي إلى زيادة الإنتاج والتشغيل بل إلى ارتفاع الأسعار.

¹ - أحمد زكان، راجح بلعباس، مداخلة بعنوان العلاقة بين الانفاق العام والبطالة - دراسة قياسية لحالة الجزائر 1973-2008.

الفرع الثاني: نظرة النقديون والعلاقة الإنفاق العام بالبطالة:

يرى رواد المدرسة النقدية وعلى رأسهم " ميلتون فريدمان " أن السياسة النقدية هي الأكثر فعالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومجابهة ظاهرتي التضخم والبطالة وخلق مناصب شغل، حيث يعتقدون أن الإفراط في تطبيق السياسات المالية التوسعية يكلف الخزينة العمومية تكاليف باهظة تتسبب في عجز الموازنة وما ينجر على ذلك من مشاكل تلحق بالاقتصاد يسببها الدين العام.

الفرع الثالث: رؤية كينز والى العلاقة بين الإنفاق الحكومي و البطالة:

يرى كينز أن البطالة لا تتناقض مع التوازن، فقد يتحقق توازن الاقتصاد على المستوى الكلي ويصاحب هذا التوازن وجود بطالة في عنصر العمل، وقد تكون هذه البطالة عارمة (في مستويات عالية)، ولكن يمكن للحكومة من خلال سياستها الاقتصادية والمتمثلة أساسا في السياسة المالية التوسعية من احتواء حالة الاستخدام الناقص وذلك من خلال الدور الفعال و التأثير البالغ لمضاعفات السياسة المالية (مضاعف الإنفاق ومضاعف الضرائب) على المخرجات من زيادة في الإنتاج وخلق فرص الشغل.

تعرض نظرية كينز لتحليل مشاكل الدول في مجال مكافحة البطالة، اذ يرى أن الدخل الكلي يعتبر دالة في مستوى التشغيل في أي دولة فكلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي، لكن هذه المقارنة تعتمد على الأدوات التالية:¹

- الطلب الفعال: وفقا لكينز فان البطالة تحدث بسبب نقص الطلب الفعال، وللتخلص منها يقترح حدوث زيادة في الإنفاق سواء على الاستهلاك أو الاستثمار.
- الكفاية الحدية لرأس المال: يرى كينز أن الكفاية الحدية لرأس المال تمثل أحد المحددات الرئيسية لمعدل الاستثمار، حيث توحد علاقة عكسية بين الاستثمار والكفاية الحدية لرأس المال.
- سعر الفائدة: يمثل العنصر الثاني المحدد للاستثمار بجانب الكفاية الحدية لرأس المال في النموذج الكينزي و يتحدد يعر الفائدة بدوره تبعا لمؤشر عرض النقود.

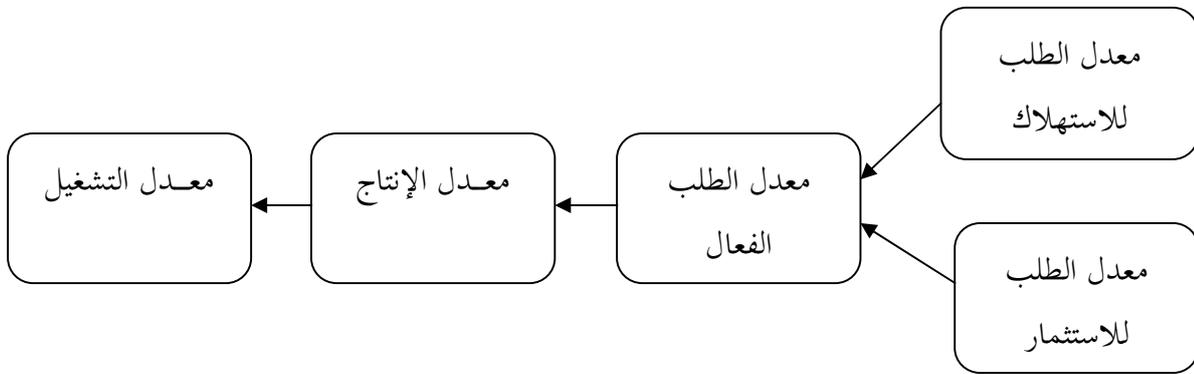
¹ - كمال عايشي، سليم بوهيدل، مداخلة بعنوان الانفاق الحكومي كأداة لتوسيع آفاق التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2001-2010، جامعة باتنة الجزائر، ص5-6-7.

➤ المضاعف: إن المضاعف الكينزي يقوم على أربعة فروض هي وجود بطالة لا إرادية، اقتصاد صناعي، وجود فائض في الطاقة الإنتاجية للسلع الاستهلاكية وتوفر سلع رأس المال اللازمة لزيادة الإنتاج.

إضافة لما سبق فإن المناخ الاستثماري في أي بلد يتأثر باختلالات الاقتصادية خاصة ما تعلق بالتضخم وتقلبات سعر الصرف، إذ أنه من شأن هذه المتغيرات أن تؤثر عكسيا على الاستثمارات.

وانطلاقا من هذه النظرية يمكن الاعتماد على زيادة الانفاق الحكومي لتحفيز الطلب الداخلي وبغرض الوصول الى زيادة معدلات التشغيل، وذلك كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-5): سياسة النمو عن طريق الطلب (نظرية كينز).



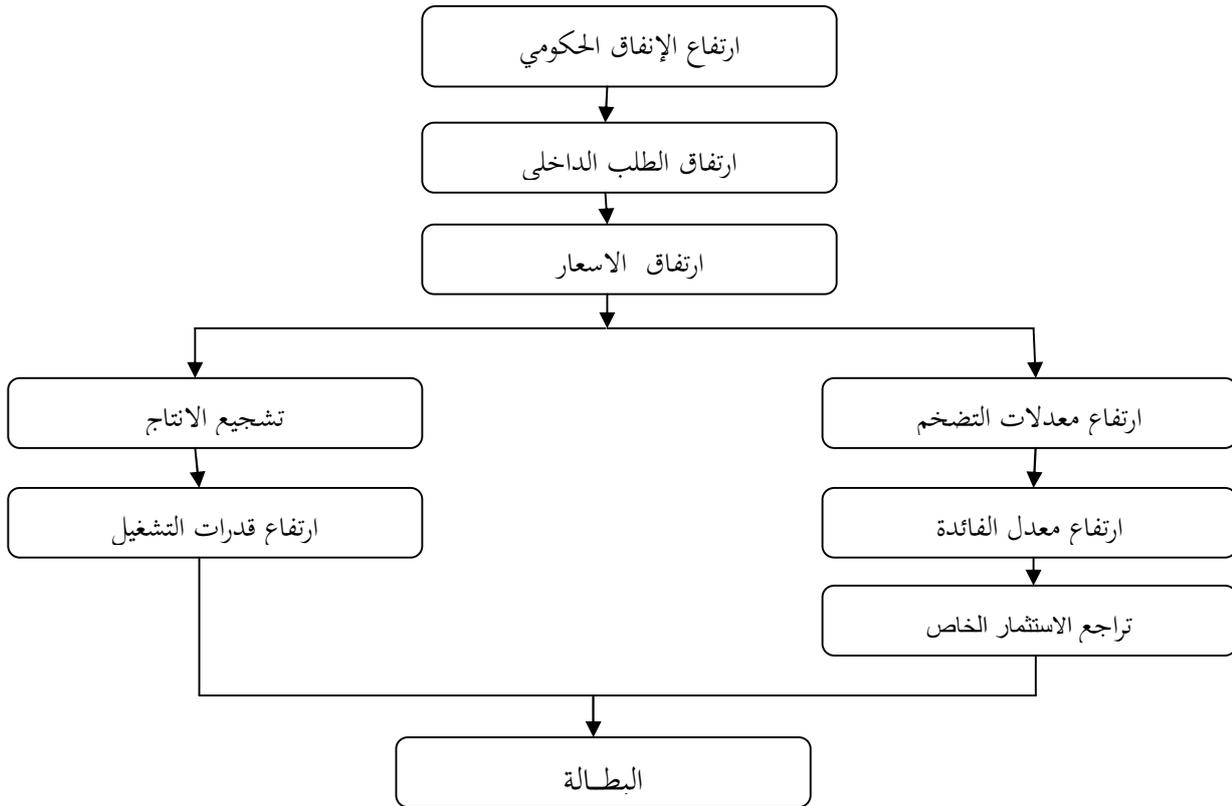
المصدر: كمال عايشي، سليم بوهيدل، مداخلة بعنوان الإنفاق الحكومي كأداة لتوسيع آفاق التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2001-2010، جامعة باتنة الجزائر، ص5.

اعتمادا على الشكل الأعلى فإن الاقتصاد يضمن بشكل تلقائي توفير معدلات تشغيل معينة، اعتبارا من أن أي اقتصاد يجب أن يتوفر على معدل طلب للاستهلاك يخلقه المجتمع نتيجة ضروريات الحياة، إضافة الى معدل طلب الاستثمار توفره النشاطات الاقتصادية داخل البلاد، لكن و ان حدث هناك خلل في توازن سوق التشغيل بسبب عجز الاستهلاك والاستثمار عن توفير معدلات التشغيل الكافية، يجب على الدولة بصفتها المنظم للحياة الاقتصادية التدخل عن طريق إحدى السياسات التالية:

- السياسة النقدية: عن طريق تخفيض معدلات الفائدة.
- سياسة الميزانية: عن طريق رفع معدلات الانفاق الحكومي (سياسة المشاريع الكبرى).
- السياسة الجبائية: خفض معدلات الضرائب على الأنشطة المولدة لمناصب الشغل.
- سياسة الدخل: عن طريق زيادة التحويلات الاجتماعية لفائدة الأفراد لتشجيع الاستهلاك.

حيث يمكن للحكومة الاعتماد على إحدى السياسات السابقة لتحفيز الطلب الداخلي أو المزاوجة بين سياستين أو أكثر، لكن تبقى أكثر السياسات نجاعة هي رفع معدلات الإنفاق الحكومي و الانخراط في سياسة موسعة للأشغال والمشاريع الكبرى، مما يحقق حجم طلب داخلي إضافي يؤدي إلى ارتفاع معدلات التشغيل، حيث يمكن تتبع مراحل تأثير الإنفاق الحكومي في معدلات التشغيل وفق الشكل التالي:

الشكل رقم (2-6): أثر الإنفاق الحكومي على معدل البطالة



المصدر: كمال عايشي، سليم بوهيدل، مداخلة بعنوان الانفاق الحكومي كأداة لتوسيع آفاق التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2001-2010، جامعة باتنة الجزائر، ص5.

من الشكل لسابق يتضح أن ارتفاع الإنفاق الحكومي يؤدي حتما إلى زيادة الطلب الداخلي على السلع والخدمات، وباعتبار أن الإنفاق الحكومي هو جزء من الطلب الداخلي وارتفاع هذا الأخير يدفع بالمعدل العام للأسعار نحو الارتفاع، في انتظار تحرك الآلة الإنتاجية لتلبية الطلب الإضافي عن طريق زيادة الإنتاج مما يؤدي إلى زيادة الطلب على التشغيل، وبالتالي انخفاض معدلات البطالة، غير أن هذا الانتظار يجب ان لا يطول كثيرا لان

ذلك من شأنه أن يدفع بمعدلات التضخم الى الارتفاع، ومنه ارتفاع أسعار الفائدة على الإقراض وتقليص هامش حركة الاستثمارات الخاصة.

المطلب الثالث: العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتضخم

إن جدلية العلاقة بين النفقات الحكومية وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار تختلف من حيث المبدأ، لذا يرى بعض الاقتصاديين إن النفقات تتأثر بتغيرات المستوى العام للأسعار إذ أن ارتفاعها يعني انخفاض قيمة النقود، مما يعني قيام الحكومة بزيادة حجم أو مبالغ النفقات الحكومية لأجل الوفاء بالحاجات العامة وبالتالي زيادة الكتلة النقدية في التداول، و عليه سنتعرض إلى أهم الجوانب النظرية التي توضح العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتضخم من خلال ما يلي¹:

الفرع الأول: نظرية التضخم الناشئ عن جذب الطلب:

هي تلك الحالة التي ترتفع فيها الأسعار نظرا لسبب وجود فائض في الطلب الكلي عن العرض الكلي سواء، فعند الوصول إلى التوظيف الكامل تؤدي الزيادة في الطلب و زيادة الإنفاق الحكومي الكلي من طرف الدولة إلى جذب الأسعار نحو الارتفاع لمقابلة الفائض عن الطاقة الإنتاجية للمجتمع، وفي هذا المجال هناك وجهتي نظر هما:

- 1- يركز الاقتصاديون على الربط بين الطلب الكلي و العرض الكلي، فإذا زاد الطلب الكلي بسرعة أكبر من العرض فإن الأسعار سوف ترتفع.
- 2- يرى غالبية الاقتصاديين أن الأسعار ترتفع بسبب وجود كمية كبيرة من النقود تطارد كمية قليلة من السلع.

الفرع الثاني: التضخم بدفع النفقة:

يحدث هذا التضخم عندما يستطيع العمال رفع مستوى الأجور عن طريق ضغطهم بواسطة نقاباتهم، و بالتالي يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج والى ارتفاع أسعار المنتجات، مما يدفع بالعمال إلى تحديد مطالبهم برفع الأجور (للعلم فإن كتلة الأجور تمثل نسبة جد مهمة في ميزانية الحكومة).

¹ - بن عزة مجّد، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف -دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تخفيض أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان الجزائر، 2014 / 2015، ص 158-160.

الفرع الثالث: نظرية التضخم الهيكلي.

جاءت هذه النظرية بزعماء الاقتصاديين اللاتينيين "راوول بريتش" الذي يفسر التضخم الهيكلي خاصة في الدول النامية من خلال تحليل الخلل في مكونات العرض الكلي والطلب الكلي وعلاقة ذلك بالتنمية الاقتصادية الذي يحصل نتيجة ذلك، و ينشأ هذا النوع بصورة دقيقة لسببين أساسيين هما¹:

- 1- إنعدام مرونة كل من الأجور والأسعار: في كثير من الدول لا يمكن تخفيض الأجور إلى حد معين، نظرا لعدة عوامل منها الحد الأدنى المضمون من الأجور و كذا أسعار المنتجات التي تتحكم فيها قوى العرض والطلب، بالإضافة إلى عوامل أخرى تتمثل في تكلفة المنتج وهامش الربح اللذان يحددان سعر المنتج.
- 2- تغير بنية الطلب: إذا افترضنا زيادة الطلب على منتجات قطاعات معينة، فإن أسعارها سوف ترتفع مما يؤثر على قطاعات أخرى تستعمل تلك المنتجات كسلع وسطية في إنتاجها، وعليه سوف ترتفع الأسعار في العديد من القطاعات و بالتالي تتوسع الفجوة التضخمية.

¹ - أحمد الأشقر، مرجع سبق ذكره، ص 320.

الخلاصة:

ازدادت أهمية دراسة النفقات الحكومية مع تعاظم دور الدولة وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية، وترجع أهمية النفقات الحكومية إلى كونها الأداة التي تستخدمها في تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية التي تسعى إلى تحقيقها من جهة، ومن جهة أخرى تسعى إلى التأثير على مسار النشاط الاقتصادي ومعالجة التقلبات الاقتصادية مثل البطالة والتضخم بشكل يضمن الاستقرار الاقتصادي.

لذا فإن معظم الدول حاربت ظاهري البطالة والتضخم و مازلت تحاول التخفيف من حدة آثارها السلبية والقضاء عليهما، وهذا كونها تؤثر عكسيا على اقتصاديات الدول، فتم البحث عن طرق وأساليب متنوعة بغية مكافحة ظاهري البطالة والتضخم وعلاجها سواء بتطبيق إجراءات السياسة المالية أو النقدية في علاج التضخم، أو إتباع مبادئ الشريعة الإسلامية التي تولي اهتماما كبيرا بموضوع العمل والترغيب فيه بوسائل كثيرة ويحتقر الفرد الذي يعيش عالة عن غيره، وينكر البطالة على اختلاف أنواعها أو انتهاج أساليب أخرى مختلفة للحد من الآثار الناجمة عنهما.

لذلك سنعرض في الفصل الثالث حالة الجزائر وأثر الانفاق الحكومي على البطالة والتضخم وأهم البرامج والسياسات التي انتهجتها الدول في القضاء عليهما.

الفصل الثالث:

دراسة تحليلية لأثر الإنفاق الحكومي
على البطالة والتضخم في الجزائر

للفترة 2001-2018

تمهيد:

إن الجزائر كباقي دول العالم تواجه عدة تحديات اقتصادية واجتماعية، فهي تسعى منذ الاستقلال إلى تحقيق التنمية الشاملة وحل جميع مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية كالبطالة والتضخم والنهوض بجميع قطاعاتها، ومواجهة هذه التحديات مهما كانت الإمكانيات محدودة من أجل التحرر والاستقلالية من التبعية الاقتصادية والالتحاق بركب الدول الصناعية المتقدمة، إذ أن النفقات الحكومية تأخذ بعين الاعتبار تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، فيتوجب على الدولة الجزائرية بناء استراتيجيات وبرمجة مخططات ضخمة تسخر لها موارد مالية معتبرة، ويكون الغرض من ذلك كله القضاء على البطالة والتضخم من جهة وتحسين النمو الاقتصادي من جهة أخرى.

وبعد الدراسة النظرية لظاهرة الإنفاق الحكومي، البطالة والتضخم في الفصلين السابقين، سنحاول في هذا الفصل إعطاء صورة تحليلية لأثر الإنفاق الحكومي على هاته المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة (2001_2018) من خلال التطرق إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: البطالة في الجزائر.
- المبحث الثاني: تحليل المعطيات الخاصة بمعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2001-2018).
- المبحث الثالث: تقييم و تحليل أثر الإنفاق الحكومي على البطالة والتضخم —دراسة حال الجزائر للفترة (2001-2018).

المبحث الأول: البطالة في الجزائر

سنتناول من خلال هذا المبحث التطرق إلى ظاهرة البطالة في الجزائر من حيث أسباب ظهورها، وأهم الخصائص التي تتميز بها، بالإضافة إلى آليات علاجها وكذا تطور معدلاتها خلال فترة الدراسة.

المطلب الأول: البطالة وأسباب ظهورها في الجزائر

لم يكن مصطلح البطال شائعا ومنتثرا خلال سنوات الرخاء الاقتصادي في فترة الستينات والسبعينات وإلى غاية منتصف الثمانينات بحكم الموارد البترولية الكافية نتيجة أسعار البترول المرتفعة آنذاك، غير أن أسباب الأزمة البترولية سنة 1986 كان لها الأثر الكبير في بداية ظهور البطالة، بل وفي مدة قصيرة أصبحت تشكل إحدى أهم الانشغالات والتحديات والمشاكل الاقتصادية للمؤسسات الرسمية وغير الرسمية، حيث تشير التقارير الرسمية إلى أن البطالة في الجزائر بدأت في الارتفاع من 17% عام 1987 إلى 28% سنة 1995⁽¹⁾، لتصل سنة 2001 بنسبة 27.30% ليبلغ بعدها 10.6% سنة 2014، حيث بلغت في شهر أفريل 2018 نسبة 11.1%.

من أهم الأسباب التي أدت إلى تفاقم مشكلة البطالة في الجزائر يمكن تشخيصها فيما يلي:

- تدخل الدولة في السير العادي لعمل السوق الحرة وخاصة فيما يخص تدخلها لضمان حد أدنى للأجور، إذ أن تخفيض الأجور والضرائب هما الكفيلان بتشجيع الاستثمار وبالتالي خلق الثروة، وفرص العمل.
- اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات وضعف القطاعات الباقية التي لا تمثل سوى 2% من الميزان التجاري الجزائري، بالإضافة إلى المديونية الخارجية وانتهاج سياسة التقشف.
- عزوف الرأسماليين عن الاستثمار إذ لم يؤدي الإنتاج إلى ربح كافي يلبي طموحاتهم.
- التزايد السكاني الكبير في الجزائر وإحلال العمالة الوافدة محل المحلية.
- التزايد المستمر في استعمال الآلات وارتفاع الإنتاجية مما يستدعي خفض مدة العمل وتسريح العمال.
- الأزمة الأمنية التي عصفت بالبلاد وأدت إلى تراجع مستوى الاستثمار الداخلي أو القادم من الخارج والذي يعتبر من أهم العناصر للقضاء على البطالة.
- الثقافة الاجتماعية السائدة والتي تعيب على الفرد العمل في وظائف معينة.

¹ - بوزارة صافية، فعالية وانعكاسات سياسة التشغيل على البطالة والفقر في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2014، مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، المركز الجامعي تيبازة، يومي 8-9 ديسمبر 2014، ص 556-557.

- عدم نجاح القوانين المحفزة للاستثمار في توليد فرص عمل بالقدر الكافي.

المطلب الثاني: خصائص البطالة في الجزائر وآليات علاجها

الفرع الأول: خصائص البطالة في الجزائر

تتميز البطالة في الجزائر بعدة خصائص يمكن إنجازها كما يلي:

- البطالة في عالم الريف في ارتفاع مستمر رغم المخططات الوطنية الموجهة للريف الجزائري لاسيما نذكر المخطط الوطني للتنمية الريفية، وربما يعود هذا إلى عزوف الشباب الجزائري عن مواجهة الأعمال الريفية كالزراعة والتوجه نحو الأعمال الإدارية، ولقد سجل معدل البطالة في الريف الجزائر 37.8% نسبة 2001، و42.4% نسبة 2005.

- أكثر من 69% من البطالين الجزائريين لم يسبق لهم العمل وتنحصر أعمارهم بين 16 و 19 سنة.

- أغلب البطالين في الجزائر من فئة الذكور ولا يمثل الإناث سوى 20.4% من طالبي العمل.

- متواجدة بنسب عالية عند حاملي الشهادات العليا.

الفرع الثاني: آليات علاج البطالة في الجزائر:

لقد أطلقت الجزائر عدة برامج ذات طابع إنفاقي للنهوض بالتشغيل والقضاء على معضلة البطالة لذا باتت سياسية التشغيل في الجزائر منذ عشرية ونصف تشكل الانشغال الأول لدى السلطات العمومية، ويرجع ذلك بالأساس إلى تزايد مستوى الطلب على العمل بوتيرة تفوق نمو العرض، وهو ما يعني ارتفاع البطالة.

من جهة أخرى تعتبر سياسة التشغيل السياسية التي تهدف إلى تحقيق العدالة الكاملة وتنمية قرص العمل نمو متناسقا في مختلف الصناعات والمناطق، كما تعتبر سياسة التشغيل في الجزائر جميع البرامج أو الأجهزة والتي أنشئت بغرض إدماج البطالين في سوق الشغل من خلال نشاط للشخص البطال يكسبه وضع اجتماعيا وماليا تحت مظلة الأجهزة والبرامج التالية:

1- عقود ما قبل التشغيل: طبقا للمرسوم رقم 98-402 المؤرخ في 23/12/1998 المتضمن الإدماج

المهني لضمان الحاملين لشهادات التعليم العالي والمتمهنيين الساميين، خريجي المعاهد الوطنية للتكوين⁽¹⁾، الذين

¹ - الجريدة الرسمية رقم 91 الصادرة بتاريخ 06 ديسمبر 1998.

تتراوح أعمارهم بين 19 سنة و35 سنة، وتهدف إلى تمكين هذه الفئة من اكتساب الخبرة الكافية لإدماجهم في سوق العمل، إذ تم توظيف 59781 شاب سنة 2004 مقابل 5200 شاب خلال سنة 2003، لكن هذا البرنامج لم يجد القبول من طرف الشباب بسبب ضعف قيمة التعويضات المالية وإمكانية عدم الإدماج في العمل بعد انتهاء مدة التشغيل، حيث بلغ عدد المناصب 258869 خلال الفترة 1999-2008⁽¹⁾.

2- **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (Ansej):** أنشأت سنة 1996 وتعمل على إعانة الشباب العاطل عن العمل لإنشاء مؤسسة مصغرة بحيث نقل تكلفتها عن 10 ملايين دينار في إطار نفس البرنامج سنة 2004، وقد تم إنشاء 6677 مؤسسة صغيرة من خلالها تم توفير 18980 منصب عمل، وتؤكد الإحصائيات أن عدد المناصب المحدثة خلال الفترة 1999 - 2008، كان 276174 منصب.

3- **الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (Cnac):** لقد تم إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 94 وذلك سنة 1994، حيث يخص الصندوق كل البطالين الذين فقدوا أعمالهم بصفة لا إرادية، لأسباب اقتصادية سواء في إطار التقليل من عدد العمال أو حل المؤسسات، المعنيون بالاستفادة تتراوح أعمارهم ما بين 35 و 50 سنة، ويكمن دور هياكل الصندوق للتأمين عن البطالة في المحافظة على الشغل وحماية الإجراء⁽²⁾، وقد ساعد هذا الصندوق بالاحتفاظ بـ 1837 منصب شغل سنة 2004.

4- **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (Angem):** نشأت هذه الوكالة بموجب قرار اللجنة الحكومية في 01 ديسمبر 2003، حين يعتبر القرض المصغر من بين الآليات التي اتخذتها الدولة لحل مشكلة البطالة، أو أولئك الذين يمارسون عملا مؤقتا غير مضمون ولكل من يرغب في خلق منصب ذاتي بنفسه، مما يسمح ببحث وتطوير نشاط منتج للسلع وخدمات.

كان الانطلاق الرسمي لتنفيذ هذا النوع من التمويل منذ السداسي الثاني، كان الهدف منه إيجاد مناصب الشغل من جهة، والسعي لبروز هؤلاء الشباب كأفراد مهمين في المجتمع يساعد على تحقيق مشاريع معتبرة ومنه القضاء على التهميش الاجتماعي، حيث يمول هذا الجهاز من قبل الصندوق الوطني لدعم تشغيل وتسيير الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والتكوين التركيبية المالية للتمويل تأخذ ثلاث أشكال⁽³⁾.

¹ - بن عيسى كمال الدين مراسل محمد، تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001 - 2004، أباح المؤتمر الدولي جامعة سطيف 1، يومي 12/11 مارس 2013، ص 12 - 13.

² - بوزارة صافية، مرجع سابق، ص 560.

³ - مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل التجارية الجزائرية، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، الأردن، 2009، ص 289 - 290.

أ- التمويل الذاتي: في هذه الصيغة يتشكل الاستثمار كله من الحالة المالية للشباب أو الشباب أصحاب المشاريع إعداد امتيازات مع إعطاء استثنائية من الإعفاءات الجبائية وشبه الجبائية.

ب- التمويل الثنائي: بالإضافة إلى المبادرة الشخصية تمنح الوكالة قرضا بدون فوائد ويكون الاستثمار والإنشاء بتمويل ثنائي كالتالي:

الجدول رقم (3-1): التركيبة المالية لتمويل الثنائي:

مستوى التمويل	المساهمة التنموية	القروض بدون فوائد
المستوى الأول: أقل أو يساوي 2000.000 دج	%75	%25
المستوى الثاني: قيمة الاستثمارين 2000.000 دج و 10000.000 دج	%80	%20

ت- التمويل الثلاثي: في هذه الصيغة يتدخل البنك كطرف ثالث في تمويل هذه الأموال حسب مناطق إنشاء المشروع وأهمية القطاع بالنسبة لإنشاء مناصب شغل دائمة والتركيبية المالية للاستثمار الثلاثي تكون حسب قيمة الاستثمار كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-2): المستوى الأول قيمة الاستثمار تساوي أو أقل من 2000.000 دج

المساهمة الشخصية	القروض بدون فوائد	القرض البنكي
%5	%25	%70

الجدول رقم (3-3): المستوى الثاني قيمة الاستثمار ما بين 2000.000 دج و 10000.000 دج

المساهمة الشخصية		القروض بدون فوائد	القرض البنكي	
المناطق الخاصة	المناطق الأخرى		المناطق الخاصة	المناطق الأخرى
%8	%10	%20	%72	%72

جدول رقم (3-4): تخفيض الفائدة.

المناطق الخاصة	المناطق الأخرى	المناطق الخاصة	المناطق الأخرى
القطاعات ذات الأولوية	%92	%75	
القطاعات الأخرى	%75	%50	

5- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية: امتد هذا البرنامج في الفترة 2001 – 2004 سمح بإنشاء 822187 منصب عمل ويمكن لقطاع الفلاحة تطوير التشغيل بفضل أفاق تكييفه وتوسيع مجاله⁽¹⁾، يهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي إضافة إلى توفير فرص التشغيل.

6- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (Andi): تهدف هذه الوكالة إلى تشجيع الاستثمارات، وذلك من خلال الخدمات التي تقيدها، وتقرير الضريبة المرتبطة بالاستثمار والذي ينعكس إيجابيا في إحداث مناصب شغل، وبالتالي التخفيف من البطالة منذ إنشاء الوكالة سنة 2001⁽²⁾ بمبلغ 743.97 مليار دينار، سمح بتوفير 178166 منصب شغل وتتوقف فعالية الوكالة على توفير محيط مشجع للاستثمار، حيث بلغ عدد المشاريع الاستثمارية المسجلة لدى الوكالة في جانفي 2018، 5057 مشروع بمبلغ مالي قدره (1905) مليار دج، أي ما يعادل 17 مليار دولار حسب ما أفاد به المدير العام للوكالة السيد عبد الكريم منصوري.

الجدول رقم (3-5): حصيلة التصريح بالاستثمار وعدد المناصب المصرح بها خلال الفترة 2002-2010.

السنة	عدد المشاريع	المبلغ (مليون دج)	عدد الوظائف
2002	523	104804	30674
2003	1882	403758	37579
2004	903	240847	25007
2005	873	206731	44244
2006	2226	509350	62887
2007	4556	655670	91808
2008	7133	1773545	97698
2009	8024	469205	72440
2010	6759	401348	67594

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ons

¹ - بن عيسى كمال الدين، مراسل مجلّد، مرجع سابق، ص 13 - 14.

² - المرسوم التنفيذي رقم 282/01 المؤرخ في 24/09/2001، المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية العدد 55 الصادرة بتاريخ 26/09/2001.

من خلال معطيات الجدول بلغ عدد المشاريع منذ سنة 2002 إلى غاية 2010 حوالي 32879 بعد أن كان سنة 2002 حوالي 523، حيث ساهم في خلق 97698 منصب شغل سنة 2008 بعد أن كان 30674 سنة 2002 نتيجة الغلاف المالي الضخم المقدر بـ 1773545 مليون دج، لكن في سنة 2009 انخفض التخصيص المالي مقابل زيادة في عدد المشاريع و البالغ عددها 8024 مقارنة بالسنة السابقة.

7- التنقل المأجور بمبادرة محلية أي تشغل الشباب: وهو برنامج تم إطلاقه سنة 1990 للتقليل من حدة البطالة التي كانت تعرفها الجزائر أثناء التحول إلى اقتصاد السوق.

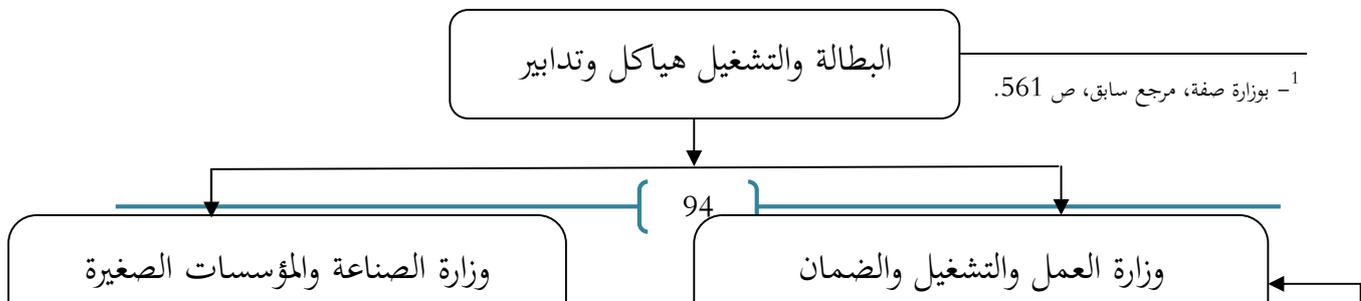
8- الشبكة الاجتماعية: عبارة عن آلية استحدثتها الحكومة الجزائرية سنة 2001 في إطار التقليل من البطالة وتوفير التنقل من جهة، وتحقيق المنفعة العامة من جهة أخرى.

9- مشروع الجزائر البيضاء: هو مشروع يهدف إلى تغيير وجه الجزائر السياسية وذلك إنطلاقا من توظيف جزء كبير من اليد العاملة وهذا من شأنه التخفيف من البطالة.

10- مشاريع صناديق الزكاة: هو هيئة تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقات بدأ نشأته سنة 2003، حيث يعمل على جمع أموال الزكاة وتوزيعها على مستحقيها، وهو مشروع أساسي ذو بعد إسلامي يعتمد أساسا على مورد واحد وهو الزكاة.

11- المحلات التجارية لفائدة البطالة موزعة عبر البلديات: هو مشروع رئاسي يضم 10 محلات في كل بلدية يهدف إلى تشغيل الشباب والقضاء على البطالة من جهة ورفع مستوى التجارة الجزائرية من جهة أخرى⁽¹⁾.

الشكل رقم (3-1): هياكل وتدابير محاربة البطالة ودعم التشغيل في الجزائر



المصدر: بوزارة صافية، فعالية وانعكاسات سياسة التشغيل على البطالة والفقر في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2014، مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، المركز الجامعي تيبازة الجزائر، يومي 8-9 ديسمبر 2014، ص 561.

المطلب الثالث: تحليل تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001_2018)

إن ظاهرة البطالة بقيت الشغل الشاغل بالنسبة للحكومة الجزائرية، فهي من بين الظواهر السلبية التي تهدد السلم و الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، باعتبار أن دخل الفرد يمثل صمام الأمان والاستقرار له ولجتمعه، في حين أن البطالة والحرمان من الدخل يولدان الاستبعاد و التهميش الاجتماعي، و للوقوف على وضعية البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة نستعرض الجدول التالي:

جدول رقم (3-6): تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001_ 2018).

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006
معدل البطالة%	27,30	25,66	23,71	17,651	15,30	12,51

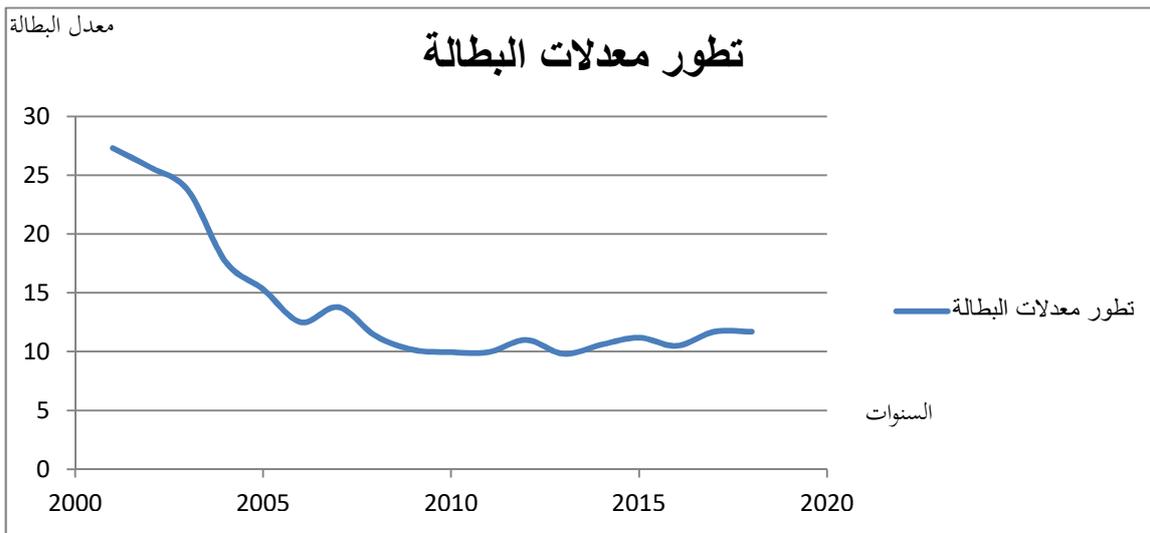
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012
معدل البطالة%	13,79	11,33	10,16	9,96	9,97	11

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018
معدل البطالة%	9,82	10,6	11,2	10,5	11,7	11,7

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على: _ قاعدة بيانات البنك الدولي.
_ الديوان الوطني للإحصاء.

ويمكن أيضا تتبع تطور معدلات البطالة في الجزائر من خلال المنحنى التالي:

الشكل رقم (3-2): تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001_ 2018).



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على إحصائيات الجدول رقم (3-6)

من خلال الجدول و الشكل أعلاه يمكن تحليل معدلات البطالة في الجزائر من خلال مرحلتين:

ـ الفترة من 2001 إلى 2014: خلال هذه الفترة عرفت معدلات البطالة الجزائر تراجعاً في كل سنة عن السنة التي قبلها، حيث نجد سنة 2001 معدل البطالة بلغ 27,30% و هو أعلى مستوى لينخفض عام 2004 إلى 17,65% و انطلاق من هذه السنة بدأت معدلات البطالة في الانخفاض إلى أن وصلت إلى 10,6% سنة 2014، ويمكن إرجاع ذلك خلال السنوات الأخيرة بالدرجة الأولى إلى الوضعية الأمنية للبلاد التي ساعدت على الاستقرار السياسي، وبالتالي تحسن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي ساهم فيها بقدر كبير مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، إضافة إلى تحسن الوضعية النقدية والمالية واحتياطي الميزانية العامة نتيجة ارتفاع أسعار البترول، و بالتالي خلق مناصب الشغل والتخفيض من حدة البطالة، للإشارة فقد بلغ عدد البطالين 1151000 شخص سنة 2014 وهي نسبة متفاوتة بين الجنسين حيث نسجل 8,8% لدى الذكور و 14,2% لدى الإناث.

ـ الفترة من 2015 إلى 2018: بلغت فئة البطالين حسب المكتب الدولي للعمل 1337000 شخصا سنة 2015 مسجلا بذلك ارتفاعا ب 0,6 مقارنة بسنة 2014، ويعود هذا الارتفاع أساسا إلى تزايد معدل البطالة لدى الذكور ب 0,7 نقطة وانخفاضها لدى الإناث ب 0,5 مع التباين حسب السن والمستوى التعليمي، حيث بلغ المعدل لدى الشباب (16_24 سنة) 29,9%، أما السنتين الأخيرتين حسب الديوان الوطني للإحصاء تميز سوق العمل في افريل 2018 بارتفاع حجم اليد العاملة النشيطة مقارنة بسبتمبر 2017 بقدر ايجابي بلغ 128000 شخص ويعود ذلك إلى الارتفاع في حجم السكان العاملين (190000) و تراجع لحجم السكان الباحثين عن العمل خلال هذه الفترة (62000).

المبحث الثاني: تحليل المعطيات الخاصة بمعدل التضخم خلال الفترة (2018_2001)

يتحدد السعر في السوق بقوى العرض و الطلب، فإذا ارتفع الطلب أكثر من العرض أدى ذلك إلى ارتفاع الأسعار، غير أن الملاحظ في حالة الجزائر أن العرض في السلع الغذائية لا تحكمه قوى داخلية بقدر ما تحكمه قوى خارجية، فالعرض لا يعرف نمواً بالقدر الذي يعرفه الطلب نظراً للزيادة السكانية من جهة والزيادة في الاستهلاك من جهة أخرى، لذا سنقوم في هذا المبحث بمحاولة قراءة المعطيات الخاصة بمعدلات التضخم المسجلة خلال فترة الدراسة، وهي معطيات سنوية مستمدة من إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء وقاعدة بيانات البنك الدولي من المواقع الرسمية الخاصة بالإحصائيات وبالتحديد الخاصة بارتفاع الأسعار و التضخم.

المطلب الأول: تطور الكتلة النقدية.

تلعب النقود دور مهماً في الاقتصاد، حيث تعتبر الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي، فإجراءات إصدارها تختلف من بلد لآخر وفقاً لنموذج التنمية المتبعة و كذا نوع التسيير الاقتصادي، كما تختلف الكتلة النقدية باختلاف السياسات النقدية المطبقة في الاقتصاديات الحديثة لمراقبة تطور الرصيد النقدي في اقتصادها و معرفة العوامل المؤدية للإصدار النقدي.

الفرع الأول: تعريف الكتلة النقدية:

هي مجموع الأموال المتاحة النقدية وشبه النقدية (الكمية المجمعة على التوظيفات السائلة لأجل قصير بإدارة المؤسسات المالية والمصرفية) المتداولة في كافة أشكال النقود التي يحوزها الأفراد أو المؤسسات في أي اقتصاد ويتم إدارتها بواسطة النظام المصرفي و الخزينة العامة وتتكون من¹:

1- **الكتلة النقدية بالمعنى الضيق M1**: وتشمل العملة الورقية والمعدنية الموجودة في السوق والتي يتداولها الأفراد في معاملاتهم اليومية، مضافاً إليها حجم النقود المحتفظ بها لدى البنوك التجارية على شكل حسابات جارية وودائع تحت الطلب.

2- **الكتلة النقدية بالمعنى الواسع M2**: و تشمل M1 مضافاً إليها الودائع الادخارية والودائع لأجل التي تستحق خلال مدة قصيرة.

¹ - عبد الصمد سعودي، محاضرات موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير في مقياس الاقتصاد النقدي و أسواق رأس المال، جامعة محمد بوضياف المسيلة الجزائر، 2016/2017، ص 34-35.

3- الكتلة النقدية الأكثر توسعا M3: و التي تسمى سيولة الاقتصاد وهي قليلة الاستعمال، وتشمل بالإضافة إلى M2 الودائع لأجل والتي تستحق بعد مدة طويلة.

فالبنك المركزي هو الذي يؤثر في عرض الكتلة النقدية من خلال ثلاث عوامل وهي متطلبات الاحتياطي القانوني الجزئي من خلال تغير نسبة الاحتياطي الإلزامي، والاحتياطات غير المقترضة بواسطة عملية السوق المفتوحة، و الاحتياطات المقترضة من خلال تغير سعر إعادة الخصم، بالإضافة الى العوامل الثلاثة السابقة يمكن أن تؤثر في عرض النقود سلوك البنوك التجارية نفسها بالنسبة للاحتفاظ باحتياطات فائضة، وسلوك الجمهور بالنسبة لطلبه على العملة في التداول.

الفرع الثاني: مقابلات الكتلة النقدية:

إن العناصر المقابلة للكتلة النقدية من نقد حاضر وودائع جارية و وودائع لأجل و وودائع الحكومة يجب أن يكون لها مقابل لدى البنك المركزي، ويمكن التمييز بين أربعة أنواع من المقابلات للكتلة النقدية و المتمثلة فيما في:

1- القروض المقدمة للاقتصاد: وتتمثل في المستحقات الممنوحة للمؤسسات و التسبيقات المقدمة للعائلات و هذه القروض تعتبر إحدى المقابلات النقود لكون منحها يؤدي إلى الزيادة في كمية النقود المتداولة بالإضافة إلى ارتفاع مستواها الذي يؤدي إلى ارتفاع الوسائل النقدية المتاحة، والعكس بالنسبة إلى انخفاضها¹.

2- الذهب: يتمثل في مجموع السبائك والقطع النقدية الذهبية لدى البنك المركزي، ويستعمل الرصيد الذهبي لتغطية إصدار النقد القانوني وكذا تحديد سعر الصرف، حيث يستعمل الذهب في حالة عجز ميزان المدفوعات و أثناء الأزمات الاقتصادية وتفقد الدول ثقتها في العملات الوطنية.

3- العملات الأجنبية: يتكون من الاحتياطي الدولي أو السيولة الدولية خاصة الدولار الأمريكي واليورو بالإضافة إلى الذهب، أما مصدر هذه العملات فيكون أما نتيجة لتصدير سلع وخدمات وطنية إلى الخارج، دخول رؤوس الأموال الأجنبية في شكل استثماري أو قروض، أو نتيجة قبض فوائد رؤوس الأموال الوطنية المستثمرة في الخارج و عوائد اليد العاملة المهاجرة.

4- الائتمان المقدم إلى الخزينة العمومية: تقوم الخزينة العمومية بتسيير ميزانية الدولة عن طريق بنود النفقات والإيرادات العامة، ومع تعاظم دور الدولة وزيادة التكاليف عنها أخذت على عاتقها القيام بوظائف

¹ - بشيكر عابد، نمذجة قياسية إقتصادية لحدود الطلب على النقود في الجزائر (1970-2008)، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2010/2009، ص 19.

أخرى، فلهذا عندما يحدث اختلال في توازن ميزانيتها تلجأ الدولة إلى البنك المركزي لمنحها الائتمان اللازم لسد هذا العجز فتقدم له الخزينة مقابل ذلك سندات تعترف فيها بمديونيتها له تسمى بأذونات الخزينة، وبما أن هذه السندات لها سيولة عالية ومضمونة فانه يمكن خصمها لدى البنوك التجارية و إعادة خصمها لدى البنك المركزي، وبالتالي سيتحول جزء منها إلى نقود قانونية وهو ما يؤدي إلى التأثير على حجم الكتلة النقدية بالزيادة أو النقصان عند اتباع سياسة انكماشية، و يتضمن هذا المقابل تسبيقات البنك المركزي وتسليفات البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وقروض الأعوان غير الماليين (الأسر و المؤسسات)¹

الفرع الثالث: تطور الكتلة النقدية.

شكلت متابعة تعزيز الوضعية النقدية والتحسين الواضح لدي البنك إلى تكوين الأسس المحددة لتطويرها، وهو ما يؤثر بعمق على الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية، وقد خصصنا هذا الفرع إلى تطور الكتلة النقدية في الجزائر.

جدول رقم (3-7): تطور الوضعية النقدية في الجزائر خلال الفترة (2001-2018).

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006
النقود وأشباه النقود M2	2473,50	2901,50	3354,40	3738,00	4146,90	4933,70
النقود	1238,50	1416,30	1630,40	2160,50	2422,70	3167,60
أشباه النقود	1235,00	1485,20	1724,00	1577,50	1724,20	1766,10

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012
النقود وأشباه النقود M2	5994,60	6955,90	7173,10	8280,70	9929,20	11015,1
النقود	4233,60	4964,90	4944,20	5756,40	7141,70	7681,50
أشباه النقود	1761,00	1991,00	2228,90	2524,30	2787,50	3333,60

¹ - عبد الصمد سعودي، مرجع سبق ذكره، ص 36.

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018
النقود وأشباه النقود M2	11941,5	13686,7	13704,5	13816,3	14974,6	16159,2
النقود	8249,80	9603,0	9261,2	9407,0	10266,1	10995,4
أشباه النقود	3691,70	4081,80	4443,3	4409,3	4708,5	5163,8

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على التقارير السنوية والثلاثية لبنك الجزائر من 2003 إلى 2018.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الكتلة النقدية سجلت توسع في المجموع M2 من 2473,50 مليار دينار سنة 2001 إلى 16159,20 مليار دينار سنة 2018 وهو ناتج عن تطبيق سياسة نقدية توسعية بسبب التوسع القوي لشبكة الكتلة النقدية التي تتكون من الودائع بالعملة الصعبة و من الودائع لأجل التي ارتفعت بسبب الادخار المالي لسونطراك¹، ومن خلال تحليل الوضعية النقدية في الجزائر يتضح أنها غاية في التعقيد، و بالرغم من وضوح أهداف السياسة النقدية فإنه لا يمكن تجاهل أمور أخرى قد تؤثر على تحقيق الهدف النهائي، فظاهرة السيولة قد تتبأ بحدوث ضغوط تضخمية تهدد الاستقرار الاقتصادي مستقبلا، لذا يجب التنسيق بين مختلف السياسات خاصة منها المالية لتحقيق التنوع الاقتصادي و التقليل من التبعية للخارج التي جعلت الاقتصاد الجزائري عرضة لتقلبات الأسواق العالمية.

المطلب الثاني: إستراتيجية استهداف التضخم في الجزائر

إن الإلمام بنشأة و تطور سياسة التضخم يمثل إستراتيجية جديدة لإدارة السياسة النقدية من قبل البنوك المركزية من خلال تحديد معدلات كمية لتحقيق الاستقرار في المدى الطويل²، الأمر الذي دفع الى تبني أسلوب حديث لإدارة السياسة النقدية مبني على مقارنة مباشرة للحد من التضخم، سواء من قبل الدول المتقدمة أو النامية، حيث عرف هذا الأسلوب بسياسة استهداف التضخم.

¹ - المجد بن عدة، واقع سياسة استهداف التضخم في الجزائر للفترة 2001-2014 ومتطلبات تفعيلها بالاعتماد على التجربة التركية، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 03، العدد 01، غليزان الجزائر، 2017، ص 15.

² - وجدي جميلة، السياسة النقدية و سياسة استهداف التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2014، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان الجزائر، 2015/2016، ص 94.

الفرع الأول: تعريف سياسة استهداف التضخم وشروطه:

أولاً: تعريف استهداف التضخم:

عرف Eser Tuter سياسة استهداف التضخم سنة 2002 بأنه نظام للسياسة النقدية يتميز بالإعلان العام عن الهدف الرسمي لمجالات أو هدف كمي لمعدل التضخم لفترة زمنية واحدة أو أكثر مع الاعتراف الظاهر بأن تخفيض و استقرار التضخم في المدى الطويل هو الهدف الأول للسياسة النقدية¹

ثانياً: شروط استهداف التضخم

1_ استقلالية بنك الجزائر وذلك من خلال إتباع عدة معايير نوجزها كما يلي:²

- السلطة وحرية البنك المركزي من خلال تحديد مدى تدخل الحكومة بشأن هذه السياسة،
- مدى التزام البنك بتمويل العجز في الميزانية،
- سلطة الحكومة في عزل وتعيين محافظي البنوك المركزية و أعضاء مجلس الإدارة،
- الحفاظ على استقرار الأسعار وقيمة العملة كهدف أساسي.

2_ الإعلان عن معدل معين للتضخم لفترة زمنية محددة وهو ما لم تلتزم به السلطات النقدية لحد الآن.

3_ توفر البيانات من خلال توفير آليات وبرامج للتنبؤ بمعدل التضخم مما يستدعي منه تشكيل بنك معلومات يحتوي على معطيات عن المتغيرات تمكنه من رصد معدل التضخم على المدى الطويل

4_ الشفافية والمساءلة من خلال تكثيف الاتصال بالجمهور والأسواق لشرح أهدافه

الفرع الثاني: معوقات استهداف التضخم في الجزائر

1_ عودة التضخم إلى الارتفاع بسبب السياسة التوسعية التي تنتهجها الحكومة يحول دون تبني السلطات النقدية لهذه السياسة ويجد من مصداقيتها

¹ - سماحي أحمد، دور السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر _دراسة قياسية للفترة 2002_2016، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14/العدد 18، جامعة تلمسان، الجزائر، 2018/10/29، ص 159

² - دبات أمينة، السياسة النقدية واستهداف التضخم بالجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان الجزائر، 2014/2015، ص 202_210

2_ قلة البيانات وعدم دقتها في تقدير مؤشرات التضخم وعدم تعميمها على كامل التراب الوطني

3_ عدم استقرار المتغيرات خصوصا خلال الفترة الانتقالية مما يجد من قدرة الاعتماد على التنبؤات

4_ ضعف قدرة الحكومة في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية اللازمة نظرا لضعف المؤسسات القائمة والمعوقات البيروقراطية، مما يعكس ذلك ترتيب الجزائر في المؤشر الدولي لتقدير درجة الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية¹.

الفرع الثالث: تقييم سياسة استهداف التضخم:

لقد أدى الانفراج المالي مع مطلع الألفية الثالثة والذي بدأ بتحسين إيرادات الدولة من صادرات المحروقات وإستقرار المؤشرات الكلية النقدية منها، إلى انتهاج الحكومة منحى مغاير في السياسة الاقتصادية الكلية، حيث أصبحت تعتمد على سياسة اقتصادية جديدة ذات توجه كينزي، تهدف أساسا إلى رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي الاستثماري وتشجيع الاستثمار الإنتاجي لتوفير الموارد المالية اللازمة لتحقيق أهداف برنامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو الاقتصادي، مما جعل السياسة النقدية كأداة ثانوية مساعدة للسياسة المالية على طول الفترة 2001-2016 مع منح صلاحيات أوسع لوزارة المالية لجعل السياسة النقدية تتماشى ومتطلبات هذه البرامج.

لقد عرفت سنة 2000 أدنى مستوى لمعدل التضخم في الجزائر ويرجع ذلك إلى تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي التي استدعت قيام السلطات بتحرير الأسعار، رفع أسعار الفائدة والتخلي عن الإصدار النقدي لتمويل عجز الموازنة، وفي المقابل تعد هذه الفترة مغايرة تماما في تطور معدلات التضخم نتيجة لتطبيق سياسة مالية توسعية، ونتائج الجدول الموالي تبرز أهم التغيرات التي حصلت².

¹ - سماحي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 163

² - المحمّد بن عدة، مرجع سابق ذكره، ص 11.

جدول رقم: (3-8): تطور معدل التضخم الفعلي والمستهدف في الجزائر خلال الفترة 2001-2018

سنة الأساس 2001 = 100

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006
المستوى العام للأسعار	100,00	101,40	105,72	109,92	111,43	114,01
معدل التضخم الفعلي	4,20	1,40	4,26	3,97	1,38	2,31
معدل التضخم المستهدف	3	3	3	3	3	3
الانحراف (الفجوة)	1,2	-1,6	1,26	0,97	-1,62	-0,69

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012
المستوى العام للأسعار	118,2	123,95	131,06	136,19	142,34	155,00
معدل التضخم الفعلي	3,68	4,86	5,74	3,91	4,52	8,89
معدل التضخم المستهدف	3	3	3	3	4	4
الانحراف (الفجوة)	0,68	1,86	2,74	0,91	0,52	4,89

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018
المستوى العام للأسعار	160,05	164,72	172,65	183,70	193,97	201,45
معدل التضخم الفعلي	3,26	2,92	4,78	6,40	5,59	4,3
معدل التضخم المستهدف	4	4	4,8	4	4	5,5
الانحراف (الفجوة)	-0,74	-1,08	-0,02	2,40	1,59	-1,2

المصدر: - المجد بن عدة، واقع سياسة استهداف التضخم في الجزائر للفترة 2001-2014 ومتطلبات تفعيلها

بالاعتماد على التجربة التركيبية، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 03، العدد 01، غليزان، 2017، ص 12.

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 44، ديسمبر 2018.

- صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، سبتمبر 2018، ص 28.

من خلال قراءة الجدول أعلاه نلاحظ أن السلطة النقدية في الجزائر قد حققت أفضل أداء من حيث استهداف التضخم خلال الفترات 2010-2011-2013 وخفضت الانحراف في حدود النطاق المسموح به

1% بالسالب أو الموجب، وذلك على الرغم من الارتفاع الذي شهدته أسعار المواد الأساسية المستوردة مما أدى إلى تزايد حدة الضغوط التضخمية، أما في سنتي 2008 و 2009 فقد تزايد الانحراف و هذا في ظل ما فرضته الأزمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري) من تباطؤ في معدلات النمو و تزايد جموح التضخم المستورد.

من جهة أخرى فان معدل التضخم السنوي تارة في زيادة وتارة أخرى في نقصان، حيث سنة 2001 بلغ 3,91% ويفسر هذا الارتفاع إلى التحسن في أسعار البترول والانطلاق في تنفيذ البرامج التنموية، بسبب السياسة التوسعية المطبقة في ظل انتعاش أسعار النفط خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2011 إذ وصل معدل التضخم كأقصى حد له 8,9% سنة 2012 مقارنة بسنة 2011 التي سجلت تقريبا ضعف المعدل السابق، ويعود هذا الارتفاع إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية التي تشكل نسبة كبيرة في تشكيلة مؤشر الأسعار والأسعار العالمية وكخلاصة لتقرير السنوي للبنك الجزائري لسنة 2003 أن الهدف من السياسة النقدية هو المحافظة على استقرار الأسعار، لذا تكون الزيادة محصورة في الأرقام القياسية لأسعار المستهلك.

عرفت معدلات التضخم سنة 2009 أعلى معدل لها خلال هذه العشرية أين بلغ 5,74% ليتراجع سنة 2010 إلى 3,91% ويفسر ذلك بالزيادة في الكتلة النقدية للأسعار الدولية للمواد الفلاحية الأساسية المستوردة (حبوب مواد استوائية) و أسعار الجملة للخضر والفواكه الطازجة حيث تراجعت أسعار الإنتاج الصناعي للقطاع العمومي بشكل طفيف إلى 3% في 2010 مقابل 3,4% في السنة المنصرمة و زيادة مؤشر أسعار القطاع الصناعي الخاص بـ 0,2% ليصل إلى 1,5%¹.

في سنة 2013 تحقق الهدف الذي حدده مجلس النقد والقرض (4%) ويعود ذلك إلى المنهج الاستراتيجي للسياسة النقدية بإدارة بنك الجزائر ليصير بذلك التضخم فعليا و يساهم في الاستقرار النقدي و المالي²

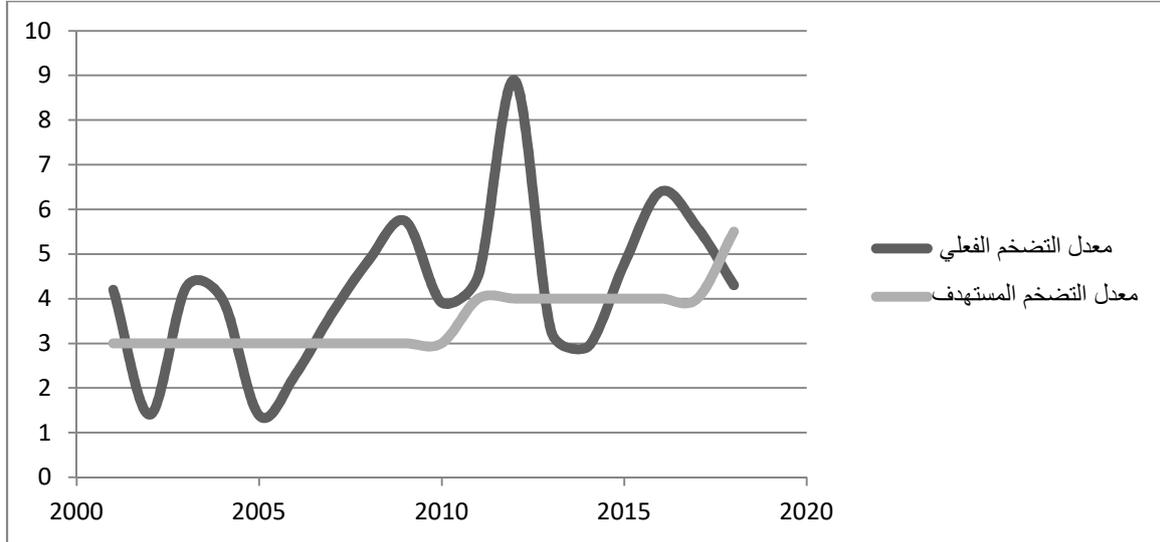
لا تبدو حدة التضخم لسنتي 2015 و 2016 رغم تراجع وتيرته في 2017 أنها راجعة إلى المحددات الكلاسيكية للتضخم، حيث عرفت الكتلة النقدية خلال 2015 و 2016 شبه استقرار ولم ترتفع إلا قليلا خلال سنة 2017، بالإضافة أن السلع المستوردة لا تمثل سوى 25% من السلع والخدمات المدرجة في احتساب مؤشر

¹ - بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي لسنة 2010، جويلية 2011، ص 40.

² - بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية و النقدية لسنة 2014 و أخرى التوجيهات لسنة 2015، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر 2015، ص 13.

الأسعار عند الاستهلاك، وبالتالي تترجم هذه الوضعية إلى ضعف المنافسة والتنظيم والرقابة على مستوى العديد من أسواق السلع والخدمات والتي يتميز البعض منها بتواجد وضعيات مهيمنة¹.

الشكل رقم (3-3): تطور معدلات التضخم الفعلي والمستهدف في الجزائر للفترة (2001_2018)



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول (3-8).

¹ - بنك الجزائر، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات سنة 2017، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، فيفري 2018، ص 19.

المبحث الثالث: تقييم وتحليل أثر الإنفاق الحكومي على البطالة والتضخم حالة الجزائر للفترة (2001-2018)

من المعروف أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يتجسد من خلال السياسة الاقتصادية الكلية التي ترمي إلى تحقيق جملة من الأهداف، أهمها توفير مناصب العمل و القضاء على البطالة وكذا التحكم في المستوى العام للأسعار ومحاربة التضخم، لذا ساهمت الطفرة النفطية في تزايد حجم المداخيل المالية للاقتصاد الجزائري، فانعكس ذلك من خلال البرامج التنموية الضخمة التي أطلقتها السلطات العمومية.

المطلب الأول: سياسة الإنفاق الحكومي بالجزائر في ظل المخططات التنموية للفترة 2001-2018.

يعتبر الإنفاق الحكومي الركيزة الأساسية في السياسة المالية التي تعتمد عليها الدولة الجزائرية لبلوغ أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فالجزائر تعتمد على السياسة الانفاقية ليس اختيارا عشوائيا هكذا وإنما لما تفرضه الظروف و العوامل التي يتصف بها الاقتصاد الجزائري، ويمكن إعطاء بعض العوامل الموضوعية التي ساهمت في ارتفاع الإنفاق الحكومي في الجزائر كما يلي¹:

- ارتفاع أسعار البترول.
- المشاريع المبرمجة سنويا في المخططات التنموية الانفاقية.
- المناصب المالية المفتوحة سنويا.
- ضعف الإنتاج المحلي الوطني.
- ضعف القطاع الخاص وبالتالي انتقال كل الأعباء على عاتق القطاع العام.
- التضخم الناتج عن ارتفاع تكاليف عوامل الإنتاج دون الارتفاع في الإنتاج.
- ضعف الأسواق والمؤسسات المالية في الاقتصاد يجعل الجزائر تعتمد على الإنفاق الحكومي لبلوغ أهدافها الاقتصادية والمالية والاجتماعية.

و فيما يلي سنعرض مسار الإنفاق الحكومي في الجزائر و أهم ما ميزه خلال فترة الدراسة، مع التركيز على أهم المخططات التنموية التي تمت برمجتها و ذلك من خلال التالي:

¹ - بن عيسى كمال الدين، مراس مجّد، مرجع سبق ذكره، ص 8.

الفرع الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001_2004):

1_ محتوى برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي: لقد شهدت بداية 2001 صياغة برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي امتد إلى غاية 2004، خصص له غلاف مالي قدره 525 مليار دينار أي ما يقارب 7 مليار دولار، وأهم ما ميز هذا الفترة هو الزيادة في الأجور بسبب انخفاض القدرة الشرائية للمواطن، كما أن الإنفاق الاستثماري قد زاد بمعدل 20% مقارنة بسنة 2000، فكان التحدي بالنسبة للحكومة هو كيفية إدارة هذا الإنفاق بفاعلية وليس في حجمه، والجدول الموالي يبين مجالات الاستثمار المستفيدة من هذا البرنامج¹.

الجدول رقم (3-9): تخصيصات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001_2004).

النسبة (%)	القيمة المخصصة (مليار دينار جزائري)	القطاعات
95,8	47	دعم الإصلاحات
38,12	65	الفلاحة والصيد البحري
52,21	113	التنمية المحلية
00,40	210	الأشغال الكبرى
14,17	90	الموارد البشرية
100	525	الإجمالي

المصدر: وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص 230.

نلاحظ من خلال الجدول أن مخطط الإنعاش قد ركز على القطاعات الإنتاجية التي تعتمد على التنمية المحلية وعالم الريف، حيث استحوذت القطاعات الأشغال الكبرى والتنمية المحلية والفلاحة والصيد لوحدها على ما يقارب 74% من إجمالي الغلاف المالي المخصص للبرنامج، و قد تم إنشاء 728500 منصب شغل منها 477500 منصب دائم و 271000 منصب مؤقت.

أهداف مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي:

➤ زيادة الإنتاجية.

¹ - روشو عبد القادر، راتول مجّد، دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي الجزائري خلال الفترة 2001_2015، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 12 العدد 12، جامعة شلف الجزائر، جوان 2016، ص

- زيادة دخل الفرد.
- الحد من الفقر و تحسين المستوى المعيشي.
- خلق مناصب عمل و الحد من البطالة.
- دعم التوازن الجهوي و إعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

حيث كل هذه الأهداف لا تتحقق إلا من خلال الاهتمام الفعلي بالقنوات التالية:

- تنشيط الطلب الكلي وذلك من خلال التحول من الفكر النيو كلاسيكي الذي جاءت به برامج صندوق النقد الدولي إلى الفكر الكينزي الذي يتركز على تنشيط الطلب الكلي عن طريق السياسة المالية لتنشيط الاقتصاد.
- دعم المستثمرات الفلاحية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلاقا من كونها منشآت منتجة بصفة مباشرة للقيمة المضافة و مناصب العمل.
- تنمية الموارد البشرية¹.

جدول رقم (3-10): توزيع الغلاف المالي لمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي

الوحدة: مليار دينار جزائري

النسب %	المجموع (المبالغ)	2004	2003	2002	2001	
8,6 %	45,5	/	/	15,0	30,0	دعم الاصلاحات
12,38	65	12,0	22,5	20,3	10,6	الفلاحة والصيد البحري
22,66	119	8,0	35,7	42,9	32,4	التنمية المحلية والبشرية
39,33	206,5	2,0	37,6	73,9	93	الأشغال الكبرى
17,04	89,5	3,5	17,4	29,2	39,4	الموارد البشرية
100	525	20,5	113,2	178,3	213,1	المجموع

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر، السداسي

الثاني من سنة 2001، ص 87.

¹ - بن عيسى كمال الدين، مراسل محمد، مرجع سبق ذكره، ص 9_10.

الفرع الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005_2009)

جاء هذا البرنامج التكميلي لدعم النمو في إطار مواصلة وتيرة البرنامج و المشاريع التي سبق إقرارها و تنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001_2004 و لقد خصص له مبلغ 4202,7 مليار دج (55 مليار دولار)¹، يضاف إلى هذا برنامجين واحد خاص بالهضاب العليا و الثاني خاص بالجنوب ليصبح المبلغ الإجمالي 8705 مليا دينار أي ما يعادل 114 مليار دولار² يتضمن هذا البرنامج محورين أساسيين هما³:

__ بعث برنامج استثماري لغرض تدعيم البنية التحتية و تنشيط القطاعات الاقتصادية.

__ التحكم في الإنفاق الجاري بالحفاظ على استقرار كتلة الأجور و إدارة أحسن للدين العام و تخفيض تدريجي للإعانات المقدمة من قبل الخزينة العمومية

1_ أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي⁴:

- تحديث و توسيع الخدمات العامة.
- تحسين مستوى معيشة الأفراد.
- تطوير الموارد البشرية و البني التحتية.
- رفع معدلات النمو الاقتصادي.

الجدول رقم (3-11): توزيع الغلاف المالي للبرنامج التكميلي لدعم النمو المطبق في الجزائر خلال الفترة 2005_2009:

البرنامج	المبالغ (مليار دج)	النسبة (%)
تحسين ظروف معيشة السكان	1908,5	45,5
السكن	555	

¹ - ليندة كحل الرأس، سياسات التشغيل و سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2000_2010، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2013/2014، ص 141.

² - روشو عبد القادر، راتول مُجد، مرجع سبق ذكره، ص 105.

³ - وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص 231.

⁴ - كريم بودخدوخ، مرجع سبق ذكره، ص 202.

	141	التعليم العالي
	200	التربية الوطنية
	58,5	التكوين المهني
	85,5	الصحة العمومية
	127	تزويد السكان بالمياه
	60	الشباب والرياضة
	16	الثقافة
	95	أعمال التضامن الوطني
	65	إيصال الغاز و الكهرباء إلى البيوت
	19 ,1	تطوير الإذاعة و التلفزيون
	10	انجاز منشأة للعبادة
	26,4	عمليات تهيئة الإقليم
	200	برامج بلدية للتنمية
	100	تنمية مناطق الجنوب
	150	تنمية مناطق الهضاب العليا
40,5	1703,1	تطوير المنشآت الأساسية
	700	قطاع النقل
	600	قطاع الاشغال العمومية
	393	قطاع المياه (السدود والتحويلات)
	10,15	قطاع تهيئة الإقليم
8,0	337,2	دعم التنمية الاقتصادية
	300	الفلاحة والتنمية الريفية
	13,5	الصناعة
	12	الصيد البحري
	4,5	ترقية الاستثمارات
	3,2	السياحة
	4	المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والصناعات التقليدية
4,8	203,9	تطوير الخدمة العمومية وتحديثها

	34	العدالة
	64	الداخلية
	65	المالية
	2	التجارة
	16,3	البريد والتكنولوجيا الجديدة للاتصال
	22,6	قطاعات الدولة الأخرى
1,2	50,0	تطوير تكنولوجيا الاتصال
100	4202,7	المجموع

المصدر: قنادزة جميلة، الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2018/2017، ص 143_144.

من الجدول نلاحظ الارتفاع الكبير لحجم المخصصات الاستثمارية التي بلغت 4202,7 مليار دينار (55مليار دولار)، وهي مبالغ تشكل البداية لتجاوز الطاقة الاستيعابية الوطنية للاستثمارات العامة بمدخلاتها الأمر الذي سيؤدي حتما إلى صعوبة تنفيذها، كما توضح حصيلة تنفيذ هذا البرنامج ما يلي¹:

_ حقق القطاع الصناعي الخاص معدلات ايجابية لكنها تبقى دون المستوى، أما القطاع الصناعي العام فقد سجل معدلات نمو سالبة خلال الفترة 2005_2007.

_ ساهم البرنامج في خفض معدل البطالة حيث انتقل من 17,7% سنة 2004 إلى 10,3% سنة 2009.

_ تم إعادة التقييم للبرامج سنة 2008 المعتمدة ولوحظ تأخر في الانجاز بمبلغ 130 مليار دولار.

الفرع الثالث: برنامج توظيف النمو الاقتصادي (2010_2014):

1_ مضمون برنامج توظيف النمو الاقتصادي (2010_2014):

يعتبر هذا البرنامج مكملا للبرامج السابقة سواء من حيث طبيعة المشاريع أو الأهداف المراد تحقيقها، وقد رصد لهذا البرنامج غلاف مالي يقدر بـ 286 مليار دولار اي 21214 مليار دينار مقسمة إلى محورين، الأول

¹ - روشو عبد القادر، راتول محمد، مرجع سبق ذكره، ص 106

يتضمن إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ إجمالي يقدر بـ 156 مليار دولار أي ما يعادل 11534 مليار دينار، والثاني يتضمن استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها بمبلغ 130 مليار دولار (9700 مليار دينار).

2_ مخصصات برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010_2014): و حسب ملحق بيان السياسة العامة

للووزير الأول فقد تم توزيع اعتمادات هذا البرنامج حسب الجدول التالي¹:

الجدول رقم (3-12): توزيع اعتمادات برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010_2014

النسبة %	القيمة (مليار دج)	
49,59	10122	التنمية البشرية (التربية، التعليم العالي، السكن، الصحة، المياه، التضامن، الشؤون الدينية، الرياضة، المجاهدين التجارة، الطاقة)
31,59	6448	المنشآت الأساسية (الأشغال العمومية كالطرق والموانئ والمطارات، النقل بالسكك الحديدية والمحطات الجديدة، تهيئة الإقليم أي المدن الجديدة)
8,16	1666	تحسين الخدمة العمومية (العدالة، العمل، المالية، التجارة)
7,67	1566	التنمية الاقتصادية (الملاحة، الصيد البحري، المؤسسات الصغيرة، إنعاش وتحديث المؤسسات العمومية)
1,76	360	مكافحة البطالة
1,22	250	البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال
100	20412	المجموع

المصدر: ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989_2012)،

أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2014/2015، ص 260.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، توزيع الاعتمادات لهذا البرنامج بأنه أولى أهمية كبيرة للتنمية البشرية، حيث خصص لها تقريبا نصف قيمة البرنامج، وذلك استكمالاً لما حققته الجزائر في مجال التنمية البشرية باعتبارها الركيزة الرئيسية للتنمية وإحداث نمو اقتصادي مستديم، و تتضمن التنمية البشرية كل من قطاع التربية، التعليم العالي، التكوين المهني وكذا الصحة و السكن، بالإضافة إلى المياه والطاقة... الخ (كل متطلبات الحياة الضرورية)،

¹ - ضيف أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 260.

كما أعطى هذا البرنامج لقطاع المنشآت الأساسية أهمية كذلك حيث قدرت نسبة الإعتمادات المخصصة لهذا القطاع بـ 31,59% وهذا لتحسن البنية التحتية حتى تكون مواتية لتشجيع لكنها ضئيلة مقارنة بمخصصات التنمية البشرية و المنشآت الأساسية للذين مثلا في مجموعهما أكثر من 80% من حجم البرنامج.

3_ أهداف برنامج توظيف النمو الاقتصادي (2010_2014): الأهداف المقرر لبرنامج مواصلة دعم النمو الاقتصادي تتمثل في¹:

- تحسين التنمية البشرية،
- مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية و تحسين الخدمة العمومية،
- دعم تنمية الاقتصاد الوطني،
- التنمية الصناعية،
- تشجيع إنشاء مناصب الشغل،
- تطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي و التكنولوجيات الجديدة للاتصال.

رابعا: البرنامج الخماسي للتنمية 2015_2019:

1_ مضمون البرنامج الخماسي للتنمية 2015_2019:

بناء على المرسوم التنفيذي رقم 15_205 المؤرخ في 11 شوال عام 1436 الموافق لـ 27 يوليو سنة 2015 الذي يحدد كفاءات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 143_302 الذي عنوانه صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توظيف النمو الاقتصادي 2015_2019.²

يعتبر هذا البرنامج مكمل للبرامج السابقة وقد بدأ تنفيذه بداية 2015، وتم فتح حساب رقم 143_302 والذي عنوانه صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توظيف النمو 2015_2019.³

¹ - إيمان بوعكاز، مرجع سبق ذكره، ص 225.

² - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 41، 13 شوال 1436 هـ 29 يوليو 2015، ص 16_17.

³ - زكرياء مسعودي، تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001_2016، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية العدد 06، الواد، الجزائر، جوان 2017، ص 221.

رصدت الدولة لهذا البرنامج نحو 262 مليار دولار وهو يضمن نظرة استشرافية إلى غاية 2019 مع نسبة نمو تقدر بـ7%، هذا المخطط سيواصل الاستثمارات العمومية الخاصة في مجال البنية التحتية و التي غالب ما تستفيد منها الشركات الأجنبية لقدرتها الاستيعابية الكبيرة، مع الأخذ بعين الاعتبار جميع فرضيات تقلبات أسعار النفط بالأسواق العالمية، وسيتم استكمال كافة البرامج والمشاريع المسطرة في المخططات التنموية السابقة (2005_2009، 2010_2014)، وقد أكد الوزير الأول عبد المالك سلال إلى ضرورة ألا يقتصر مجهود تطوير الاقتصاد الوطني على قطاع المحروقات مشيراً إلى دور المؤسسات في بناء اقتصاد قوي خالق للثروة بما يعود بالفائدة على جميع المواطنين، و لكن انخفاض أسعار المحروقات سيؤثر حتماً على تمويل البرامج الاستثمارية فسيكون هناك عجز في تنفيذه تحت ضغط عجز الميزانية العامة، بحيث يتطلب تنفيذ البرنامج معدل 55,2 مليار دولار سنوياً لمدة خمس سنوات¹.

2_ أهداف البرنامج الحماسي للتنمية 2015_2019:

- الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاعات السكن، التربية، الصحة العمومية والربط بشبكات المياه، الكهرباء والغاز... الخ،
- بلوغ نمو قوي للنتائج المحلي الخام بمستوى نمو 7% مع حلول سنة 2019.
- إيلاء الاهتمام أكثر بالتنوع الاقتصادي و تحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات، والاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية، بسبب مساهمتها في الأمن الغذائي وتنوع،
- استحداث مناصب شغل و مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة ومناصب العمل،
- إيلاء عناية خاصة للتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع و ترقية تكوين الأطر واليد العاملة.

لكن مع حلول سنة 2015 استمر انخفاض سعر البترول ولأجل تدارك الوضع الاقتصادي بادرت السلطات في الجزائر إلى تبني عدة إجراءات الهدف منها ترشيد النفقات العمومية، ومنه فقد تم قفل حساب هذا البرنامج بتاريخ 31 ديسمبر 2016 وفتح حساب باسم برنامج الاستثمارات العمومية و المتضمن مبلغ قدره 300 مليار دج، الذي يعطي صورة على انخفاض تمويل برامج الاستثمارات العمومية خلال الفترة المتبقية (2017_2019)، وقد تم تجميد كل العمليات التي لم تنطلق كما صاحب ذلك العديد من الإجراءات التي

¹ - فنادة جميلة، الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2018/2017، ص147_148.

تدخل ضمن سياسة ترشيد النفقات من خلال الالتزام بالعمليات الضرورية والتي تكتسي طابع الأولوية، وهو ما سيؤثر على الأهداف التي كانت تطمح لها البرامج خاصة ما تعلق بالنمو والتشغيل.¹

المطلب الثاني: تطور النفقات الحكومية في الجزائر للفترة (2001_2018)

يدل حجم النفقات الحكومية على مقدار الحاجة العامة التي تقوم الدولة بتأمينها للمواطنين، لذا تتميز السياسة الإنفاقية في الجزائر بتصاعد معدل نمو الإنفاق الحكومي، ويرتبط هذا النمو ارتباطا وثيقا بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها الجزائر، غي أن الزيادة في نسبة النفقات تختلف من سنة لأخرى ومن مرحلة إلى أخرى بحسب الظروف السائدة و السياسات المنتهجة، لذلك قام المشرع الجزائري وهو ما تطرقنا إليه في الفصل الأول بتصنيف النفقات الحكومية إلى نفقات التسيير أو الجارية وكذا نفقات التجهيز و هو ما سنقوم بدراسته من خلال تحليل تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر للفترة (2001_2018).

الفرع الأول: التطور الإجمالي للنفقات الحكومية في الجزائر:

ذلك من خلال عرض وتتبع تطور النفقات الحكومية الإجمالية في الاقتصاد الجزائري ونسبة نموها خلال فترة الدراسة (2001_2018) حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (3-13): تطور حجم الإنفاق الحكومي في الجزائر للفترة (2001_2018).

الوحدة: مليار دينار دج

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006
النفقات الحكومية	13211	15506	16393	18889	20250	24530
نسبة النمو%	12,13	17,4	5,71	15,23	8,63	19,54

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012
النفقات الحكومية	31085	41910	42463	44669	58536	70581
نسبة النمو%	26,73	34,82	1,32	5,20	31	23,15

¹ - زكرياء مسعودي، مرجع سبق ذكره ، ص 221.

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018
النفقات الحكومية	60241	69957	76563	79841	68832	86277
نسبة النمو%	_14,7	16,13	9,44	4,28	_13,78	20,21

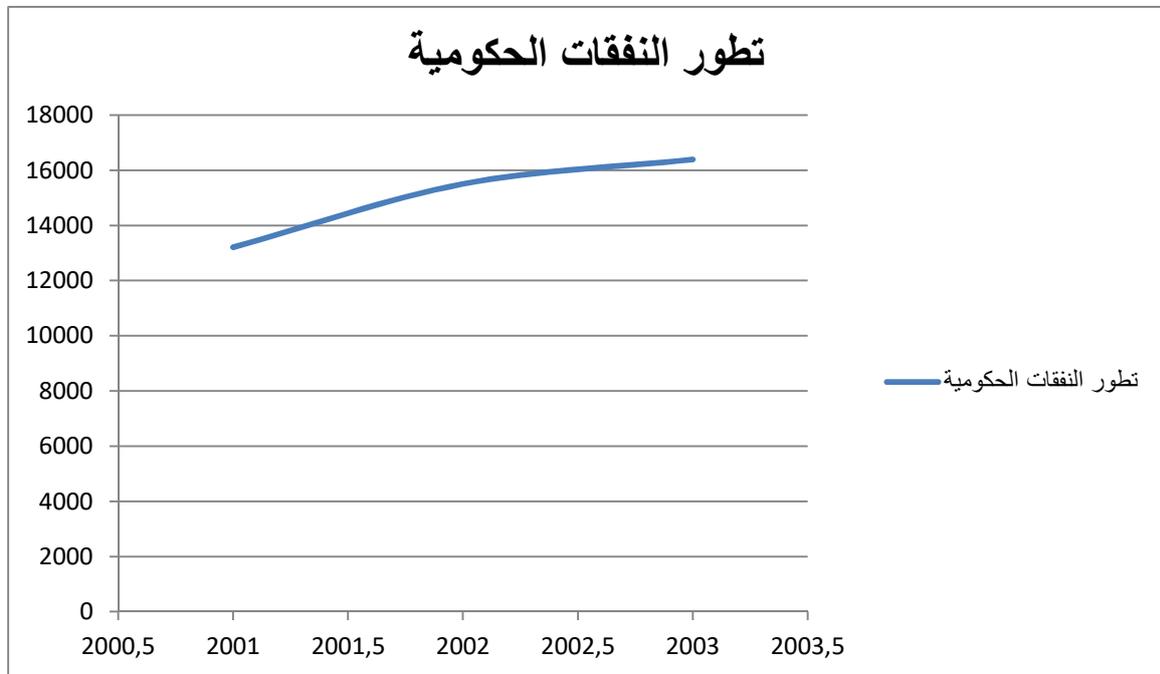
المصدر: الديوان الوطني للإحصاء ONS

_ بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنوات (2011_2003)

- بنك الجزائر التقرير السنوي لسنة 2017

من الجدول أعلاه يظهر جليا التزايد المستمر لحجم النفقات الحكومية من سنة إلى أخرى على طول فترة الدراسة و المحددة من (2001_2018)، غير أن نسبة هذه الزيادة تختلف بحسب الظروف الاقتصادية السائدة و السياسات التي تنتهجها الدولة فهي أحيانا ترتفع و أحيانا أخرى تنخفض بنسب متفاوتة، وهذا ما يؤكد إتباع الجزائر للسياسة النقدية التوسعية المعتمدة في مصدرها على الأرباح التي تجنى من صادرات البترول والغاز، ومن ثمة تمثيل التغيرات في أعمدة بيانية لتسهيل عملية القراءة كالتالي:

الشكل رقم (3-4): يمثل تطور النفقات الحكومية في الجزائر خلال الفترة (2001_2018)



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول (3-13).

يتضح من الشكل أعلاه أن النفقات الحكومية في تزايد مستمر، حيث بلغت سنة 2001 (1321,1 مليون دينار) بنسبة نمو تقدر بـ 12,13% لتواصل وتيرة الارتفاع إلى 4246334 سنة 2009 وهذا راجع إلى الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط بحوالي 36 دولار سنة 2004 بنسبة 15,23% بسبب التسديد المسبق للديون الخارجية سنة 2006، حيث تسارع النمو إلى غاية 2008 ثم يتباطأ في سنة 2009، بعد ذلك تبين وجود زيادة طفيفة سنة 2010 بنسبة 1,31% وهذا راجع إلى أزمة 2008، أما في سنة 2012 فقد بلغت النفقات الحكومية 7058200 مليون دينار بنسبة زيادة تقارب 23,15% لتراجع سنة 2013 و مع بداية الخماسي (2015-2019) زاد حجم النفقات الحكومية، حيث بلغ إجمالي النفقات 7656,3 مليار دج و هذا رغم بوادر الازمة التي بدأت تظهر نهاية سنة 2014 لأسعار المحروقات و كله راجع الى رغبة الحكومة في تلبية الطلب و تمويل المشاريع الكبرى و التي قدر حجمها بـ 26 مليار دولار سنة 2015.

الفرع الثاني: تحليل تطور مكونات النفقات الحكومية في الجزائر (نفقات التسيير والتجهيز).

إن المتبع لتطور النفقات الحكومية بحسب طبيعتها سيمكنه من معرفة توجيهات الدولة في كيفية تخصيص و توزيع نفقاتها بين التسيير والتجهيز و هو ما سنفصله في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-14): يمثل نفقات التسيير والتجهيز في الجزائر والنسب المئوية للفترة (2001_2018)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	نفقات التسيير	نسبة نفقات التسيير إلى النفقات الحكومية	نفقات التجهيز	نسبة نمو نفقات التسيير	نسبة نفقات التجهيز إلى النفقات الحكومية	نسبة نمو نفقات التجهيز
2001	963633	72,95	357394	12,55	27,05	11,02
2002	1097716	70,79	452930	13,91	29,21	26,73
2003	1122761	68,49	516504	2,28	31,51	14,04
2004	1250894	66,22	638036	11,41	33,78	23,53
2005	1245132	60,68	806905	-0,46	39,32	26,47
2006	1437870	58,52	1015144	15,48	41,38	25,81

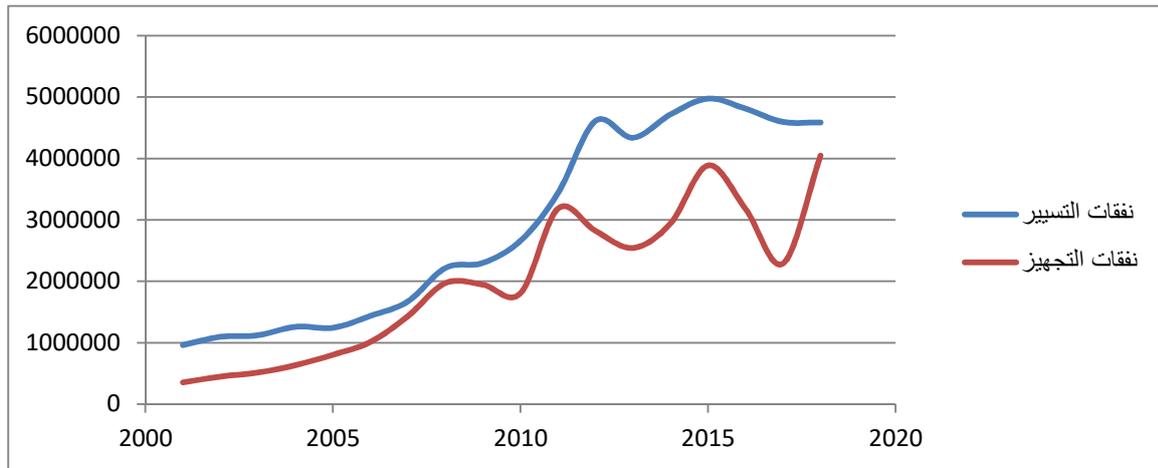
41,32	46,15	1434638	16,42	53,85	1674031	2007
37,54	47,08	1973278	32,48	52,92	2217775	2008
_1,37	45,835	1946311	3,71	54,16	2300023	2009
_7,11	40,47	1807862	15,61	59,53	2659078	2010
76,12	33,75	3184120	29,15	66,25	3434306	2011
_11,42	31,98	2820416	34,18	67,76	4608250	2012
_9,79	31,42	2544206	_5,91	68,58	4335614	2013
15,62	35,76	2941714	8,73	64,24	4714452	2014
32,09	39,70	3885784	5,46	60,30	4972278	2015
_18,24	39,78	3176848	4,12	60,21	4807332	2016
_28,50	33,28	2291373	_3,32	66,71	4591841	2017
76,45	33,12	4043316	_0,16	66,87	4584462	2018

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات

_ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قوانين المالية لسنة 2011 _ 2012 _ 2013 _ 2014

2015 _ 2016 _ 2017 _ 2018 العدد 68 _ 72 _ 76 _ 77 _ 78 _ 80.

الشكل رقم (3-5): التمثيل البياني لنفقات التشغيل و التجهيز في الجزائر (2001-2018)



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول (3-14).

يتضح لنا أن نفقات التسيير خلال الفترة 2001_2004 شهدت وتيرة ارتفاع منخفضة و هذا راجع إلى تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي أعطيت فيه أهمية كبيرة لنفقات التجهيز ، فقد ارتفعت من 9636,33 مليار دينار سنة 2001 إلى 1250,89 مليار دينار سنة 2004 مسجلة أقصى نسبة من الإنفاق الحكومي بـ 72,95% سنة 2001، حيث عرفت هذه الفترة مراجعة الأجور ومنح المجاهدين و رفع مختلف الإعانات، بالإضافة إلى استحداث مناصب شغل جديدة باعتبار ذلك يشكل أهمية كبيرة بالنسبة لنفقات التسيير، لتبدأ في الارتفاع ابتداء من سنة 2006 لتحقيق معدل نمو بـ 34,18% سنة 2012، بعد ذلك شهدت نفقات التسيير في سنة 2013 انخفاضاً قدر بـ 4131,5 مليار دينار وفي سنة 2014 قدرت بـ 4494,3 حسب ما نص عليه قانون المالية لسنة 2014.

وانطلاقاً من برنامج الإنعاش الاقتصادي و برنامج دعم النمو الاقتصادي استعاد الإنفاق الاستثماري نموه حيث بلغ 7395 مليار دينار سنة 2001 ليصل إلى 1946,3 مليا دينار سنة 2009 وهذا بسبب الاهتمام الكبير بمشاريع البنية التحتية و تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى الذي حوّلها البرامج التنموية من خلال انتهاج سياسة انفاقية توسعية، أما الفترة التي تلتها فقد تميزت بالارتفاع المحسوس للنفقات مقارنة بسنة 2010.

أما نفقات التجهيز فقد بدأت في الارتفاع حيث بلغت سنة 2001 حوالي 357,39 مليار دج بنسبة 27,05% من إجمالي النفقات لتنتقل بعد ذلك إلى 638,036 مليار دج سنة 2014، ويرجع ذلك إلى النمو المتسارع في تنفيذ مشاريع المنشآت القاعدية، أما الفترة الممتدة من 2005 إلى 2015 فقد شهدت ارتفاع المبالغ المخصصة لنفقات التجهيز و التي طبقت فيها أضخم المخططات التنموية في تاريخ الجزائر، حيث وصلت سنة 2009 إلى 1946,311 مليار دج و مع نهاية 2015 سجلت 3885,784 مليار دج، وهي مبالغ كانت مخصصة لتمويل البرنامج التكميلي لدعم النمو و برنامج توطيد النمو الاقتصادي والشروع في تطبيق المخطط الخماسي (2015-2019).

المطلب الثالث: تحليل أثر سياسة الإنفاق الحكومي على الاستقرار الاقتصادي الكلي للفترة 2001_2018.

عمدت الجزائر إلى تصميم و تبني إستراتيجية من خلال سياسة انفاقية توسعية تهدف إلى إنعاش الطلب الكلي وبعث ديناميكية الاستثمار على النحو الكفيل بإنعاش المؤشرات الاقتصادية الكلية و العمل على رفع

مستويات الاقتصاد الوطني من خلال دراسة وضعية كل من معدل النمو خلال هذه الفترة و كذا معدل البطالة والتضخم، بالإضافة إلى ميزان المدفوعات و هي العناصر المشكلة لما سمي بمربع كالدور، من خلال تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية و ذلك بحساب متوسط كل مؤشر أو متغير خلال فترة البرنامج.

الفرع الأول: تحليل أداء برنامج الإنعاش الاقتصادي من خلال مربع كالدور

للإشارة فان مربع كالدور تم تصميمه من طرف الاقتصادي الانجليزي نيكولاس كالدور سنة 1960، والذي يسمح بتحقيق الأهداف الأربعة للسياسة الاقتصادية لبلد ما في آن واحد، ويسمى بالمربع السحري لأن تحقيق هذه الأهداف مجتمعة يعتبر من نسج الخيال، وبالتالي هو عبارة عن رسم تخطيطي رباعي القياس يحتوي على الأهداف الأربعة ألا و هي تحقيق النمو الاقتصادي، البحث عن التشغيل الكامل و كذا التحكم في التضخم، بالإضافة إلى البحث عن التوازن الخارجي.

الجدول رقم (3-15): متغيرات مربع كالدور بالجزائر للفترة (2001_2004).

السنوات	النمو الاقتصادي	معدل البطالة %	معدل التضخم %	رصيد ميزان المدفوعات	معدل نمو الإنفاق الحكومي %
2001	4,6	27,3	4,2	12,9	12,13
2002	4,7	25,66	1,4	7,7	17,4
2003	6,9	23,72	4,3	13	5,71
2004	5,2	17,65	4	13	15,23
المتوسط	5,35	23,58	3,48	11,65	10,09

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي و النقد للجزائر، 2005

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن ميزان المدفوعات عرف تحسنا الذي وصل إلى حدود 11,65% في المتوسط كنسبة رصيد ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي و هو راجع إلى ارتفاع أسعار البترول التي وصلت إلى 38,7 دولار للبرميل، ونتيجة لإتباع لسياسة الإنعاش الاقتصادي التي انتهجتها الدولة من خلال التوسع في الاستثمارات العمومية و الذي يؤدي بدوره إلى زيادة عدد مناصب الشغل، للإشارة فقد عرف قطاع الأشغال العمومية معدل نمو يقدر بـ 8% سنة 2004 بعدما كان 2,8% سنة 2001، حيث تم استحداث

619534 منصب شغل في مختلف القطاعات، وانخفضت معدلات البطالة من 27,3% إلى 17,65% خلال نفس الفترة، كما تحسن المؤشرات السابقة على معدلات النمو الاقتصادي التي ارتفعت من 4,6% سنة 2001 إلى 5,2% خلال فترة البرنامج¹.

الفرع الثاني: تحليل أداء البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي من خلال مربع كالدور

الجدول رقم (3-16): متغيرات مربع كالدور بالجزائر للفترة 2005_2009.

السنوات	معدل النمو الاقتصادي %	معدل البطالة %	معدل التضخم %	رصيد ميزان المدفوعات	معدل نمو الإنفاق الحكومي %
2005	5,1	15,3	1,4	20,5	8,63
2006	2	12,3	1,7	24,3	19,54
2007	3	13,8	3,7	22,5	26,73
2008	2,4	11,3	4,9	19,9	34,82
2009	1,6	10,2	5,7	0,3	1,32
المتوسط	3,53	15,73	4,35	21,88	18,20

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، 2009.

نلاحظ أن معدل البطالة قد انخفض من 15,3% سنة 2005 إلى 10,2% سنة 2009 وهو راجع إلى أن السلطات العمومية تولي العناية بمواصلتها لسياسة الإنعاش الاقتصادي وذلك من خلال زيادة الإنفاق الحكومي والذي بلغ في المتوسط معدل 18,20% في شكل استثمارات عمومية مولدة للشغل والتحفيز لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال آليات الداعمة للتشغيل حيث تم استحداث ما يقارب 5031692 منصب شغل².

من جهة أخرى نلاحظ تحسن في رصيد ميزان المدفوعات و هو راجع في طبيعة الحال إلى تحسن أسعار الصادرات من البترول، حيث انتقلت من 46,37مليار دولار سنة 2005 إلى 78,59 مليار دولار سنة

¹ - زكرياء مسعودي، مرجع سبق ذكره، ص 222

² - مصالح الوزير الأول، حصيلة لإعلان السياسة العامة، 2010/10/16، ص 86.

2008، غير أن سنة 2009 والتي كانت عقب الأزمة العالمية وانخفاض أسعار البترول من 99,9 دولار في 2008 إلى 62,2 دولار، ونتيجة لذلك انخفاض مجموع قيمة الصادرات بحوالي 33,41 دولار و هذا كله في ظل استقرار قيمة الواردت في حدود 37,40 مليار دولار، وهو ما اثر على رصيد ميزان المدفوعات لسنة 2009 الذي بلغ 0,3% من جهة، ومن جهة أخرى انعكس على معدل النمو الاقتصادي الذي انخفض إلى 1,6% و الذي بدوره يساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي.

أما فيما يخص معدلات التضخم فقد ارتفعت من 1,4% سنة 2005 إلى 5,4% سنة 2009 و يرجع ذلك إلى فرض بعض الضرائب التي جاءت في قانون المالية لسنة 2009 و ارتفاع مستوى قيمة التضخم المستورد نتيجة ارتفاع قيمة الواردات.

الفرع الثالث: تحليل برنامج توظيف النمو الاقتصادي

الجدول رقم (3-17): متغيرات مربع كالدور بالجزائر للفترة 2010_2014.

السنوات	معدل النمو الاقتصادي %	معدل البطالة %	معدل التضخم %	رصيد ميزان المدفوعات	معدل نمو الإنفاق الحكومي %
2010	3,6	9,96	3,9	7,6	5,20
2011	2,9	9,97	4,5	8,9	31
2012	3,4	11	8,5	6	23,15
2013	2,8	9,82	3,3	0,4	_14,7
2014	3,8	10,9	2,9	_4,3	16,13
المتوسط	4,13	10,33	4,62	4,65	12,15

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015 التطور الاقتصادي و النقدي بالجزائر، نوفمبر 2016

من خلال الجدول يتضح تحسن و انخفاض في معدلات البطالة مقارنة بالفترة السابقة، حيث بلغ متوسط معدل البطالة 10,33% و يرجع ذلك إلى زيادة عدد المناصب الموفرة خلال هذا البرنامج حيث تم توفير في سنة 2011 ما يقارب 1935031 منصب شغل بسبب الزيادة في مستويات التشغيل بالنسبة للقطاعات الاقتصادية وخاصة قطاع الأشغال العمومية والبناء و كذا الفلاحة و الخدمات، إلا أن هذه المناصب تبقى مؤقتة ووظيفية لارتباط القطاع الفلاحي بالظروف المناخية، و قطاع الأشغال العمومية بالمشاريع المبرجة من طرف الدولة.

في المقابل نجد هناك تراجع في المؤشرات الأخرى بسبب التراجع الكبير في نمو قطاع المحروقات، أيضا تراجع في ميزان المدفوعات في سنة 2014 الذي سجل رصيذا سالبا بـ 4,3 بسبب انخفاض أسعار البترول وزيادة فاتورة الواردات وانخفاض قيمة الواردات مما أدى إلى تراجع قيمة الصادرات، مما نتج عن هذه الوضعية تذبذب في معدلات التضخم.

رابعا: تحليل أداء البرنامج الحماسي للتنمية 2015_2019.

الجدول رقم (3-18): تطبيق مربع كالدور بالجزائر خلال الفترة 2015_2019.

السنوات	معدل النمو الاقتصادي %	معدل البطالة %	معدل التضخم %	رصيد ميزان المدفوعات	معدل نمو الإنفاق الحكومي %
2015	3,9	11,2	4,8	_30,96	9,44
2016	3,6	10,5	6,4	_21,42	4,28
المتوسط	3,75	10,85	5,6	_26,19	6,86

المصدر: زكرياء مسعودي، مرجع سبق ذكره، ص 225.

من الملاحظ أن مؤشر رصيذ ميزان المدفوعات في تراجع بسبب تواصل انخفاض أسعار المحروقات وتزايد قيمة الواردت حيث بلغ سنة 2016 معدل 21,42% بالسالب الأمر الذي اثر بالسالب أيضا على معدل نمو الإنفاق الحكومي وبالتالي التأثير على ارتفاع التضخم الذي بلغ 6,5% سنة 2016 بعدما كان 4,8% سنة 2015 عن طريق التضخم المستورد هذا من جهة.

من جهة أخرى فان نسب النمو الاقتصادي قد تراجعت هي بدورها، لكن الشيء الايجابي ان معدلات البطالة حافظت على الاستقرار و هو راجع إلى التحفيزات الضريبية والإدارية لإنشاء المؤسسات الصغيرة من طرف آليات تمويل و تشغيل الشباب وأيضا سياسة ترشيد النفقات وتجميد معظم المشاريع في قطاع الأشغال العمومية.

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل حاولنا دراسة أثر الإنفاق الحكومي على البطالة والتضخم، من خلال دراسة حالة الجزائر للفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2018، لذا سطرنا الدولة الجزائرية برامج حكومية بهدف تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي مستغلة في ذلك ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية الى غاية 2014، وهو ما أثبت وجود ظاهرة تزايد النفقات الحكومية، و بالنظر لفترة المخططات التنموية فإنها ساهمت في إعادة الانتعاش للنشاط الاقتصادي خاصة في محاربة المشاكل الاقتصادية كالبطالة والتضخم و هو ما تفسره العلاقة العكسية بين النفقات الحكومية ومعدل البطالة، فإذا ارتفعت النفقات في سنة معينة يرتفع معها معدل البطالة في السنة التي تليها، كما ان هناك تأثير للنفقات الحكومية على معدلات التضخم خلال هذه الفترة، حيث عرفت تذبذب ميمه الارتفاع في كثير من الفترات بسبب ضخم كتلة نقدية معتبرة قصد انجاز المشاريع الاستثمارية المبرمجة خلال هذه الفترة.

خاتمة

خاتمة:

يعتبر تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية أمراً حتمياً باعتباره يلعب دوراً هاماً في تشكيل الدعامة الأساسية للاقتصاد، غير أن التساؤل الذي يبقى موضوعياً هو حول حجم ذلك التدخل والمجالات التي يشملها، ولعل أهم السياسات التدخلية للدولة هي السياسة المالية والتي يشكل فيها جانب النفقات الحكومية الشكل الرئيسي، لذا حاولنا من خلال هذا العمل أن نقيم التجربة الجزائرية في مجال تطبيق سياسة مالية توسعية، و تقييم نجاعتها في الحد من ظاهرة البطالة من جهة والحفاظ على استقرار الأسعار من جهة أخرى، وذلك من خلال تحليل أثر النفقات الحكومية على معدل البطالة والتضخم.

فمنذ الاستقلال و السياسة الاقتصادية الجزائرية تعتمد أساساً على الإنفاق الحكومي كأداة لتطوير الاقتصاد وتحقيق الرفاه الاجتماعي، و هذا ما اعتمده الجزائر مؤخراً من خلال البرامج التنموية، و في هذا السياق انصبت دراستنا على أثر الإنفاق الحكومي على البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (2001-2018)، فقمنا بدراسة الإطار النظري و المفاهيم الأساسية لعلاقة الإنفاق الحكومي بالبطالة والتضخم، بالإضافة إلى تحليل واقع و تطور متغيرات هذه الدراسة والعلاقة فيما بينها، و قد خلصنا إلى النتائج التالية:

اختبار صحة الفرضيات:

- 1- تأثر الإنفاق الحكومي في الجزائر بالتغيرات الحاصلة في قطاع المحروقات فرضية صحيحة، وذلك باعتبار أن الاقتصاد الجزائري يعتمد على حوالي 97% على عائدات النفط.
- 2- مساهمة البرامج التنموية في تخفيض معدلات البطالة وتذبذب وارتفاع في الغالب معدلات التضخم هي الأخرى فرضية صحيحة وهو ما تفسره العلاقة العكسية بين البطالة والتضخم والمعبر عنها بمنحنى فلبس.
- 3- هناك علاقة عكسية بين الإنفاق الحكومي والبطالة فرضية صحيحة.

فيما يخص الجانب النظري:

- ❖ أهم ما يميز النفقات الحكومية هو تعدد التصنيفات، فمحاولة تصنيفها هي عملية قديمة قدم الموضوع نفسه وتختلف من دولة إلى أخرى.
- ❖ الآثار المختلفة للنفقات الحكومية و تزايدها على المدى الطويل تعتبر إحدى السمات المميزة للمالية العامة، و إن كانت هذه الزيادة تختلف شدة وطأتها من دولة إلى أخرى، تعود إلى أسباب حقيقية و أخرى ظاهرية.
- ❖ الإنفاق الحكومي هو كل المبالغ التي تعدها الدولة قصد تحقيق الأهداف العامة للمجتمع.

- ❖ من بين أهم الأسباب التي أدت إلى تفاقم أزمة التضخم هو اعتماد الدولة الجزائرية على مورد وحيد للتصدير المتمثل في النفط، حيث زيادة أسعارها يؤدي إلى تراكم السيولة وبالتالي زيادة الطلب على السلع الأجنبية و هو الأمر الذي يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم.
- ❖ لا يوجد حد معين لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وذلك بسبب اختلاف ظروف و خصائص كل دولة سواء من ناحية نظامها الاقتصادي، أو من ناحية الوضع الاقتصادي السائد.
- ❖ يعتبر التضخم من المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها معظم الدول، و تعتبر السياسة النقدية مجموعة من الإجراءات التي تستهدف التأثير على حجم الكتلة النقدية من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.
- ❖ تتأثر معدلات التضخم (ارتفاعا) بزيادة النفقات الحكومية.

فيما يخص الجانب التطبيقي:

- ❖ توجد علاقة عكسية بين الإنفاق الحكومي و معدل البطالة في الجزائر، ما يعني أن سياسة الإنفاق الحكومي في الجزائر لها القدرة على معالجة ظاهرة البطالة لكن ما يميز هذه المعالجة أنها ظرفية و مؤقتة، لأن المشاريع الحكومية غالبا ما تكون مؤقتة و المناصب التي تعرضها غير دائمة.
- ❖ تكاد تكون العلاقة منعدمة أو ضعيفة بين النفقات الحكومية ومعدل التضخم، حيث تساهم الزيادة في النفقات الحكومية بنسبة ضعيفة جدا في ارتفاع الأسعار.
- ❖ الهدف من تطبيق البرامج التنموية هو إنشاء مجموعة من المشاريع هدفها خلق مناصب العمل بغية التقليل من حدة البطالة، من خلال التركيز على القطاعات الخالقة للثروة و القيمة المضافة، حيث تم التركيز على البنية التحتية باعتبارها المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، كما تم التركيز كذلك على العنصر البشري من خلال التكوين و التعليم المناسبين.
- ❖ يعاني الاقتصاد الجزائري من مشكلة ضعف العرض أكبر مما عليه الطلب.
- ❖ تضخم أسعار الواردات الغذائية المستوردة و الإنفاق الحكومي الكبير لدعم المواد الأساسية كلها عوامل تحد من فعالية بنك الجزائر في تطبيق سياسة استهداف التضخم.

التوصيات و الاقتراحات:

- ❖ العمل على التحكم في سياسة الإنفاق الحكومي بما يكفل تحقيق الأهداف المرجوة، و ذلك بإعادة توجيهها نحو القطاعات المنتجة قصد تنشيط العرض.
- ❖ العمل على وضع إستراتيجية مدروسة لتوظيف النفقات الجبائية بهدف ترقية الصادرات خارج المحروقات و التقليل من الاعتماد على مصادر التمويل المتأتية من المحروقات.

- ❖ مراجعة السياسة المالية والنقدية في الجزائر بما يكفل ترشيد الإنفاق الحكومي، و جعل العرض النقدي يتمشى و العرض السلعي الحقيقي و ذلك لكبح جماح التضخم.
- ❖ إعادة صياغة القوانين و البرامج التي تهدف إلى تشغيل الشباب و إدماج خريجي الجامعات.
- ❖ التنسيق بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل.
- ❖ الاهتمام بالمعطيات و الحرص على تطوير الجهاز الإحصائي للحصول على معطيات قريبة من الواقع.
- ❖ التخلي عن الحلول الترفعية الظرفية كما هو الحال في تشغيل الشباب و الشبكة الاجتماعية.

A decorative border with intricate floral and vine patterns, featuring stylized flowers and leaves, framing the central text.

قائمة المصادر

والمراجع

I- الآيات القرآنية:

(1) سورة البقرة، الآية 270.

II- قائمة الكتب:

- (1) أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.
- (2) أحمد زكان، رابح بلعباس، مداخله بعنوان العلاقة بين الانفاق العام والبطالة - دراسة قياسية لحالة الجزائر 1973-2008.
- (3) أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- (4) أعاد حمود القيسي، المالية والتشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
- (5) إياد عبد الفتاح النسور، أساسيات الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
- (6) إياد عبد الفتاح النسور، المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
- (7) إيمان عطية ناصف، النظرية الاقتصادية الكلية، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 2008.
- (8) ب.برنييه و ا سيمون، أصول الاقتصاد الكلي، ترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 1989.
- (9) حربي محمد عريقات، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 2014.
- (10) حسام علي داوود، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الخامسة، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2016.
- (11) خالد واصف الوزني، وأحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة السابعة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2004.
- (12) خالد واصف الوزني، وأحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2002.
- (13) خبابة عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.
- (14) زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية مصر، 2008.
- (15) سالم محمد الشوابكة، المالية العامة والتشريعات الضريبية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

قائمة المصادر والمراجع

- 16) سوزي عدلي ناشف، أساسيات المالية العامة، الطبعة الثانية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2009.
- 17) سوزي عدلي ناشف، الوجيز في المالية العامة-النفقات العامة- الإيرادات العامة- الميزانية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2008.
- 18) ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية - التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر 2005.
- 19) عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع الضريبي، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر و التوزيع، 2007.
- 20) عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، المالية العامة والموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها (دراسة مقارنة)، دار المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2015.
- 21) عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية- دراسة تحليلية تقييمية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- 22) عبد المطلب عبد المجيد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية، مصر، 2013.
- 23) علي خالفي، المدخل إلى علم الاقتصاد مفاهيم- مصطلحات- أسئلة، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
- 24) علي زغدود، المالية العامة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
- 25) فتحي أحمد ذياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار رضوان للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
- 26) متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، 2010.
- 27) مُجَّد الصغير بعلي ويسرى أبو العلاء، المالية العامة: النفقات العامة - الإيرادات العامة - الميزانية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة الجزائر، 2003.
- 28) مُجَّد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- 29) مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، الطبعة الأولى، الدار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- 30) مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل التجربة الجزائرية، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، الأردن، 2009.

قائمة المصادر والمراجع

- (31) ناصر دادي عبدون، عبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- (32) نزار سعد الدين عيسى، إبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
- (33) وحيد مهدي عامر، السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي، الدار الجامعية، مصر 2010.
- (34) وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2010.
- (35) يلس شاوش بشير، المالية العامة- المبادئ العامة وتطبيقها في القانون الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، وهران الجزائر، 2007.

III- قائمة المذكرات والأطروحات:

- (1) إيمان بوعكاز، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي- دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001-2011، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، 2014-2015.
- (2) بشيكر عابد، نمذجة قياسية إقتصادية لمحددات الطلب على النقود في الجزائر (1970-2008)، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2010/2009.
- (3) بصديق محمد، النفقات العامة في ظل الإصلاحات الاقتصادية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2009/2008.
- (4) بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف (دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1999/2009، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، 2010/1999.
- (5) بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف -دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تخفيض أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2014/2015.
- (6) بودخدوخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009، مذكرة ماجستير، 2010/2009.
- (7) بيداري محمود، العوامل المفسرة لنمو الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري (1991-2010)، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، 2014/2013.
- (8) دبات أمينة، السياسة النقدية واستهداف التضخم بالجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2015/2014.

قائمة المصادر والمراجع

- (9) سليم عقون، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة -دراسة قياسية تحليلية- حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2010/2009.
- (10) ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2015/2014.
- (11) ليندة كحل الرأس، سياسات التشغيل وسوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2000_2010، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2014/2013.
- (12) قنادزة جميلة، الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2018/2017 .
- (13) سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016/2015.
- (14) مقراتي حميد، أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر (1988-2012)، مذكرة ماجستير، جامعة بومرداس، 2015/2014.
- (15) وجدي جميلة، السياسة النقدية و سياسة استهداف التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2014، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، 2016/2015.
- (16) هاجر سلاطني، سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف، 2014/2013.

IV- قائمة المجالات والمقالات والمدخلات:

- (1) المُجَّد بن عدة، واقع سياسة استهداف التضخم في الجزائر للفترة 2001-2014 ومتطلبات تفعيلها بالاعتماد على التجربة التركية، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 03، العدد 01، غليزان، 2017.
- (2) بن عسى كمال الدين مراس مُجَّد، تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل الاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001 - 2004، أبحاث المؤتمر الدولي جامعة سطيف 1، يومي 12/11 مارس 2013.
- (3) بوزارة صافية، فعالية وانعكاسات سياسة التشغيل على البطالة والفقر في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2014، مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، المركز الجامعي تيبازة، يومي 8-9 ديسمبر 2014.
- (4) روشو عبد القادر، راتول مُجَّد، دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي الجزائري خلال الفترة 2001_2015، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 12 العدد 12، جامعة شلف، جوان 2016.

قائمة المصادر والمراجع

- (5) زكرياء مسعودي، تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001_2016، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية العدد 06، الواد، الجزائر، جوان 2017.
- (6) سماحي أحمد، دور السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر _دراسة قياسية للفترة 2002_2016، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14/العدد 18، جامعة تلمسان، الجزائر، 2018/10/29.
- (7) عبد الصمد سعودي، محاضرات موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير في مقياس الاقتصاد النقدي و أسواق رأس المال، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2016/2017.
- (8) كمال عايشي، سليم بوهيدل، مداخلة بعنوان الإنفاق الحكومي كأداة لتوسيع آفاق التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2001-2010، جامعة باتنة.

V- قائمة التقارير والنصوص القانونية:

- (1) بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي لسنة 2010، جويلية 2011.
- (2) بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية و النقدية لسنة 2014 وآخري التوجيهات لسنة 2015، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر 2015.
- (3) بنك الجزائر، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات سنة 2017، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، فيفري 2018.
- (4) الجريدة الرسمية رقم 91 الصادرة بتاريخ 06 ديسمبر 1998.
- (5) لجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 41، 13 شوال 1436 هـ 29 يوليو 2015.
- (6) المرسوم التنفيذي رقم 282/01 المؤرخ في 24/09/2001، المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار جريدة الرسمية العدد 55 الصادرة بتاريخ 26/09/2001.
- (7) مصالح الوزير الأول، حصيلة لإعلان السياسة العامة، 2010/10/16.

قائمة المواقع الرسمية:

- 1- الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz
- 2- قاعدة بيانات لبنك الدولي <http://data.albankaldawli.org>

A decorative border with intricate floral and vine patterns, featuring stylized flowers and leaves, framing the central text.

قائمة الملاحق